الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون- تيارت-

كلية :العلوم الاقتصادية،
التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

ميدان: العلوم
الإقتصادية،التجارية وعلوم
التسيير
شعبة: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

دراسة تحليلية لدوافع الاحتفاظ بالسيولة النقدية لدى المواطن الجزائري: دراسة حالة عينة من سكان ولاية تيارت

من إعداد الطالبتين

سوداني سليمة

غالم سعيدة

تحت إشراف الأستاذ:

مروان عبد القادر

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذ (ة)	الرتبة العلمية	الصفة
روتال عبد القادر	(أ. محاضر "أ")	رئيسا
مروان عبد القادر	(أ. محاضر "ب")	مشرفا و مقررا
معاشي مليكة	(أ. مساعد "ب")	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين

في البداية نحمد الله عز وجل أولا وأخيرا، له الحمد وله الفضل وما كنا لنفعل شيئا لولا فضل الله فالحمد لله عند البدء وعند الختام، الحمد لله ما انتهى درب ولا ختم سعي إلا بفضله الحمد لله على التمام ولذة الانجاز.

ها هي السنين قد انطوت وتعب الأيام قد زال وها نحن اليوم أمام حلمنا نقف بكل شموخ ونعبر بانجازنا وفخرنا بأنفسنا لما نحن عليه.

بكل حب نهدي هذا التخرج إلى من تربينا على أيديهم وعلمونا القيم والمبادئ، إلى من كانوا لنا سندا وعونا عند الشدائد طوال العمر آبائنا الأعزاء.

وإلى من أضائوا في ليالي العتمة طريقنا، إلى من أفنوا أعمارهم في سبيل أن نحقق طموحاتنا ونحلق في أعلى المراتب، إلى من سهروا وساندوا وكافحوا دوما من أجل أن يرونا نتوج نبل قلادة شرف التخرج أمهاتنا العزيزات أطال الله في أعمارهم.

وإلى ملهمي نجاحنا وصناع قوتنا وصفوة أيامنا إلى قرة أعيننا إخوتنا وأخواتنا.

نتقدم بالشكر الجزيل وفائق الاحترام والتقدير للأستاذ المشرف "مروان عبد القادر"الذي ساعدنا كثيرا بنصائحه وتوجيهاته ونرجوا من الله أن يحفظه ويسدد خطاه.

وإلى جميع أساتذتنا الكرام الذين لم يتوانوا في مد يد العون لنا نهدي لكم ثوب هذا النجاح والتخرج فقد كنتم على الدوام ملهمينا فعلى خطاكم نسير وبعلمكم نقتدي وبكم ينعقد العزم والقوة للخوض في ميادين العلم والحياة بعد التوكل على الله سبحانه وتعالى، فجزاكم الله كل خير وأثابكم خير الجزاء وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته.

إهداء

قال تعالى: (وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ...). التوبة 105

وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقة... وها أنا ذا أختم بحث تخرجي بكل همة ونشاط... وأمتن لكل من كان له فضل في مسيرتي.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار... إلى من علمني العطاء بدون انتظار... إلى من أحمل اسمه بكل افتخار... إلى والدي سندي في الحياة أطال الله في عمره.

إلى ملاكي في الحياة... إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني... إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب

أمي الحبيبة حفظها الله.

إلى من أعتمد عليه في كل كبيرة وصغيرة... أخي المحترم

إلى من كان لهم أثر وكان منهم التحفيز وكل الدعم المعنوي... الأخوات الفاضلات رعاهم الله

إلى صديقتي ورفيقة دربي... بهجتي وبسمتي... ابنة خالتي العزيزة.

وإلى كل الأهل والأقارب وكل من شاركني فرحتي ونجاحي.

إلى كل أساتذة جامعة ابن خلدون.. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

الطالبة: سوداني سليمة

إهداء

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها ان تكون لم يكن الحلم قريبا ولا طريقا ولا الطريق كان محفوفا بالتسهيلات لكني فعلتها.

أهدي تخرجي إلى من أحمل اسمه بكل فخر إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى"**أبي الغالي**"

بعد فضل الله، ما أنا فيه يعود إلى أبي، الرجل الذي لم ينل ولو جزء بسيط مما حصلنا عليه، والرجل الذي سعى طوال حياته لكي نكون أفضل منه.

إلى اليد الخفية التي أزالت عن طريقي الأشواك،ومن تحملت كل لحظة ألم مررت بها وساندتني عند ضعفي وهزلي، "**أمي الحبيبة**"

لإخوتي ولرفاق السنين، ولكل من كان عونا وسنداً في هذا الطريق.ممتنة لكم جميعاً. ما كنت لأصل لولا فضلكم من بعد الله.

الطالبة: غالم سعيدة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر والتقدير	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
قائمة الاختصارات والرموز	
المقدمة	أ
الفصل الأول: مدخل عام إلى النقود في الاقتصاد الوضعي والإسلامي	
مقدمة الفصل الأول	7
المبحث الأول: النقود مابين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي	8
المطلب الأول: النقود، وظائفها وخصائصها في الاقتصاد الوضعي	8
أولا: ماهية النقود	8
ثانيا: وظائف النقود	10
ثالثا: خصائص النقود	15
المطلب الثاني: النقود، وظائفها وخصائصها في الاقتصاد الإسلامي	17
أولا: ماهية النقود	17
ثانيا: وظائف النقود	20
ثالثا: خصائص النقود	21

المبحث الثاني: دوافع الاحتفاظ بالسيولة النقدية في الاقتصاد الوضعي والإسلامي	24
المطلب الأول: دوافع الاحتفاظ بالسيولة النقدية في الاقتصاد الوضعي	24
أولا: دافع المعاملات	24
ثانيا: دافع الحيطة والحذر	26
ثالثا: دافع المضاربة	27
المطلب الثاني: دوافع الاحتفاظ بالسيولة النقدية في الاقتصاد الإسلامي	30
أولا: دافع المعاملات	30
ثانيا: دافع الحيطة والحذر	32
ثالثا: دافع المشاركة	34
خاتمة الفصل الأول	35
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدوافع الاحتفاظ بالسيولة النقدية لدى المواطن الجزائري	
مقدمة الفصل الثاني	37
المبحث الأول: عرض أطر ومنهجية الدراسة وتحليل نتائجها	38
المطلب الأول: عرض لمختلف أطر ومنهجية الدراسة	38
أولا: عرض أطر الدراسة	38
ثانيا: منهجية الدراسة وجمع البيانات	40
المطلب الثاني: عرض نتائج التوزيع الإحصائي للعينة الخاضعة للدراسة	42
أولا: التأكد من مصداقية وموثوقية الاستبيان باستعمال معامل كرونباخ آلفا	42
ثانيا: التوزيع الإحصائي للعينة	46
المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية	52
المطلب الأول: عرض وتمثيل نتائج الدراسة التقييمية بالإحصاء الوصفي	52

أولا: عرض نتائج الدراسة المحصل عليها	**52**
المطلب الثاني: عرض وتحليل النتائج التطبيقية المحصل عليها باستخدام تقنية التحليل بالمركبات الأساسية	**63**
أولا: عرض لبعض الإحصاءات المتعلقة بمتغيرات الدراسة	**63**
ثانيا: التأكد من قابلية تطبيق تقنية التحليل بالمركبات الأساسية	**65**
خلاصة الفصل الثاني	**71**
خاتمة عامة	**73**
قائمة المصادر والمراجع	**76**
الملاحق	
الملخص	

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول 1.2	ملخص معالجة البيانات	**42**
الجدول 2.2	قيمة معامل كرونباخ آلفا	**43**
الجدول 3.2	قيم كرونباخ آلفا بعد حذف البنود (المتغيرات أو الأسئلة)	**44**
الجدول 4.2	قيمة معامل كرونباخ آلفا	**44**
الجدول 5.2	قيم كرونباخ آلفا بعد حذف البنود (المتغيرات أو الأسئلة)	**45**
الجدول 6.2	توزيع العينة المستجوبة حسب الجنس	**46**
الجدول 7.2	توزيع العينة المستجوبة حسب السن	**47**
الجدول 8.2	توزيع العينة المستجوبة حسب المهنة	**48**
الجدول 9.2	توزيع العينة المستجوبة حسب المستوى التعليمي	**49**
الجدول 10.2	توزيع العينة المستجوبة حسب تعاملها مع البنوك	**50**
الجدول 11.2	توزيع العينة المستجوبة حسب نوع البنوك التي تتعامل معها	**51**
الجدول 12.2	نتائج تقييم أفراد العينة لدافع المعاملات اليومية	**52**
الجدول 13.2	نتائج تقييم أفراد العينة لدافع النفقات الغير متوقعة	**53**
الجدول 14.2	نتائج تقييم أفراد العينة لدافع المضاربة	**54**
الجدول 15.2	نتائج تقييم أفراد العينة لدافع الثقة في الاحتفاظ بالمعلومات الشخصية	**55**
الجدول 16.2	نتائج تقييم أفراد العينة لدافع عدم التعامل مع البنوك بسبب المعاملة السيئة للموظفين	**56**
الجدول 17.2	نتائج تقييم أفراد العينة لدافع الثقة من ناحية حفاظها على الأموال	**57**
الجدول 18.2	نتائج تقييم أفراد العينة لدافع الإجراءات الصعبة التي تطبقها البنوك	**58**
الجدول 19.2	نتائج تقييم أفراد العينة لدافع الثقة في البنوك من ناحية المعاملات التي نقوم بها	**59**
الجدول 20.2	نتائج تقييم أفراد العينة لدافع عدم احترام البنوك للشريعة الإسلامية في معاملاتها	**60**
الجدول 21.2	نتائج تقييم أفراد العينة لدافع تحمل العملاء للمصاريف الكبيرة التي تفرضها البنوك	**61**
الجدول 22.2	إحصائيات وصفية للبنود (المتغيرات أو الأسئلة)	**63**
الجدول 23.2	إحصائيات وصفية خاصة بمتغيرات الدراسة	**64**
الجدول 24.2	قيمة مقياس كايزر – ماير – أولكينو اختبار بارتليت	**65**
الجدول 25.2	نوعية التمثيل	**66**
الجدول 26.2	التباين الكلي المفسر	**67**
الجدول 27.2	مصفوفة المركبات	**69**

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

الشكل	العنوان	الصفحة
الشكل 1.1	وظائف النقود	**11**
الشكل 2.1	دالة الطلب على النقود بدافع المعاملات	**25**
الشكل 3.1	العلاقة بين الطلب على النقود، الأوراق المالية وسعر الفائدة	**28**
الشكر 4.1	دالة الطلب على النقود	**29**
الشكل 5.1	التوازن بين الادخار والاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي	**33**
الشكل 1.2	توزيع العينة المستجوبة حسب الجنس	**46**
الشكل 2.2	توزيع العينة المستجوبة حسب السن	**47**
الشكل 3.2	توزيع العينة المستجوبة حسب المهنة	**48**
الشكل 4.2	توزيع العينة المستجوبة حسب المستوى التعليمي	**49**
الشكل 5.2	توزيع العينة المستجوبة حسب التعامل مع البنوك	**50**
الشكل 6.2	توزيع العينة المستجوبة حسب نوع البنوك التي تتعامل معها	**51**
الشكل 7.2	نتائج تقييم أفراد العينة لدافع المعاملات اليومية	**52**
الشكل 8.2	نتائج تقييم أفراد العينة لدافع النفقات الغير متوقعة	**53**
الشكل 9.2	نتائج تقييم أفراد العينة لدافع المضاربة	**54**
الشكل 10.2	نتائج تقييم أفراد العينة لدافع الثقة في الاحتفاظ بالمعلومات الشخصية	**55**
الشكل 11.2	نتائج تقييم أفراد العينة لدافع عدم التعامل مع البنوك بسبب المعاملة السيئة للموظفين	**56**
الشكل 12.2	نتائج تقييم أفراد العينة لدافع الثقة من ناحية حفاظها على الأموال	**57**
الشكل 13.2	نتائج تقييم أفراد العينة لدافع الإجراءات الصعبة التي تطبقها البنوك	**58**
الشكل 14.2	نتائج تقييم أفراد العينة لدافع الثقة في البنوك من ناحية المعاملات التي تقوم بها	**59**
الشكل 15.2	نتائج تقييم أفراد العينة لدافع عدم احترام البنوك للشريعة الإسلامية في معاملاتها	**60**
الشكل 16.2	نتائج تقييم أفراد العينة لدافع تحمل العملاء للمصاريف الكبيرة التي تفرضها البنوك	**62**
الشكل 17.2	التمثيل البياني للقيم الذاتية	**68**

قائمة

الاختصارات

قائمة الاختصارات:

الاختصار	اللغة العربية	اللغة الفرنسية
BNA	البنك الوطني الجزائري	*Banque Nationale d'Algérie*
BADR	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	*Banque de l'Agriculture et du Développement Rural*
CPA	القرض الشعبي الجزائري	*Le Crédit Populaire*
CNEP	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	*Caisse Nationale d'Epargne et de Prévoyance-Banque*
PCA	التحليل بالمركبات الأساسية	*Analyseurs de Composants Principaux*
SPSS	الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية	*Progiciel Statistique pour les Sciences Sociales*

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الملحق	العنوان
الملحق أ	استبيان
المحلق ب	مصفوفة الارتباط بين العناصر
الملحق ج	مصفوفة الارتباط
الملحق د	التمثيل البياني للقيم الذاتية

مقدمة عامة

مقدمة:

يعد الاحتفاظ بالسيولة النقدية من الظواهر الاقتصادية التي تشهدها العديد من الدول النامية، بما في ذلك الجزائر حيث يتزايد الاهتمام بدراسة هذا السلوك المالي لأهميته في فهم الديناميكيات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على تصرفات الأفراد تجاه المال، إذ تتعدد دوافع الاحتفاظ بالسيولة النقدية لدى المواطن الجزائري، وتتداخل فيها عوامل اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، نفسية ودينية مما يجعلها موضوعاً خصباً للدراسة والتحليل.

تعبر ظاهرة الاحتفاظ بالسيولة النقدية في الجزائر عن تفاعل معقد حيث يلجأ العديد من الأفراد إلى الاحتفاظ بأموالهم نقداً بدلاً من إيداعها في البنوك نتيجة لتجارب سلبية سابقة أو نقص في الشفافية. بالإضافة إلى ذلك، تلعب العادات والتقاليد الاجتماعية دوراً بارزاً، حيث يفضل الكثير من الجزائريين الاحتفاظ بالمال نقداً كطريقة تقليدية وآمنة لإدارة مواردهم المالية، خاصة في المناطق الريفية التي تعاني من نقص الخدمات المصرفية.

كما أن الأزمات الاقتصادية والتضخم المتكرر يزيدان من حدة هذا السلوك، حيث يسعى الأفراد إلى الحفاظ على قدرتهم الشرائية وتلبية احتياجاتهم الأساسية في ظل الظروف الاقتصادية غير المستقرة. ولا يمكن إغفال تأثير الاقتصاد غير الرسمي، الذي يشكل جزءاً كبيراً من النشاط الاقتصادي في الجزائر، ويعتمد بشكل رئيسي على التعاملات النقدية بعيداً عن القنوات المصرفية الرسمية.

1_ إشكالية الدراسة:

في ظل التقلبات الاقتصادية والسياسية التي تشهدها الجزائر، يعتمد العديد من المواطنين الجزائريين على الاحتفاظ بسيولة كبيرة خارج القطاع المصرفي. ومن خلال ما تم تقديمه يمكن أن تتمحور إشكالية البحث في السؤال التالي:

_ ماهي أهم العوامل التي تدفع المواطنين القاطنين بولاية تيارت للاحتفاظ بالسيولة النقدية خارج القطاع المصرفي؟

ومن خلال الإشكالية السابقة نستطيع أن نطرح بعض التساؤلات التالية:

_ ماهي أهم دوافع الاحتفاظ بالسيولة النقدية في النظريات الاقتصادية الوضعية؟

_ ماهي أهم دوافع الاحتفاظ بالسيولة النقدية في المنظور الإسلامي؟

2_ فرضيات الدراسة:

_ قلة الثقة في النظام المصرفي من ناحية سريتها للمعلومات تدفع المواطنين الجزائريين للاحتفاظ بالسيولة النقدية بدلاً من إيداعها في البنوك.

_يعتبر الخوف من المخاطر الاقتصادية المستقبلية السبب الرئيسي الذي يدفع المواطنين للاحتفاظ بالسيولة النقدية كإجراء احترازي.

_ يفضل المواطنون الجزائريون الاحتفاظ بالسيولة النقدية وتوظيفها في الاستثمارات التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، مثل التمويل الإسلامي.

3_أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة للوصول إلى أهم العوامل التي تدفع المواطنين للاحتفاظ بأموالهم خارج القطاع المصرفي، وكذا للحصول على إجابة للتساؤل المطروح واختبار مدى صحة الفرضيات:

_ التعرف على أهم دوافع الاحتفاظ بالسيولة النقدية من منظور الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي.

_ التعرف على دوافع أخرى غير مذكورة في كل من الاقتصاديْن السابقين.

_ توعية البنوك على التعامل بما جاءت به قيم الشريعة الإسلامية.

4_ أهمية الدراسة:

_ تسعى هذه الدراسة إلى فهم السلوك الاقتصادي للمواطنين مما يساعد في كيفية اتخاذ قراراتهم المالية وأسباب تفضيلهم للاحتفاظ بالسيولة النقدية بدلا من إيداعها في البنوك.

_ مساعدة البنوك فيالتعرف على أهم العوامل التي تؤدي بالمواطن للاحتفاظ بالسيولة وإيجاد حلول لكل عامل من أجل التخلص من هذه المشكلة الاقتصادية.

_ تسهيل انتقال المواطنين من الاعتماد على النقد إلى استخدام الوسائل الرقمية في المعاملات المالية.

5_ أسباب اختيار الموضوع:

يمكن حصر الأسباب والدوافع التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع عن غيره من المواضيع الأخرى فيما يلي:

- **الأسباب الموضوعية:**

_ ثراء المكتبة الجامعية بمرجع جديد وإضافة دراسة في هذا المجال.

_ إبراز أهمية السيولة ومدى تأثيرها على الاقتصاد الوطني.

_ التوصل إلى حلول تقوم بها البنوك من أجل استقطاب المواطنين.

- **الأسباب الذاتية:**

_ الرغبة الشخصية في معالجة أهم الدوافع لاحتفاظ المواطن بالسيولة دون إيداعها في البنوك.

_ السعي من أجل معرفة تفكير المواطنين حول تسييرهم للسيولة.

_ تعتبر هذه الدراسة مهمة في تخصصنا.

6_ منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

- **منهج الدراسة:**

منأجل الإلمام و الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع ، اعتمدنا على المنهج الوصفي قصد استعراض الجانب النظري للدوافع الاحتفاظ بالسيولة النقدية لدى المواطن الجزائري (ولاية تيارت)، والمنهج الإحصائي التحليلي لدعم الدراسة بالجداول والإحصائيات ومن تم القيام بتحليلها وتفسيرها.

- **أدوات الدراسة:**

_ تم الاعتماد فيه على المنهج الوصفي التحليلي لأهم ما ورد في القرآن والكتب والمجلات والرسائل والأطروحات الجامعية والمقالات والمواقع الالكترونية لكل ما يتعلق بموضوع البحث وكذلك كتمهيد للدخول إلى القسم الثاني للبحث.

_ أما عن أدوات الدراسة التطبيقية فهي تتمثل في تصميم استبيانات تتضمن مجموعة من الأسئلة حيث تم اختيار عينة عشوائية من المواطنين في ولاية تيارت موزعين على قطاعات مختلفة، باستخدام تقنية تحليل العوامل الرئيسية PCA، وبالاعتماد على البرنامج المحاسبي Excel، والبرنامج الإحصائي SPSS، قصد تحديد نوع وطبيعة العلاقات بين متغيرات الدراسة والتأكد من صحة النتائج المتوصل إليها، مثل ماهو موضح في الفصل التطبيقي.

7_ صعوبات الدراسة:

_ واجهتنا تحديات صعبة في جمع البيانات ونقص المراجع التطبيقية.

_ صعوبة الوصول إلى بعض المراجع المتعلقة بالموضوع والتي تتناول أهم الأسباب التي تدفع المواطنين للاحتفاظ بالسيولة خارج البنوك.

_ قلة الدراسات حول هذا الموضوع وندرتها الكبيرة.

8_ هيكل الدراسة:

من أجل معالجة موضوع دراستنا قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين:

_ تمحور الفصل الأول حول مدخل عام للنقود في كل من الاقتصاديْن الوضعي والإسلامي حيث تم تقسيمه إلى مبحثين الأول تطرقنا فيه إلى النقود ما بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، أما المبحث الثاني فكان يعالج دوافع الاحتفاظ بالسيولة النقدية في الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي.

_ أما بالنسبة للفصل الثاني فتضمن الجانب التطبيقي بعنوان دوافع الاحتفاظ بالسيولة النقدية لدى المواطن الجزائري حيث تكون من الإطار المفاهيمي للدراسة والإطار المكاني والزماني، وجمع البيانات وترجمتها وفي الأخير قمنا بعرض نتائج الدراسة مع تحليلها.

9_ الدراسات السابقة:

- **الدراسة الأولى:** Determinants of Cash Holdings by Algerian Households

المؤلف: أحمد بن رابح Ahmed Benrabah

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى فهم العوامل التي تؤثر على قرار الاحتفاظ بالسيولة النقدية بين الأسر الجزائرية حيث تم تحليل البيانات من مسح واسع النطاق شمل عينة كبيرة من الأسر وتشمل العوامل التي تم دراستها العوامل الاقتصادية مثل التضخم، سعر الفائدة، ومستويات الدخل، بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية مثل الثقة في النظام المصرفي، والاحتياجات العائلية، وبالتالي أظهرت النتائج أن التضخم وسعر الفائدة لهما تأثير كبير على سلوك الاحتفاظ بالنقد، حيث يميل الأفراد إلى الاحتفاظ بالنقد في حالات التضخم العالي وعدم الاستقرار الاقتصادي كما تشير الدراسة إلى أن الثقة المنخفضة في النظام المصرفي تدفع الأفراد إلى تفضيل الاحتفاظ بالنقد.

- **الدراسة الثانية:** Financial Behavior and Cash Preferences in Algeria

المؤلف: ليلى بوجلال Leila Boudjellal

الملخص: تستهدف هذه الدراسة استكشاف السلوك المالي وتفضيلات السيولة النقدية بين المواطنين الجزائريين حيث تستخدم الدراسة بيانات مسحية وتحليل نوعي للحصول على فهم شامل للعوامل المؤثرة على تفضيلات السيولة، وتشير النتائج إلى أن العادات والتقاليد الاجتماعية تلعب دورًا هامًا في تفضيل السيولة، إذ يفضل الكثيرون الاحتفاظ بالنقد لسهولة الوصول إليه واستخدامه في الحالات الطارئة بالإضافة إلى ذلك، يظهر البحث أن هناك ميلًا كبيرًا للاحتفاظ بالنقد بسبب المخاوف من الأزمات الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي، مما يعزز الشعور بالأمان المالي عند الاحتفاظ بالنقد.

- **الدراسة الثالثة:** Impact of Government Policies on Cash Holdings in Algeria

المؤلف: محمد خلادي Mohamed Khelladi

الملخص: تتناول هذه الدراسة تأثير السياسات الحكومية على سلوك الاحتفاظ بالسيولة النقدية بين المواطنين الجزائريين وتستخدم هذه الدراسة بيانات زمنية طويلة وتحليلًا إحصائيًا لتقييم تأثير السياسات النقدية والمالية مثل تخفيضات الضرائب، التحفيزات النقدية، والإجراءات التنظيمية على تفضيلات السيولة كما تظهر النتائج أن التحفيزات النقدية المؤقتة قد تؤدي إلى

زيادة مؤقتة في تفضيل السيولة، بينما تكون السياسات المستدامة التي تعزز الاستقرار المالي أكثر فعالية في تقليل الاحتفاظ بالسيولة على المدى الطويل وتشير الدراسة إلى أن الإجراءات الحكومية التي تزيد من الثقة في النظام المالي والمصرفي يمكن أن تشجع الأفراد على تقليل الاحتفاظ بالنقد.

الفصل الأول: مدخل عام للنقود في الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

مقدمة الفصل الأول:

تشكل النقود العمود الفقري للأنظمة الاقتصادية العالمية، فهيضرورية لإجراء المعاملات التجارية، وقياس القيم، ووسيلة للادخار. في الاقتصادات الإيجابية، هناك حوافز متعددة لتخزين النقود، بما في ذلك الضمانات الحكومية والخدمات المصرفية، التي تقدم عوائد من خلال الفوائد والاستثمارات. يحتفظ الناس بالنقود لأسباب تتراوح بين الحاجة إلى الأمن المالي أو التخطيط للمستقبل أو المضاربة في الأسواق لتحقيق المكاسب.

ويقدم الاقتصاد الإسلامي وجهة نظر مختلفة، حيث يؤكد على وجوب استخدام النقود في إطار الشريعة الإسلامية.حيث يعتبر المال ليس مصدر ربح شخصي، بل هو مجرد وسيلة للمعاملات، وكسب الربح بالربا حرام. إن إبقاء النقود داخل الاقتصاد الإسلامي يوجه نحو تلبية الاحتياجات الضرورية، وتوسيع نطاق التجارة القائمة على مبادئ العدل والتضامن، والإنفاق على الأعمال الخيرية مثل الزكاة، مما يساهم في خلق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وتقليص الفجوة بين الناس ومختلف فئات المجتمع .

سنحاول في هذا الفصل دراسة النقود و دوافع الاحتفاظ بها في مبحثين:

- ✓ **المبحث الأول:** النقود مابين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي.

المطلب الأول: النقود، وظائفها وخصائصها في الاقتصاد الوضعي

المطلب الثاني: النقود، وظائفها وخصائصها في الاقتصاد الإسلامي

- ✓ **المبحث الثاني:** دوافع الاحتفاظ بالسيولة النقدية في الاقتصاد الوضعي والإسلامي.

المطلب الأول: دوافع الاحتفاظ بالسيولة النقدية في الاقتصاد الوضعي

المطلب الثاني: دوافع الاحتفاظ بالسيولة النقدية في الاقتصاد الإسلامي

المبحث الأول: النقود مابين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

بالرغم من أن النقود هي أهم الاختراعات والابتكارات التي ابتدعتها البشرية، كأداة ووسيط للتبادل والذي سبب وفرا هائلا في الجهد والوقت الخاص بتبادل وتسويق السلع والخدمات وساهم في حسن توزيع الناتج على المستهلك النهائي و أدى إلى تعميق مبدأ التخصص وتقسيم العمل، وعمق ووسع من الأسواق المحلية والعالمية وادخل العالم إلى عصر العولمة الاقتصادية والتجارة الالكترونية التي لا تعرف بالحدود وأزيلت فيها القيود وأحدث كما هائلا من التقدم الاقتصادي بل وأحدث تطورا كبيرا في النشاط الاقتصادي وغير من طبيعة الحياة التي تعيشها البشرية، فلولا اكتشاف النقود لاختلفت صورة تلك الحياة والمجتمع الذي نعيشه اختلافا كبيرا.[1]

ومن خلال هذا يمكننا التطرق لتعريف النقود ومعرفة وظائفها وأهم الخصائص التي تتميز بها في الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي.

المطلب الأول: النقود، وظائفها وخصائصها في الاقتصاد الوضعي

أولاً : ماهية النقود:

لا يوجد مفهوم محدد ومتفق عليه للنقود، وذلك بسبب اختلاف وجهات النظر التي ينظر منها إلى النقود وهو الأمر الذي تضمن وجود تعاريف مختلفة للنقود يتم بموجبها تحديد ماهية النقود استنادا إلى الوظائف الأساسية التي تقوم بها، ومن ثم تعدد التعاريف هذه، مع تعدد وظائف النقود الأساسية هذه، وحيث يتم تعريف النقود كما يلي:

1. أنها تمثل أي شيء يلقى قبولا عاما كوسيط في المبادلات، وفي هذا التعريف لا يتم التركيز على شكل أو نوع من أشكال وأنواع النقود المتعددة، وهو بهذا لا يشترط أي قيمة ذاتية للنقود، إنما يركز على وظيفتها الأساسية كونها أداة للتبادل، والتي يتم الاستناد في استخدامها هذا كوسيط للمبادلات إلى قبولها من قبل الجميع، أي من قبولها العام. [2]
2. أن النقود تعني أي شيء يلقى قبولا عاما كوسيط للمبادلات ومقياس للقيمة، أي أداة لقياس القيمة، إذ أن السعر ماهو إلا تعبير نقدي عن قيمة السلع والخدمات، وهو يعني أن التعريف هذا يوسع مفهوم النقود بإضافة وظيفة أخرى إلى وظيفتها كوسيط في المبادلات التي يتضمنها التعريف السابق، بحيث تعتبر وحدة لقياس القيمة. [3]
3. يعرفها الاقتصادي جون كلين: أي شيء يلقى قبولا عاما كوسيط لتسديد الديون. ويعرفها شابيرو: أي شيء مقبولا عموما كوسيط دفع مقابل السلع والخدمات وتسديد الديون. وعند الاقتصادي الفرنسي إميل جمس: النقود

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)**، الدار الجامعية، د طبعة، الإسكندرية، 2014م، ص 40.

[2] فليح حسن خلف، **النقود والبنوك**، جدارا للكتاب العالمي، عمان، 2006م، ص ص 9- 10.

[3] المرجع سابق.

هي كل وسيلة تسمح بحكم القانون أو العرف لكل مشتر أو مدين الدفع مقابل سلعة أو تسديد دين دون رفضها أو مناقشة قيمتها من قبل البائع أو الدائن. [1]

4. وجاء تعريف النقود في القاموس الاقتصادي: النقود هي وسيلة قياس وتبادل للسلع الحقيقية. أما الاقتصادي بين فيعرفها: النقود هي أي موجود يقوم في آن واحد بأداء وظيفة وسيط للمبادلة ومقياس للقيم ومخزن للقيمة. [2]
5. نستدل من التعريفات السابقة أن الاقتصاديين يركزون في تعريفهم للنقود على وظائفها فالنقود تمارس دورها في النشاط الاقتصادي من خلال خاصية هامة تتمتع بها على قبولها نظير السلعة وهي عمومية القبول بمعنى استعداد كل فرد على قبولها نظير كل السلعة التي يعرضها أو الخدمة التي يؤديها وصفة القبول العام للنقود هي التي تخلق لها قيمة تبادلية. وهي التي تميزها عن الأشياء الأخرى التي تحضا بالقبول الخاص. كتذكرة القطار أو السينما أو قسيمة الشراء لا تعد نقودا وذلك لمحدودية استخدامها. [3]
6. بالبحث في طبيعة النقود، أو تعريفها أو ماهيتها أو جوهرها، اختلف الكتاب وأتوا في ذلك بعدد من النظريات والآراء. وقد دار الجدل بصفة عامة حول نظريتين رئيسيتين هي هذا الموضوع، وإن اختلف الرأي بين أنصار كل منهما في عديد من النقاط. [4]

_ بالاضافة إلى ذلك:

- **فهناك النظرية السلعية للنقود:** ويرى أنصارها أن النقود سلعة كغيرها من السلع تماما، إما لأنها مصنوعة من معادن نفيسة هي نفسها سلعة في رأى البعض مثل الاقتصاديين التقليديين، وإما لأنها مفيدة ونادرة وبالتالي تؤدي خدمات مماثلة للخدمات التي تؤديها سائر السلع في رأى البعض الآخر مثل الاقتصاديين النمساويين، والذي يؤهلها للارتقاء إلى مرتبة النقود وتواتر استعمالها كوسيط للمبادلة توافر خصائص معينة تتميز بها تجعلها أوفر السلع صلاحية لهذا الوجه من الاستعمال. ومن ثم كان للنقود قيمة مستمدة من منفعتها كسلعة شأنها في ذلك شأن غيرها من السلع، وتحدد قيمتها نفس العوامل التي تتدخل في تحديد قيمة سائر السلع. [5]
- **وهناك النظرية الرمزية للنقود:** ويرى أنصارها أن النقود ليست سوى بطاقة أو تذكرة تخول حاملها حقا على رصيد الجماعة من السلع والخدمات. ومن هؤلاء من يرى في النقود اتفاقا بين السلطة القائمة وبين أعضاء الجماعة مثل توماس الأكويني وبعض التجاريين، أو تجسيدا لقوى شرائية تعطي لحاملها الحق

---

[1] محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015م، ص ص 14- 15.

[2] المرجع سابق.

[3] المرجع سابق.

[4] زينب حسين عوض الله، **اقتصاديات النقود والمال**، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، الإسكندرية، 2007م، ص ص 38- 39.

[5] المرجع سابق.

في الحصول على مقدار معين من المنتجات مثل جون ستيوارت ميل وجوزيف شومبيتر، أو أداة لتسهيل التبادل مثل دافيد هيوم، أو أداة أعلنت السلطة السياسية في المجتمع أي الدولة أنها نقودا فأصبحت نقودا مثل كناب. ومن هنا تكون للنقود قيمة نسبية تتمثل في قوتها الشرائية على سائر السلع والخدمات، ويحدد هذه القيمة عوامل خاصة تنفرد بالتطبيق على قيمة النقود.[1]

ثانيا: وظائف النقود

هناك أربعة وظائف رئيسية تؤديها النقود في الحياة الاقتصادية: (1) النقود كوسيط للتبادل، (2) النقود كوحدة للحساب، (3) النقود كمخزن للقيمة، (4) النقود كأداة لسداد المدفوعات الآجلة. ومن المهم أن نلاحظ هنا بأن الوظيفتين الأخيرتين للنقود هما وظائف مشتقة Derived من الوظيفة الأولى والوظيفة الثانية، بمعنى أن استخدام النقود كوسيط للتبادل وكأداة للتحاسب هي الوظائف الأصلية للنقود، هي التي أدت إلى إمكانية استخدامها كمخزن للقيمة وكأداة لسداد الديون. [2]

وفي هذا المجال يمكن تقسيم هذه الوظائف إلى مجموعتين من الوظائف.

- **المجموعة الأولى:** يمكن أن نسميها الوظائف الكلاسيكية للنقود أي الوظائف التسهيلية للنقود وهي الوظائف التي تحدد الإطار المنهجي للتحليل الاقتصادي الساكن static analysis وهذا التحليل يقر بفكرة حيادية النقود وبفكرة حياد السياسات الاقتصادية متضمنة السياسات النقدية ويعني ذلك أن كلا من التغيرات الحقيقية والمتغيرات النقدية تتحدد في استقلالية بعضها عن البعض الآخر فالقطاع الحقيقي يركز النضر عل الأسعار والنفقات النسبية بينما يركز القطاع النقدي على الأسعار والنفقات النقدية. [3]
- **المجموعة الثانية:** فيمكن أن نسميها الوظائف الحديثة للنقود أي الوظائف التأثيرية للنقود والتي تشكل في الوقت نفسه الإطار المنهجي لكل من التحليل الساكن المقارن والتحليل الديناميكي وكما يشير لهما الشكل التالي:

[1] المرجع سابق.

[2] محمد سعيد السمهوري، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011م، ص 31.

[3] محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مرجع سبق ذكره، ص ص 16 – 17.

الشكل 1.1 : وظائف النقود.

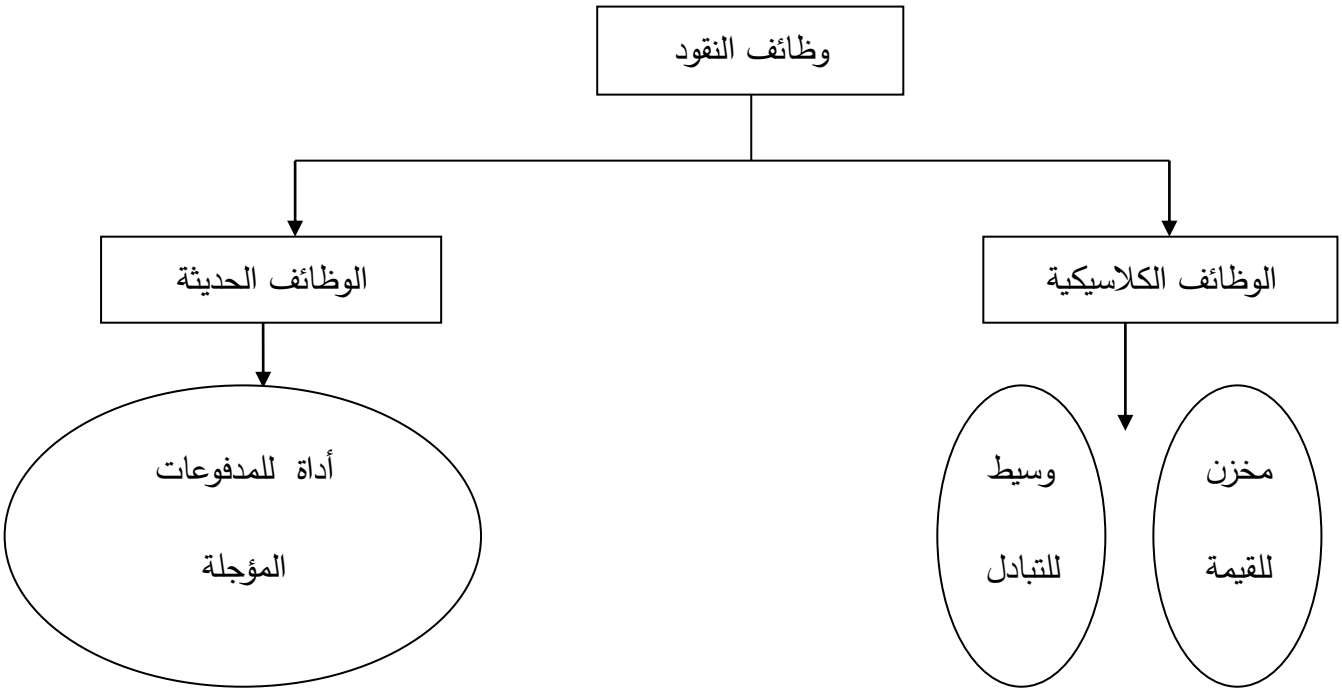

المصدر: محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015م، ص 16.

1_ الوظائف الكلاسيكية للنقود:

إن النظرية الكلاسيكية تؤمن بحيادية النقود وإن تدخل السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي من شأنه أن يعوق حدوث التوازن التلقائي ويوقف عمل اليد الخفية الكفيلة بإيصال النشاط الاقتصادي إلى مستوى التوظيف الكامل. وهذه الوظائف هي: [1]

1.1 النقود كمقياس للقيمة:

تتحصل هذه الوظيفة للنقود في قيامها بمهمة قياس قيم الأشياء، أي بكونها وحدة معيارية ترد إليها مختلف السلع والخدمات. وهذه الوظيفة هي وظيفة محاسبية فقط وهي تشير إلى وحدة مجردة للنقود. ولذلك فمن المتصور أن تظهر هذه الوظيفة دون أن تتدخل بالفعل في المبادلة. كذلك فإنه من المتصور أن النقود المستخدمة كوحدة للقياس تكون مختلفة عن النقود الواقعية المستخدمة، ما دامت النقود الواقعية مقدرة أيضا بنفس وحدات نقود المحاسبة. [2]

وتقوم النقود من خلال هذه الوظيفة بقياس قيم السلع المختلفة ونسبة قيمة كل سلعة إلى غيرها من السلع من خلال وحدات النقود. وبذلك فهي تنهي أهم معوقات المقايضة المتمثلة بغياب المقياس الموحد لقيم السلع. وبهذا أصبحت النقود هي وحدة القياس التي يتحدد بها أسعار السلع كتحديد أسعار سلع الملابس أو البيبسي كولا

[1] المرجع سابق.

[2] زينب حسين عوض الله، **اقتصاديات النقود والمال**، مرجع سبق ذكره، ص 23- 24.

الخ... وفي ضوء ما تقدم فإن لكل السلع والخدمات في السوق أسعار يعبر عنها بمقياس مشترك يسمى وحدة حساب فالدينار والدولار والفرنك والليرة أمثلة لوحدة الحساب وكل منها يدل على مقياس مجرد للقيمة فالنقود قاسم مشترك لقياس ومقارنة أسعار مختلف السلع. فضلا عن أنها تسهم في التعبير نقدا عن معدلات التبادل بين أسعار السلع وهي تساعد أيضا رجال الأعمال ووحدات الإنتاج في حساب كلف الإنتاج وتخطيط الإنتاج وتقدير الإيرادات والدخول المتولد عن الأصول المالية والمادية. ومن المهم أن نذكر أن قيام النقود بهذه الوظيفة يعتمد على ثباتها النسبي وعدم التعرض إلى تقلبات في القيمة. لذلك تحاول الحكومات المحافظة على استقرار قيم النقود ولفترات طويلة و أن تتمتع عملتها بالثبات النسبي.

2.1 النقود كوسيط للتبادل:

وهذه الوظيفة من وظائف النقود يتم أدائها بواسطة أي شيء مقبول قبولا عاما من قبل الأفراد فقطع الذهب أو النحاس أو أي سلعة معينة من السلع تصبح أداة للتبادل أي وسيط للتبادل طالما لاقت قبول الأفراد مقابل تقديم سلعهم. ومعنى ذلك أن النقود لا تطلب لذاتها وإنما لما تؤديه من دور لتسهيل عمليات التبادل. [1]

تعتبر هذه الوظيفة من الوظائف الرئيسية التي تؤديها النقود. فالنقود هي "الوسيط" بين البائع والمشتري، وهي حلقة الوصل بينهما. فالبائع يحصل على وحدات نقدية ثمنا للسلعة أو الخدمة التي يقوم ببيعها لمن يرغب في اقتنائها، ودفع نقود مقابل الحصول عليها وإشباع رغباته منها. بهذا المعنى، فإن النقود تقوم بدور كبير لتسهيل عملية التبادل بين البائعين والمشترين، وتلعب دورا أساسيا في حركة النشاط الاقتصادي. [2]

2_ الوظائف الحديثة للنقود:

ويطلق على هذه الوظائف اصطلاح الوظائف التأثيرية للنقود.

1.2 النقود كمستودع (مخزن) للقيمة:

إن من أهم المزايا النظام الاقتصادي القائم على استخدام النقود وهو أنه يسمح بتأجيل الإنفاق إذ يمكن عند إذ خزن النقود كقوة شرائية عامة مدة من الزمن بقصد إعادة استعمالها في المستقبل حين تظهر الحاجة إليها، فالنقود تمكن مالكها من حجزها من التداول مؤقتا أي استخدامها كمادات للادخار فإن النقود تكتسب قدرة نقل القدرة الشرائية من فترة لأخرى واختيار اللحظة المناسب لإنفاقها بهذا المعنى يقول الاقتصادي الأمريكي فريدمان: (أن النقود ملجأ مؤقت للقوة الشرائية) والنقود باحتفاظها لمدة من الزمن بين استلام الإيرادات والقيام بالإنفاق تعمل كجسر يربط بين الحاضر والمستقبل وعندها يملك الأفراد حرية أكبر في اختيار مقدار أوسع من

---

[1] محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2] محمد سعيد السمهوري، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 31- 32.

السلع والخدمات فضلا عن حرية تكوين أرصدة نقدية مختزنة لمواجهة الظروف الطارئة أو توظيفها في الأصول المالية كالأسهم والسندات. [1]

وفي هذا الصدد، فإن هناك ثلاث ملاحظات هامة يمكن إبدائها على وظيفة النقود كمخزن للقيمة:

- ✓ أن النقود ليست الأداة الوحيدة التي تنفرد بهذه الوظيفة. إذ أن هناك أصول أخرى Other Assets مالية وغير مالية، يمكن أن تؤدي نفس الغرض تقريبا إلى جانب النقود، كالأوراق المالية (الأسهم والسندات مثلا) والعقارات والمجوهرات، ...الخ.
- ✓ أن الأصول المالية وغير المالية الأخرى لا تتمتع بنفس القدر من السيولة التي تنفرد بها النقود. والمقصود هنا بالسيولة Liquidity هي "السرعة والكيفية التي يمكن بها تحويل الأصل المالي إلى نقود سائلة Cash Money دون أن يترتب على هذا التحويل تحمل تكاليف كبيرة".
- ✓ أن استعمال النقود كمخزن للقيمة، يتأثر سلبيا بارتفاع المستوى العام للأسعار (أي التضخم)، وهو الشيء الذي يفقد النقود جزءا من قوتها الشرائية. فإذا تضاعفت أسعار السلع والخدمات مثلا، فإن ذلك يفقد النقود نصف قيمتها، بمعنى أن نفس الكمية من النقود ستصبح قادرة على شراء نصف الكمية من السلع والخدمات التي كانت تشتريها قبل مضاعفة الأسعار، وبالتالي فإن قيمة النقود مُقاسة بقوتها الشرائية سوف تنخفض في هذه الحالة إلى النصف. [2]

2.2 النقود كأداة للمدفوعات الآجلة:

تتحصل هذه الوظيفة في كون النقود أداة لتسديد كافة الالتزامات. وبالإضافة إلى تسهيل عمليات الإقراض، تستخدم النقود في دفع الضرائب أو تقديم الإعانات، ودفع الأجور والمرتبات... الخ. ذلك أنه ما أن تستخدم النقود مقياسا للقيم الاقتصادية الحاضرة حتى تتخذ أيضا قاعدة للمدفوعات المؤجلة، أي حتى تصبح النقود الوحدة التي تحسب بها المدفوعات الآجلة. ويعبر عن هذه المدفوعات حيث يشترط الوفاء بها نفدا، بالائتمان. وبهذا فإن النقود باعتبارها أداة للمدفوعات المؤجلة إنما تسهل عمليات الإقراض والاقتراض، وذلك باستخدامها كأداة لتقرير أو تحديد قيمة ما تعين على المقترض دفعه في المستقبل إلى المقرض. [3]

ولعل أهم ما يلاحظ نتيجة لذلك هو تزايد الطاقات الإنتاجية بشكل كبير ومذهل ويدفع المنتجين إلى البيع الآجل، البيع اليوم مع السداد على فترات زمنية لاحقة. وهنا يبرز دور النقود كأداة للمدفوعات المؤجلة حيث سهلت عملية البيع الآجل على أن يتم الدفع في فترات لاحقة. [4]

---

[1] محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[2] محمد سعيد السمهوري، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 36- 37.

[3] زينب حسين عوض الله، **اقتصاديات النقود والمال**، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[4] محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 19- 20.

3.2 النقود كأداة للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي:

ويقصد بهذه الوظيفة أن للنقود تأثيرا على حركة الاستثمار والإنتاج والدخل والاستخدام والأسعار وأن لها دور في توجيه المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تحكم سير النشاط الاقتصادي وهي من الوظائف التي تعبر حديثة الماضي والتي ظهرت في القرن لأن الكلاسيكيون يرون عكس ذلك أي حيادية النقود ويقتصر دورها في تسهيل تدفق السلع وتداولها.

وتؤثر النقود على حركة النشاط الاقتصادي من خلال العلاقة بين عرض النقود والطلب عليها، فإذا ازداد المعروض من النقود نتيجة إتباع سياسة نقدية توسعية لأدى إلى انخفاض سعر الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك التجارية مما يزيد من عملية الإقراض فيزداد الاستثمار ثم الإنفاق الكلي على السلع والخدمات ويؤدي إلى زيادة الدخل والاستخدام ويؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي.

ويعتمد تأثير النقود هذا على مدى تطور القطاع المصرفي والمالي ومدى مرونة النشاط الإنتاجي فإذا كان النشاط الإنتاجي غير مرن مع وجود سياسة توسعية يودي ذلك إلى حصول تضخم.

وكذلك فإن الحالة التي يمر النشاط الاقتصادي من حيث التوسع والانكماش فإذا كانت حالة كساد طويل الأمد تعمل زيادة التفضيل النقدي على تقليص الطلب وخاصة الاستهلاكي مما يؤدي إلى خفض الاستثمارات فلا يحصل حركة توسعية في النشاط.

ويحصل العكس في حالة نقص كمية النقود المتداولة بالنسبة للطلب عليها فهذا يؤدي إلى رفع سعر الفائدة يودي إلى ارتفاع تكاليف الإقراض ويشرع المنتجون إلى خفض الائتمان المخصص للإنتاج وعندئذ تنخفض الاستثمارات ثم ينخفض الدخل والاستخدام. [1]

4.2 النقود كأداة لإعادة توزيع الدخل:

تعمل النقود من خلال التغير الحاصل في قيمتها (تغير القوة الشرائية) أي كمية السلع والخدمات التي يمكن أن تحصل عليها مقابل وحدة النقد. ويتوقف ذلك على مستوى الأسعار للسلع والخدمات في السوق فإن التقلبات في القوة الشرائية لا تؤثر على جميع الطبقات الاجتماعية بنفس الوتيرة. ففي حالة ارتفاع الأسعار فإن أصحاب الدخل المحدود وأصحاب الأجور والرواتب والدائنين والمدخرين كون المبالغ التي يحصلون عليها ستنخفض قوتها الشرائية مما يعني انخفاض دخولهم الحقيقية وسيحصل العكس في حالة انخفاض المستوى العام للأسعار.

5.2 النقود كأداة للهيمنة الاقتصادية:

تعبر النقود قوة تمنح حائزيها قدرة فرض رغباتهم على بقية الوحدات الاقتصادية على المستوى المحلي وعلى اقتصاديات الدول على المستوى الدولي. كسيطرة البنوك على عمليات الإقراض وبالتالي السيطرة على النشاطات

[1] محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 20- 21.

الاقتصادية من خلال توجيه النقود نحو النشاط الاقتصادي التي ترغب في تقويته (لسيطرة الائتماني) كما ساعدت على تركيز الهيمنة الاحتكارية للمشاريع الكبرى والاندماج كالشركات متعددة الجنسيات العملاقة حاليا وأما على الصعيد الدول مثلا سيطرة الجنيه الإسترليني على حركة الاقتصاد الدولي وثم بعدها سيطرة الدولار وهيمنة الاقتصاد الأمريكي على السياسات الدولية الخ ... [1]

ثالثا: خصائص النقود

من أجل أن تؤدي النقود وظائفها المختلفة في الاقتصاد، ينبغي أن تتوفر فيها بعض الخصائص التي تؤدي من خلالها ودورها وتخدم عن طريقها عمل النشاطات الاقتصادية وتوسعها، ومن بين أهم الخصائص مايلي:

1_ القبول العام:

أي أن يقبل المجتمع النقود قبولا عاما وقد يتم هذا القبول العام استنادا إلى التقاليد والأعراف والعادات السائدة في المجتمع، وأن هذا القبول العام يتم الاستناد فيه إلى القيمة الذاتية للنقود كسلعة. أو أن القبول العام للنقود يتم على أساس العطاء الذي يتم الاستناد إليه في إصدار النقود، أو إلى القبول العام المفروض بقوة القانون الذي يلزم بقبول النقود قبولا عاما كما هو الحال في النقود القانونية. أو نتيجة الثقة بالجهات التي تولد هذه النقود. وهي المصارف التجارية في حالة النقود الائتمانية أي نقود الودائع (ودائع الطلب).

2_ الندرة النسبية:

حتى يتم قبول النقود قبولا عاما وطلبها ينبغي أن تتسم بالندرة النسبية، أي أن يكون عرضها أقل من الطلب عليها، لأن توفر النقود المطلق أي وجود عرض لا نهائي لها في حالة وفرتها المطلقة يجعل عرضها يفوق الطلب عليها بدرجة كبيرة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمتها بحيث تصل إلى الصفر، أي بحيث تصبح النقود لا قيمة لها بسبب العرض تام المرونة لها افتراضا، ولذلك ينبغي للنقود حتى تكون مرغوبة ومطلوبة ولها قيمة ينبغي أن يتسم عرضها بالندرة النسبية، أي أن عرضها يكون أقل بالنسبة للطلب عليها. [2]

3_ الثبات النسبي في القيمة:

أي أن لا تتغير قيمتها بشكل سريع وحاد بحيث يقود إلى فقدان الثقة عند التعامل بها، وبالشكل الذي تعجز فيه عن أداء وظائفها الأساسية في الاقتصاد، وهو الأمر الذي يفرض ضرورة تنظيم عرض النقد بالشكل الذي يتناسب مع الطلب على النقد، وهذا يرتبط بضرورة تنظيم عرض السلع والخدمات مع الطلب على السلع والخدمات، وهو ما يعني ضرورة الحفاظ على التناسب بين عرض النقود والطلب عليها، وبين عرض السلع

---

[1] محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2] فليح خلف الله، **النقود والبنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 29.

والخدمات والطلب عليها حتى يتم تلافي حصول تغيرات حادة سريعة في الأسعار أي تمنع حصول تغيرات حادة وسريعة في قيمة النقود، لأن قيمة النقود ماهي إلا معكوس المستوى العام للأسعار.

4_ التجانس:

أي ضرورة تجانس الوحدات النقدية للفئات المختلفة، أي أن وحدات كل فئة من الفئات النقدية ينبغي أن تكون متجانسة تماما حتى يتم قبولها بدلا من قبول بعضها ورفض بعضها الآخر في حالة عدم تجانس وحداتها.

5_ سهولة النقل والحمل وانخفاض تكاليفه:

ولذلك حلت النقود القانونية محل النقود السلعية لأنها أسهل في نقلها وحملها، وتنخفض معها تكاليف النقل والحمل في حالة النقود القانونية قياسا بالنقود السلعية، وهو الأمر الذي ينطبق على النقود الائتمانية أي نقود الودائع، حيث أنها أكثر سهولة في التعامل قياسا بالنقود القانونية، إذ أن الشيك الواحد الذي يستخدم في نقود الودائع يمكن أن يتم بموجبه دفع ملايين الوحدات النقدية بل المليارات منها، أي أن الشيك يمكن استخدامه لدفع أي مبلغ نقدي تتطلبه عملية التعامل.

6_ استمرارية التعامل بها لفترة مقبولة ومناسبة:

أي أن لا تتعرض الوحدة النقدية للتلف خلال فترة قصيرة، حتى توفر استمرارية التعامل بها طلبا عليها وانخفاض في التكاليف، لأن الإصدار المتكرر للعملة التي تتعرض للتلف السريع يتضمن ارتفاع في كلفة الإصدار هذه وهو الأمر الذي يرتبط بالنقود القانونية أساسا سواء أوراق نقدية أو مسكوكات معدنية مساعدة. [1]

7_ القابلية للانقسام أو التجزئة دون تحمل أي تكاليف أو نقصان في قيمتها أو قوتها الشرائية:

بمعنى أن تكون وحدتها الأساسية قابلة للانقسام إلى عدد من الوحدات الصغيرة القيمة تتناسب مع متطلبات التعامل في عمليات المبادلة، لذلك كان العدول عن استخدام الماشية كنقود إنما يرجع أساسا إلى عدم قابليتها للانقسام وبالتالي عدم مناسبتها لإجراء عمليات التبادل لأن في انقسامها فقدٌ وتلف وهلاك لجانب منها. [2]

8_ صعوبة التزوير:

أي يجب أن تتضمن طريقة صنع النقود أي صكها أو طبعها، ما يحقق منع تزويرها أو على الأقل تقليل إمكانية حصول مثل هذا التزوير من خلال رموز وعلامات يتم إخفاؤها ويصعب تقليدها، وهو ما يوفر ضمانه لقبولها والتعامل بها، وقد تطورت طرق صنع النقود هذه بدرجة كبيرة ومن خلال التطور الفني في الوسائل المستخدمة في ذلك وبالشكل الذي أدى إلى صعوبة كبيرة في حصول تزوير فيها. [3]

---

[1] فليح حسن خلف، **النقود والبنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 30- 31.

[2] محب خله توفيق، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، شارع سوتير، الإسكندرية، 2011، ص 36

[3] فليح حسن خلف، **النقود والبنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 31.

_ فضلا عما سبق هناك بعض الخصائص الأخرى ذات الأهمية العلمية منها ضرورة التوحيد والتصنيف للوحدات النقدية، وسهولة التعرف على وحدتها، وسهولة حملها، وقابليتها للتشكيل، وكلها صفات الهدف منها تأدية النقود لوظائفها بكفاءة. [1]

المطلب الثاني: النقود ووظائفها وخصائصها في الاقتصاد الإسلامي.

أولا: التعريف الإسلامي للنقود

1- لغة:النقد في اللغة العربية هو القبض خلاف النسيئة(الدين) [2]، والنقد والتنقاد هو تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها، والدراهم نقد أي وازن جيد.والنقد في اصطلاح الفقهاء هو الأثمان بخلاف العروض أي السلع، يقول ابن قدامة الحنبلي عن العرض: هو غير الأثمان من المال على اختلاف أنواعه، والأثمان هي قيم الأموال ورؤوس أموال التجارات.

ويقول ابن همام الحنفي : ((واعلم أن الأموال تنقسم إلى ثمن على كل حال، وهي الدراهم والدنانير،...سواء كان ما يقابلها من جنسها أو غيره وإلى ماهو مبيع على كل حال، وما ليس من ذوات الأمثال من العروض كالثياب والحيوان)).

ويقول العيني الحنفي: ((العرض،بفتح العين وسكون الراء، خلاف الدراهم والدنانير التي هي قيم الأشياء))

وعد الفقهاء الرواج هو الخصيصة الرئيسة للنقد التي تميزه عن غيره من الأصول، والرواج لغة هو الشيوع والانتشار، وهو مرادف النفاق.قال الجوهري:((ونفق البيع نفاقا بالفتح أي راج)).

وفي اصطلاح الفقهاء يطلق الرواج على النقود المساعدة التي يشتري بها مثل مايشترى بالنقود بالخلقة أو الكاملة أو بالمصطلح العصرى الرئيسة.يقول الدسوقي المالكي((لا يضر إذا كان كل دينار ناقصا حبة أو حبتين،كان التعامل بها عددا أو وزنا،بشرط رواجها رواج الكاملة،بأن تكون السلعة التي تشترى بدينار كامل تشترى بذلك الدينار الناقص لاتحاد صرفهما...فالمدار على الرواج،رواج الكاملة، قل نقص الوزن أو كثر))

يقول ابن الهمام((وينقسم المال باعتبار الاصطلاح على الثمنية وهو في الأصل سلعة يلزم تعيينها.عند العقد فإن كانت رائجة فهي ثمن لا تتعين بالتعيين، وإن كانت كاسدة فهي سلعة يلزم تعيينها.والفلوس بذلك تدور بين السلعية والثمن حسب رواجها.

يقول ابن قدامة في النقد المدفوع زكاة((ولأنه إذا دفع للفقير قطعة من الذهب في موضع لايتعامل بها فيه لم يقدر على قضاء حاجته، وإن أراد بيعها بحسب مايتعامل بها احتاج إلى كلفة البيع، وعلى هذا لا يجوز الإبدال في موضع يلحق الفقير ضرر، مثل أن يدفع إليه مالا ينفق عوضا عما ينفق))

---

[1] زينب حسين عوض الله، **اقتصاديات النقود والمال**، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[2] يوسف كمال محمد،**المصرفية الإسلامية (الأساس الفكري)**،دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، الطبعة الثانية للكتاب،1996،ص 19

وبهذا نصل إلى التعريف الفقهي للنقود وهو:"النقود هي ما سوى العروض من الأثمان، سواء كانت بالخلقة (ذهبا وفضة) أو بالاصطلاح (فلوسا أو ورقا) إذا تحقق لها الرواج فلا تتعين بالتعين"

وفائدة هذا التعريف أنه يحدد الفروق المميزة بين النقود الإسلامية والنقود الوضعية فيتفق التعريفان فيما يلي:

- ✓ في وظائف النقود كمقياس وواسطة ومستودع .
- ✓ في الخصائص فالرواج هو القبول العام في الفكر الموضعي.
- ✓ في عدم اشتراط القيمة الذاتية كما هي قي النقود الورقية ونقود الودائع، إذا ما تحقق الرواج.[1]

_ ويختلف التعريفان فيما يلي :

- ✓ الإسلام يشترط في قواعده الحفاظ على القدرة الشرائية للنقود ويمنع استخدامها كمصدر للإيراد.
- ✓ يستبعد من عرض النقود الودائع الآجلة لأنها دخلت في الاستثمار فأصبحت عروضا.
- ✓ يكون أساس الائتمان المشاركة، باستبعاد القرض مع الزيادة، لجريان الربا في النقود، وسدا لذريعته يحرم الفضل والنساء في الأصناف التي تشترك في علة الثمنية.[2]

2-اصطلاحا: استخدم الفقهاء المسلمين مصطلح النقود بكثرة بدون إضافتها إلى نوع من النقود كقولهم نقود فضة أو ذهب كما استخدموا مصطلح الأثمان مع مصطلح النقود يشيرون بهذه الكلمة إلى نقود ذهب والفضة، فالقران الكريم كان أكثر دقة في تحديد فترات استخدام النقود من باقي المراجع التاريخية وجاء في نصوص القران الكريم والسنة النبوية ذكر النقود الذهبية والفضية في مواضع كثيرة منها قوله سبحانه وتعالى: "وشروه بثمن بخس دراهم معدودة وكانوا فيه من الزاهدين"(يوسف :الآية 20)،فالآية أشارت إلى وظائف النقد وهذا يجعلنا نؤكد أن البشرية تعرفت على وظائف النقد منذ الأزمنة العابرة، فمفهوم الثمن يشير ضمنا إلى وجود مبادلة يكون فيها النقد وسيطا وهذا ما يجعل النقد مقياسا للقيم المتبادلة أي لابد أن يصلح النقد كمقياس للقيم قبل أن يلقي القبول العام كوسيط للتبادل، وإذا تحققت هذه الصلاحية فإنه بالإمكان أن نحصل على أشياء مختلفة بهذا الشيء وهذا ما يجعل النقد أداة للحساب،كما جاء ذكرها في قوله تعالى: ﴿ ۞ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾(سورة آل عمران): 75

وقال الله تعالى: وَكَذَٰلِكَ بَعَثْنَٰهُمْ لِيَتَسَآءَلُواْ بَيْنَهُمْ ۚ قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ ۖ قَالُواْ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۚ قَالُواْ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ فَٱبْعَثُوٓاْ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هَٰذِهِۦٓ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا فَلْيَأْتِكُم بِرِزْقٍ مِّنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا ﴿١٩﴾ سورة الكهف

[1] يوسف كمال محمد، مرجع سابق،ص20

[2] يوسف كمال محمد ،مرجع سابق،ص 21

ومن الأحاديث الشريفة ما جاء في النهي عن الربا: عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :"لا تبيعوا الدينار بالدينارين ولا الدرهم بالدرهمين"[1]،وكثيرا ما نجد في مصنفات الفقهاء ذكر النقود بأنواعها المختلفة عن حديثهم عن الوظائف التي تؤديها و أحكامها في المعاملات المالية، وهذه جملة من هذه الأقوال وما يمكن أن يستخلص منها فيما يتعلق بماهية النقود وظائفها.

فقد قال مالك في الفلوس رحمة الله " لا خير فيها نظرة بالذهب ولا بالورق ولو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى تكون لها سكة (أي نقدا) وعين لكرهتها أن تباع بالذهب والورق نظرة [2]" وهو أمر يؤكد بجلاء أن للعرف والقبول العام دورا مهما في تحديد كون الشيء نقودا أو لا وعليه فلا يشترط أن تكون النقود من الذهب والفضة، وإنما يشترط أن تؤدي وظائف فتجري عليها أحكام النقود المختلفة. أما ابن رشد فقال " لما عسر إدراك تساوي الأشياء مختلفة الذوات، جعل الدينار والدرهم لتقويمها اعني تقديرها فهو يبين أن الدراهم والدنانير_أي النقود_إنما اتخذت للتغلب على صعوبات المقايضة، وأن من وظائفها أنها مقياس للقيم ووسيط للمبادلة[3]، ومنه فإن النقود وسيلة للتبادل ومقياس للقيم وأداة للادخار أو مستودع للقيم، ويقول عنها ابن تيمية " وأما الدرهم والدينار، فما يعرف له حد طبعي ولا شرعي بل مرجعه إلى العادة والاصطلاح، وذلك انه في العادة لا يتعلق المقصود بها ولهذا كانت أثمانا بخلاف سائر الأموال فإن المقصود والانتفاع بها نفسها فلهذا كانت مقدرة بالأموال الطبيعية والشرعية والوسيلة المحضة التي لا يتعلق بها غرض لا بمادتها ولا بصورتها فيحصل بها المقصود كيفما كانت[4]" أما ابن القيم فيقول " الدراهم والدنانير أثمان المبيعات والثمن هو المعيار الذي يعرف به تقويم الأموال فيجب أن يكون مضبوطا لا يرتفع ولا ينخفض إذ لو كان الثمن يرتفع وينخفض كالسلع لم يكن لنا ثمن نعتبر به المبيعات بل الجميع سلع[5]" وهو هنا يشترط للنقود أهم خصائصها وهي ثبات قيمتها الحقيقية، ومن الفقهاء المسلمين من عرف النقود بقوله:" كل مايتعامل به الناس من دنانير ذهبية أو دراهم فضية أو فلوس نحاسية أو عملات ورقية"، وعرفت بأنها"ما سوى العروض من الأثمان،سواء كانت بالخلقة ذهبا أو فضة أو بالاصطلاح فلوسا أو ورقا إذا تحقق لها الرواج"[6]

---

[1] مسلم،صحيح مسلم،دار ابن حزم،بيروت،ط1-2002-كتاب المساقاة-باب الربا،ص689

[2] مالك بن انس، المدونة الكبرى،ج3،دار صادر،ص5

[3] نذير عبد الرزاق،حجاب عيسى،وظائف النقود في الفكر الاقتصادي الإسلامي والاقتصاد الوضعي دراسة مقارنة،**مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية -دراسات اقتصادية-28(1)**،جامعة زيان عاشور الجلفة،الجزائر،343.

[4] احمد بن تيمية،مجموع فتاوى شيخ الإسلام بن تيمية، مكتبة المعارف،الرباط،ص19.

[5] شمس الدين بن قيم الجوزية،إعلام الموقعين عن رب العالمين،ج2،ط1،دار الكتب العلمية،بيروت،1993،ص105.

[6] نذير عبد الرزاق،حجاب عيسى،مرجع سابق،ص343،

ثانيا:وظائف النقود في الفكر الاقتصادي الإسلامي

عموما لا تختلف الوظائف التقليدية للنقود في الفكر الاقتصادي الإسلامي عن وظائفها في الفكر الاقتصادي التقليدي، فالنقود تعتبر قوة شرائية عامة، وتؤدي هذه المهمة من خلال قيامها بالوظائف التقليدية، [1] فقد تطرقنا في المطلب الأول إلى شرح مفصل لهاته الوظائف.

قال ابن خلدون (808هـ):" إن الله تعالى خلق الحجرين المعدنيين من الذهب والفضة قيمة لكل متمول، وهما الذخيرة و القنية لأهل العالم في الغالب، وإن اقتني سواهما في بعض الأحيان فإنما هو لقصد تحصيلهما،لما يقع في غيرهما من حوالة الأسواق التي هما عنها بمعزل، فهما أصل المكاسب و القنية والذخيرة"[2]

ولقد استقر الفكر الاقتصادي على أن للنقود أربع وظائف هي كونها: مقياس للقيم– وسيلة للتبادل– مخزن للقيم–معيار للمدفوعات الآجلة.

1– مقياس للقيم:"قال ابن العربي المالكي: وكسر الدنانير والدراهم ذنب عظيم لأنها واسطة في تقدير قيم الأشياء والسبيل إلى معرفة كمية الأموال عند اختلاف المقادير أو جهلها....فإذا كسرت صارت سلعة وبطلت الفائدة فيها، فأضر ذلك بالناس،فلأجله حرم."[3]

2– وسيلة للتبادل: يقول الغزالي" من نعم الله تعالى خلق الدراهم والدنانير، وبهما قوام الدنيا وهما حجران لا منفعة في أعيانهما، ولكن يضطر الخلق إليهما من حيث إن كل إنسان محتاج إلى أعيان كثيرة في مطعمه وملبسه وسائر حاجاته، وقد يعجز عما يحتاج إليه ويملك ما يستغنى عنه كمن يملك الزعفران، فلا بد من مقدار العوض من تقدير، إذ لا يبذل صاحب الجمل جمله بكل مقدار من الزعفران، ولا مناسبة بين الزعفران والجمل حتى يقال يعطى منه مثله في الوزن والصورة"[4]

3– مخزن للقيم: يرغب الأفراد في النقود كأداة للادخار. قد يستثمر وقد يكتنز، وذلك لمزايا النقود التالية:

_ لا تحمل صاحبها أي نفقات تخزين بعكس غيرها من السلع.

_ لا تتعرض النقود للتلف والاستهلاك.

_ شكلها السائل يسمح باستخدامها في أي لحظة لعقد أي صفقة.[5]

وفي الإنسان غريزة حب المال يقول تعالى،(وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلۡخَيۡرِ لَشَدِيدٞ8)" سورة العاديات:8"

---

[1] ضياء مجيد،الفكر الاقتصادي الإسلامي في وظائف النقد،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،2006،ص4.

[2] رفيق يونس المصري،**النقود في الاقتصاد الإسلامي**،دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع،دمشق _القاهرة_الشارقة،الطبعة الأولى،2013،ص15.

[3] ابن العربي_ أحكام القرآن ،ج3،ص1064.دار الشعب.

[4] مجموع فتاوى ابن تيمية ج30،ص103–104.

[5] يوسف كمال محمد، مرجع سابق،ص23.

ويصفه الله تعالى بقوله (ٱلَّذِي جَمَعَ مَالا وَعَدَّدَهُ)"سورة الهمزة:2"

لهذا لا يحرم الإسلام الادخار، وإنما يحرم الاكتناز ويضع عليه عقوبة تنقصه بدفع الزكاة،

4- معيار للمدفوعات الآجلة: كان للإسلام وقفة مبدئية في تحريم استخدام النقود وسيلة للإيرادات الدولة، ومحاربة أي محاولة لخفض قوتها الشرائية.[1]

يقول ابن القيم الحنبلي:

(والثمن هو المعيار الذي يعرف به تقويم الأموال، فيجب أن يكون محددا مضبوطا لا يرتفع ولا ينخفض، إذ لو كان ثمن يعتبرون به المبيعات حاجة ضرورية عامة، وذلك لا يمكن إلا بسعر نعرف به القيمة، وذلك لا يكون إلا بثمن تقوم به الأشياء،ويستمر على حالة واحدة، ولا يقوم هو بغيره، إذ يصير سلعة يرتفع وينخفض، فتفسد معاملات الناس، ويقع الخلف، ويشتد الضرر، كما رأيت من فساد معاملاتهم والضرر اللاحق بهم حين اتخذت الفلوس سلعة تعد للربح فعم الضرر و حصل الظلم، ولو جعلت ثمنا واحدا لا يزداد ولا ينقص بل تقوم به الأشياء ولا تقوم هي بغيرها لصلح أمر الناس).[2]

ثالثا:خصائص النقود في الفكر الاقتصادي الإسلامي:

قال ابن القيم **(_751هـ):"** تأمل الله في عزة النقدين:الذهب والفضة ولو مُكّنوا من أن يصنعوا مثل ما خلق الله من ذلك لفسد أمر العالم، واستفاض الذهب والفضة في الناس، حتى صارا كالسعف والفخار، وكانت كثرتهما جدا بسبب تعطل الانتفاع بهما، فإنه لا يبقى لهما قيمة فسبحان من جعل عزتهما سبب نظام العالم، ولم يجعلهما في العزة كالكبريت الأحمر الذي لا يوصل إليه، فتفوت المصلحة بالكلية، بل وضعهما في العالم بقدر اقتضته حكمته ورحمته ومصالح عباده**".**[3]

1_ ثبات النقود:

قال ابن تيمية **(_728هـ):"**إن المقصود من الأثمان **(النقود)** أن تكون معيارا للأموال، يتوسل بها إلى معرفة مقادير الأموال، ولا يقصد الانتفاع بعينها**".**[4]

ورغم حداثة هذا التعريف، ورد بعض خصائص النقود الحديثة به إلا أنه ينقصه الشمولية لتعريف النقد ،فهو استبعد بالنقود عن كونها مخزنا للقيمة، ويعطيها طابعتسهيل المبادلات فحسب، في حين أنه يتميز بكونه

---

[1] يوسف كمال محمد،مرجع سابق،23.

[2] ابن القيم، إعلام الموقعين ،ج2،ص106،دار الجيل،بيروت.

[3] رفيق يونس المصري،**النقود في الاقتصاد الإسلامي**، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع،دمشق-القاهرة-الشارقة،ط1،2013،ص20.

[4] رفيق يونس المصري،مرجع سابق،ص20.

صنف النقد إلى عملة صعبة واعتبرها نقدا، وعملة محلية ، ليعود في الأخير يعمم صفة النقدية على النقود الإلزامية بقوة القانون أو عرفا، وهو ما يعطيه بعدا قانونيا.

أما جمال بندعاسفي عرف النقود على أنها :" كل شيء يلقى قبولا عاما كوسيط للتبادل ويمتاز بالثبات في قيمته."[1]

ورغم بساطة واختصار هذا التعريف للنقود، إلا أنه تم الإشارة به إلى أغلب خصائص الأخيرة إما تصريحيا –القبول العام، وسيط للتبادل، ثبات القيمة عبر الزمن– أو ضمنيا–فثبات قيمة النقد يعطيه صفات عديدة، كمخزن للقيمة (ذلك أن الإنسان لا يعيش للحظته، بل يجب أن تتمتع نقوده بمقدرتها على خزن قيمتها للمستقبل، وإلا فلا معنى لادخارها)، ووسيلة للمدفوعات الآجلة، وكذا المقدرة على إبراء الديون، – إلا أنه أغفل وصف النقود على أنها مقياسا للقيمة، وهي أحد خصائصها الأساسية.

بعد استعراض جملة من التعاريف القديمةو الحديثة للنقد، سنجد أن الأخيرة يجب أن تتمتع بجملة من الخصائص والوظائف وهي:

- السيولة الكاملة،[2]
- التمتع بالقبول العام في التداول والخضوع للعرف في اعتمادها،
- لاتطلب لذاتها وإنما لما تستطيع فعله،
- التمتع بالثبات النسبي في قيمتها (هو ثبات نسبي، إذ لابد أن تكون قيمتها بعيدة عن التدهور الشديد مع مرور الوقت)،
- أداة عامة وغير محددة وليست مخصصة (عدم التخصيص لغرض معين)،[3]
- أداة نسبية في فضاء معين، أي لكل دولة نقودها التي لا تصلح للسداد أو الشراء إلا بها، ماعدا بعض العملات الصعبة التي ظهرت مع العولمة المالية مثل الدولار واليورو،[4]
- تتمتع بالقدرة على إبراء الذمم والديون (أي أنها أداة للمدفوعات الآجلة).*[5]

---

[1] جمال بن دعاس،**السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي**،دار الخلدونية،الجزائر،ط1،2007،ص20.

[2] صالح مفتاح،**النقود والسياسة النقدية،المفهوم–الأهداف–الأدوات**،دار الفجر،القاهرة،ط1،2005،ص32.

[3] صالح مفتاح ، مرجع سابق،ص33

[4] صالح مفتاح،مرجع سابق،ص33

[5] هلال درويش،**اقتصاديات نقدية تاريخ–حركة–تشريع**،2007،ص39.

*هذه الصفة لم يشترطها الاقتصاديون، اشترطها القانونيون مع ظهور النقود الكتابية أو نقود الودائع.

ـ بالإضافة إلى بعض الخصائص الشكلية التي وردت حول النقود هي:[1]

- سهولة حملها.
- تماثل وحداتها.
- عدم قابليتها للهلاك السريع.
- قابلية انقسامها لتناسب المعاملات الاقتصادية الصغيرة ، والمعاملات الاقتصادية الكبيرة لتسهيل حسابها.[2]

[1] هلال درويش، مرجع سابق،ص39

[2] صبحي تادرس قريصة،مدحت العقاد،**مقدمة في علم الاقتصاد**،بيروت، الدار الجامعية،1990،ص469.

المبحث الثاني: دوافع الاحتفاظ بالسيولة النقدية

تعني السيولة في معناها المطلق "النقدية" أما في معناها الفني قابلية الأصل للتحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر. فالسيولة تعني قدرة البنك على تسديد نقدا لجميع التزاماته التجارية والاستجابة لطلبات الائتمان أو منح القروض الجديدة، وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى البنك أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض أصوله أو تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة. بعبارة أخرى فان "السيولة المصرفية" أو ما يسمى بسيولة الجهاز المصرفي تعني الفرق بين الموارد المتاحة والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات (الاستخدامات) ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتعارف عليها. [1]

وسنتناول في هذا المبحث جميع دوافع الطلب على النقود ما يعني الاحتفاظ بالسيولة النقدية في كل من المنظور الكينزي (الاقتصاد الوضعي) والمنظور الإسلامي (الاقتصاد الإسلامي).

المطلب الأول: دوافع الاحتفاظ بالسيولة النقدية في الاقتصاد الوضعي (الاقتصاد الكينزي)

قدمت هذه المدرسة ما يسمى بنظرية التفضيل النقدي (The Liquidity Theory of Demand for Money) ، وقد ركزت هذه النظرية على ثلاثة دوافع رئيسية في الطلب على النقود وهي:

أولا: الطلب على النقود بدافع المعاملات (التبادل):

حيث تطلب النقود لإتمام المعاملات والتبادل بين الناس، أي أن الناس بحاجة للاحتفاظ بكمية معينة من النقود خلال فترة زمنية من أجل شراء وتبادل السلع والخدمات. يعتمد هذا الدافع على مستوى الدخل في الأجل القصير. [2]

ويحتفظ الأفراد والمنتجون ببعض الأرصدة النقدية لتمويل معاملاتهم اليومية كشراء المواد الغذائية، استخدام المواصلات، الدخول إلى السينما والمسرح... الخ بالنسبة للأفراد. ودفع أجور العمال وشراء المواد الأولية... الخ بالنسبة للمنتجين. وبواعث الاحتفاظ بالنقود ينشأ من وجود فجوة زمنية بين حصول الأفراد على دخولهم وإنفاقهم لهذا الدخل أو بين دخول المنتجين من المبيعات وإنفاقهم على العملية الإنتاجية. فالأفراد يقبضون عادة أجورهم في نهاية الشهر لينفقونه خلال الشهر التالي، لذلك يتوجب عليهم الاحتفاظ بأرصدة نقدية لتمويل صفقاتهم اليومية وكذلك الأمر بالنسبة للمنتجين.

ويتوقف الطلب على النقود من أجل التبادل على حجم الدخل الوطني، وهذا التحليل لا ينطبق فقط على الأفراد وإنما أيضا على المنتجين والحكومة. لذلك يمكن القول بأن الطلب على النقد في الاقتصاد الوطني من أجل الصفقات اليومية هو دالة تابعة للدخل الوطني.

---

[1] أ رجراج وهيبة، **إدارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها**، **المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية**، العدد 05، 2014م، ص 262- 263.

[2] أ محمد أحمد الأفندي، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، صنعاء، 2015م، ص 205.

$$L_1 = f(y) = ay \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

حيث تمثل:

L_1: يعبر عن الطلب على النقود للتبادل.

a: تمثل النسبة المحتفظ بها على شكل أرصدة نقديةوتكون موجبة.

ويكون التمثيل البياني لطلب النقود من أجل المعاملات كما هو موضح بالشكل (2) الموالي:

الشكل 2.1 : دالة الطلب على النقود بدافع المعاملات.

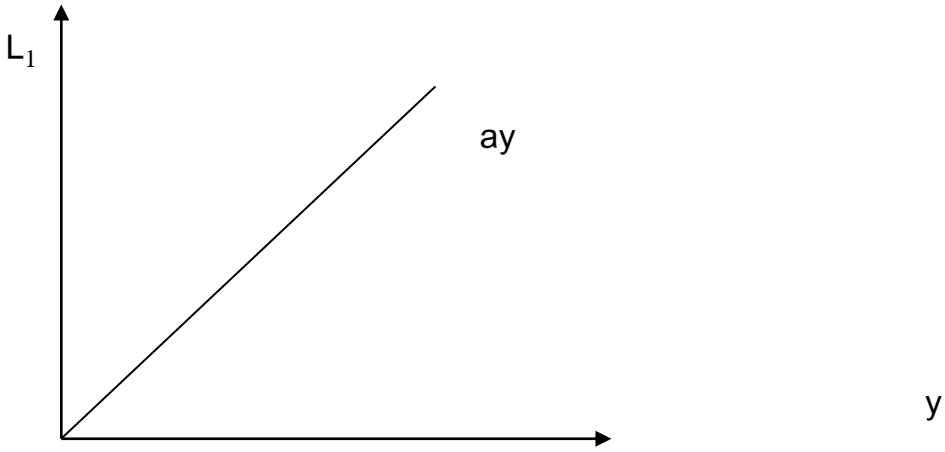

المصدر: د محمد الخطيب نمر و أ مسعود صديقي، **التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق**، د طبعة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008م- 2009م، ص 140.

- **ملاحظة:** بالرغم من أن الدخل الوطني هو المحدد الرئيسي للطلب على النقد من أجل التبادل إلا أن هناك عوامل أخرى يمكن لها أن تؤثر على حجم الطلب على النقد لأجل الصفقات مثل العوامل المؤسساتية التي تحدد نظام وأساليب وفترات الدخول والإنفاق، وأيضا استخدام بطاقات الائتمان التي تزيل الفجوة الزمنية الفاصلة بين المدفوعات والمقبوضات، والتوقعات المقبلة. غير أهم هذا العوامل هي معدل الفائدة، حيث من المعقول جدا أن نتوقع من الطلب على النقد لأجل التبادل أن يتغير سلبيا مع الفائدة، أي كلما كانت الفائدة مرتفعة كلما كان الطلب على النقد لأجل الصفقات أقل والعكس صحيح.[1]

[1] د محمد الخطيب نمر و أ مسعود صديقي، **التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق**، د طبعة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008م- 2009م، ص 139- 140.

ثانيا: الطلب على النقود بدافع الاحتياط :

يميل الناس للاحتفاظ بكمية معينة من النقود لمواجهة حالات الطوارئ وحالات الشدة في المستقبل. مثل حالات المرض وحالات البطالة وعدم وجود فرص عمل، وانقطاع الدخل وغيرها من حالات المستقبل غي المتوقعة.

ويعتمد هذا الدافع على مستوى دخل الأفراد، فكلما زاد الدخل زادت نسبة النقود التي يحتفظون بها تحوطا للمستقبل كما يعتمد على سعر الفائدة. [1]

كذلك يحتفظ الأفراد والمؤسسات بأرصدة نقدية سائلة لغرض الاحتياطي. ويعود الطلب على السيولة لغرض الاحتياطي إلى توفر حالة اللايقين من ظروف المستقبل التي يمكن أن يتعرض لها الأفراد أو المؤسسات، وعلى ذلك يحتفظ الأفراد والمؤسسات بجزء من الدخل النقدي لهذا الغرض، وذلك خوفا من تعرض الاقتصاد إلى حالة الكساد، ومن ثم تعرض الأفراد أو المؤسسات إلى حالة البطالة، أو خوفا من تعرض البلاد إلى حالة حرب في المستقبل مما يتطلب استدعاء الأفراد إلى الخدمة العسكرية وحصولهم على رواتب وأجور قليلة لا تكفي لتغطية نفقات الفرد وعائلته، أو خوفا من التعرض إلى المرض أو حالة العجز... الخ. ويعتمد مقدار ما يحتفظ به من الأرصدة النقدية لغرض الاحتياطي على حجم الدخل. إذ يزداد حجم الطلب على النقود لغرض الاحتياطي كلما زاد حجم الدخل.

بالإضافة إلى حجم الدخل يعتمد دافع الاحتياطي على عوامل أخرى:

- طبيعة الفرد والظروف النفسية المحيطة به، ففي فترات الرخاء قد يكون الفرد متفائلا فيقل طلبه على النقود لغرض الاحتياطي، ويحصل العكس في فترات الكساد إذ قد يتشائم الفرد فيزداد طلبه على النقود لغرض الاحتياطي خوفا من تقلبات المستقبل.
- درجة عدم التأكد السائدة في المجتمع، ففي أوقات الأزمات مثل توقع قيام الحرب يزيد الإقبال على الاحتفاظ بالنقود بغرض الاستعداد لمواجهة الاحتمالات المختلفة التي قد ينطوي عليها المستقبل.
- درجة نمو وتنظيم سوق الأوراق المالية، وبالتالي مدى إمكانية تحويل الأوراق المالية إلى نقود سائلة إذ كلما كانت إمكانية الحصول على ائتمان من هذا السوق كبيرة وكان تحويل الأوراق المالية من أسهم وسندات إلى سيولة نقدية أمرا سهلا ويتم بسرعة ودون تعرض إلى خسائر رأسمالية، قلت الحاجة إلى الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة لغرض الاحتياطي.
- مدى استقرار ظروف قطاع الأعمال، إذ كلما كان الطلب على المنتجات التي يقوم بإنتاجها مشروع معين يعد متقلبا تطلب الأمر الاحتفاظ بمقدار أكبر من الأرصدة النقدية بغرض مواجهة الطوارئ بعكس الحال إذ كانت منتجات المشروع تواجه طلبا مستقرا.

---

[1] أ محمد أحمد الأفندي، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 205.

وعلى كل حال يشكل الطلب على النقود لدافعي المبادلات والاحتياطي الجزء الأكبر من مجموع الطلب على الأرصدة النقدية، ويمكن التعبير عنهما بالمعادلة التالية:

$$MT = L_1 (Y) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث MT : مقدار ما يحتفظ به من رصيد نقدي لغرضي المبادلات/ الاحتياطي.

Y : الدخل النقدي.

وتشير المعادلة (2) إلى أن L_1 الطلب على النقود لدافعي المبادلات/الاحتياطي، دالة في حجم الدخل النقدي.[1]

ثالثا: الطلب على النقود بدافع المضاربة:

يقصد بالمضاربة عملية بيع وشراء الأوراق المالية من أسهم وسندات في أسواق المال بغية الحصول على الربح وعلى ذلك يصبح الربح عبارة عن الفرق بين ثمن شراء الورقة المالية وبيعها. ويعتمد حجم الربح على قدرة المضاربة في التنبؤ بأحوال بورصة (سوق) الأوراق المالية. إذ قد يتمكن من تحقيق ربحا عاليا إذا كان تقديره جيدا لأحوال هذه السوق وبناءا على ذلك يحتفظ المضارب بأرصدة نقدية سائلة بغرض الاستفادة من التغيرات المتوقعة في أسعار الأوراق المالية حتى يتمكن من تحقيق أرباح رأسمالية في الفترة القصيرة، وتتناسب أسعار الفائدة إلى انخفاض أسعار السندات فإذا توقع المضارب انخفاض أسعار السندات (ارتفاع أسعار الفائدة) عندئذ سيحاول التخلص من الأوراق المالية والاحتفاظ بالنقود بدل السندات، أي بيعها والاحتفاظ بالنقود عوضا عنها ويحصل العكس تماما إذا توقع ارتفاع أسعار السندات (انخفاض أسعار الفائدة)، إذ في هذه الحالة سيحاول شراء السندات بما لديه من أرصدة نقدية سائلة أي يتخلص من السيولة النقدية المحتفظ بها لغرض المضاربة مقابل حصوله على السندات.[2]

اكتفى الاقتصاديون التقليديون بدراسة الطلب على النقود تبعا لعاملي الصفقات والاحتياط فحسب، ويرون أنه من غير العقلانية الاقتصادية الاحتفاظ بالنقود لأي سبب آخر.

بينما يرى كينز أنه لأسباب تغيرات سعر الفائدة يمكن الاحتفاظ بالسيولة النقدية بهدف استخدام أكثر مردودية لها عن طريق المضاربة، حيث أنه أمام كل حائز على كمية معينة من السيولة الاختيار بين قرار شراء سندات بسعر الفائدة 6% مثلا، أو الاحتفاظ بالنقود من أجل طلب مضاربة بسعر فائدة أعلى.

ويمثل تفضيل الحالة الأولى الحصول على فائدة حالية، لكنه في نفس الوقت يتضمن مخاطرة مفادها أنه عند استبدال هذه السندات بأخرى أكثر فائدة 8% مثلا، فانه لابد من تحمل خسارة تتمثل في ذلك النقص في الكسب بين طلب فائدة حالية 6% وانتظار فائدة متوقعة 8%.

---

[1] د ضياء مجيد، **الاقتصاد النقدي**، مؤسسة شباب الجامعة، د طبعة، الإسكندرية، 2002م، ص 119- 120- 121.

[2] مرجع سابق.

بينما يمثل تفضيل (الفرضية 2) التضحية بالفائدة الحالية 6% من أجل كسب مستقبلي أفضل 8% غير أن هذا الكسب متوقع فقط وقد يتحقق وقد لا يتحقق.

وتسمح هذه الملاحظات بالربط بين تغيرات معدل الفائدة وأسعار الأوراق المالية من جهة ومستوى الطلب على النقود من جهة أخرى، كما يوضح الشكل البياني الموالي:[1]

الشكل 3.1 : العلاقة بين الطلب على النقود، الأوراق المالية، وسعر الفائدة.

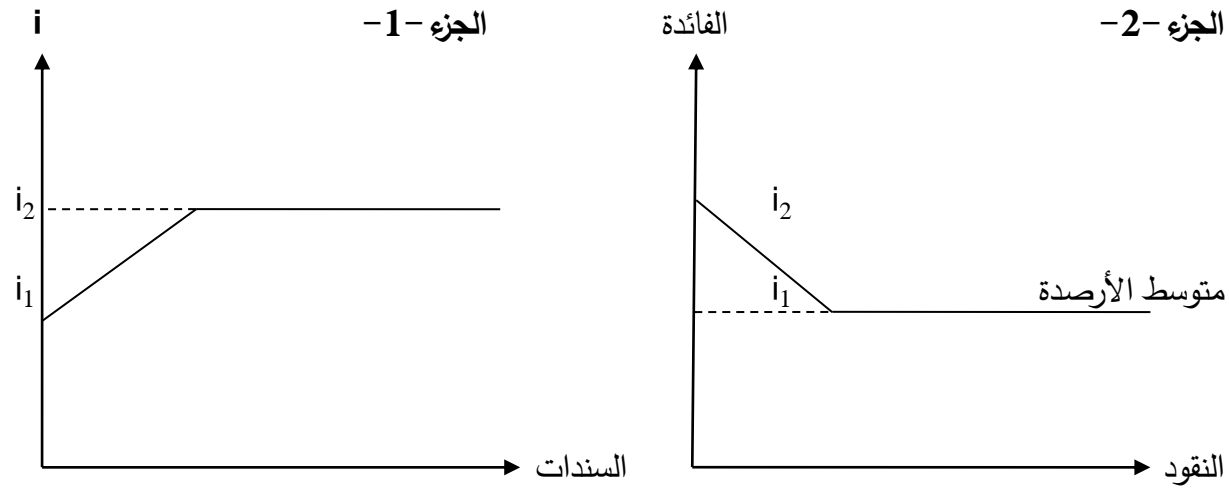

المصدر: د محمد الخطيب نمر و أ مسعود صديقي، **التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق**، د طبعة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008م– 2009م، ص 142.

يعتبر دافع المضاربة من الدوافع التي تميزت بها المدرسة الكينزية على غيرها (التقليدية مثلا) في تحليل دوافع الطلب على النقود.

وفقا لدافع المضاربة، فإن الناس يحتفظون أو يطلبون كمية من النقود من أجل الاستفادة من تغيرات أسعار الفائدة في السوق.

ومن الواضح أن كمية النقود المطلوبة وفقا لهذا الدافع تعتمد على سعر الفائدة بصورة رئيسية وعلى توقع المضاربين لهذا السعر مستقبلا.

والعلاقة هنا عكسية، فكلما ارتفع سعر الفائدة كلما مال الناس للاحتفاظ بكمية أقل من النقود، والعكس إذا انخفض سعر الفائدة.

[1] د محمد الخطيب نمر و أ مسعود صديقي، **التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص 141–142.

ومن الواضح أن كمية النقود المطلوبة وفقا لهذا الدافع تعتمد على سعر الفائدة بصورة رئيسية وعلى توقع المضاربين لهذا السعر مستقبلا.

والعلاقة هنا هي علاقة عكسية، فكلما ارتفع سعر الفائدة كلما مال الناس للاحتفاظ بكمية أقل من النقود، والعكس إذا انخفض سعر الفائدة.

وباختصار، فإن دالة الطلب على النقود وفقا للمدرسة الكينزية يمكن صياغتها على النحو الآتي:

$$M^d/p=f(i^{(-)},y^{(+)}).....(3)$$

حيث: M^d/p = الطلب على النقود الحقيقية.

i = سعر الفائدة وعلامة السالب تشير إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة وكمية الطلب على النقود.

y = الدخل ويرتبط بعلاقة طردية مع كمية الطلب على النقود.

- بيانيا، فإن دالة الطلب على النقود يمكن توضيحها في الشكل التالي: [1]

الشكل 4: دالة الطلب على النقود.

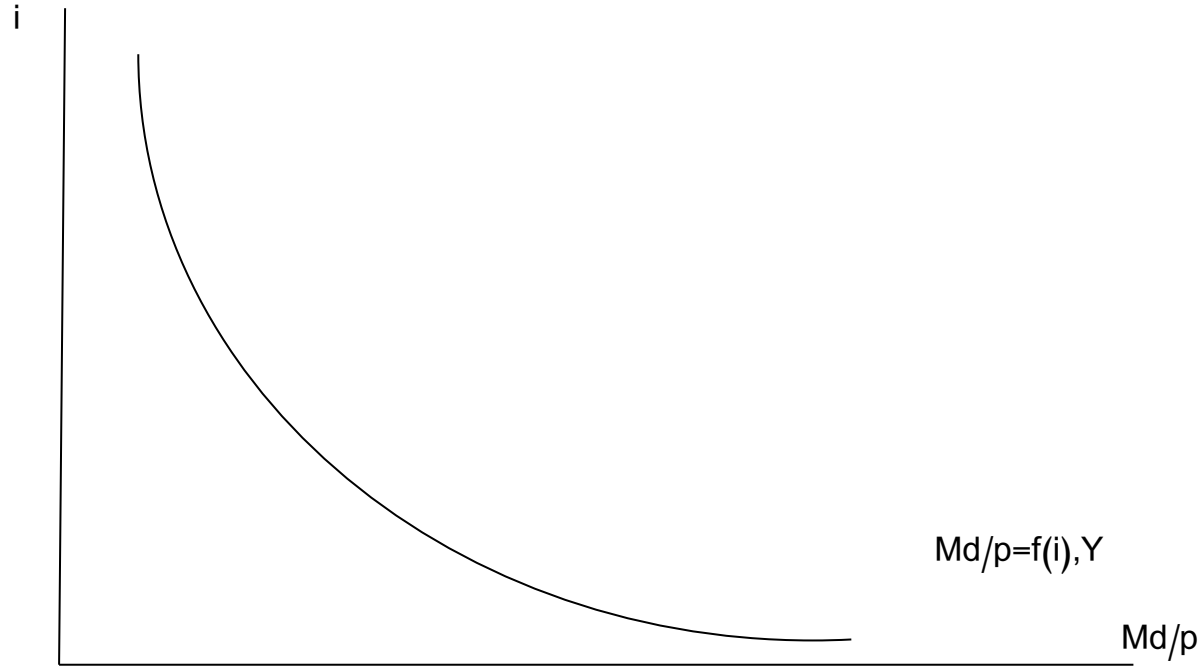

المصدر: أ محمد أحمد الأفندي، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، صنعاء، 2015م، ص 206.

[1] أ محمد أحمد الأفندي، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره، 205- 206.

المطلب الثاني: دوافع الاحتفاظ بالسيولة النقدية في الاقتصاد الإسلامي

أولا: الطلب على النقود بدافع المعاملات:

وهو الجزء من الدخل الذي ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات التي تشبع الحاجات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة [1]، وهو درجات متفاوتة بين الناس (حد الكفاف والتقتير، الاعتدال، الإسراف)، ويأخذ النصيب الأكبر من حجم الطلب على النقود في المنظور الإسلامي، فيما يستعمل في اقتناء مالا يتعارض وأحكام الشريعة، بالنتيجة هو أضيق في المجتمع الإسلامي منه في الوضعي، في ذات الوقت فهو محدد بالدخل القومي، إذ كلما زاد الأخير زادت أرصدة المعاملات المخصصة لتغطية الطلب القومي، أي أن السلوك الاستهلاكي.

(C) للأفراد يرتبط أساسا بالدخل المتاح للتصرف

(Yd) وفق المعادلة التالية:

$$C=F(Yd) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

ووفقا لمبادئ الإسلام الداعية إلى الاعتدال في النفقات، فإن الأفراد يقومون في المتوسط بزيادَة استهلاكه مع ندما يزيد دخلهم، ولكن بمقدار أقل من المقدار الذي زاد به الدخل، ويبقى جزءا مكونا وفقل لاستهلاك يتحقق حتى عندما يكون الدخل معدوما، وهو الجزء من الاستهلاك الضروري للبقاء، وفق المعادلة التالية[2]:

$$C=a+bYd \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

حيـــث أن:

(C)الاســـتهلاك

(a)الاســـتهلاك الضـــروري

(b)الميـــل الحـــدي للاستهلاك

(Yd)الدخل المتاح

---

[1] محمود حسين الوادي وآخرون،**الاقتصاد الإسلامي**، دار ميسرة،الأردن،ط2010،1،ص159

[2] عقبة عبداللاوي،فوزي محير يق،**نحو بناء نموذج اقتصاد إسلامي**، مداخلة مقدمة للمؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي،مركز الأبحاث، الإحصائية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، اسطنبول،تركيا،من 9-10سبتمبر 2013،ص5.

وحسب أحد النماذج المقترحةً[1] فإن هنالك عنصرا مهما يؤثر في مستوى الدخل والمتغيرات الأخرى، وهو منبثق من منطلق عقدي إسلامي، إنه معامل البركة، والذي لايقربه إلا القلة من الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، فضلا عن الباحثين في الاقتصاد الوضعي، والذي سيتم الترميز له بالرمز (q)، وهو متغير في دالة الاستهلاك وفق المعادلة التالية:

$$C=a+b(q)Y \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

حيث أن $q \leq (0) \leq 1$:

تعرف البركة في المعجم الاقتصادي الإسلامي على أنها "الزيادة والنماء[2]"، كما تعني:"دوام الخير وزيادته، وكثرته، ونمائه[3]"، حيث أن مصطلح البركة لا يرد في العادة إلا في الاقتصاد الإسلامي، لكن الإشكال الذي يطرحه وأن البركة أمر إلهي، لايدل لإنسان فيه، ولايمكن توقعه، بالتالي لايمكنً إعطاؤه بعد اقيميا إلا بعد وقوعه، لذلك فإن إدراجه في النماذج الاقتصادية قد يؤخذ عليه حسب رأينا تحديده مسبقا.ً

رغم ذلك وفي حال أدرجنا عامل البركة كمتغير في نموذج الاستهلاك المذكور أعلاه، فإنه يمكن أن نأخذ عليه الملاحظات التالية:

- إنحصر متغير البركة بين الصفر والواحد الصحيح كمتغير مستقل يجعل الدخل يبلغ ذاته عندما تصل البركة إلى أقصى قيمة لها، وهو أمر لا يعكس المعنى الحقيقي للبركة من حيث كونها تعني النماء والزيادة.
- كما أن ارتفاع قيمة البركة كمتغير مستقل فوق الواحد الصحيح يؤدي إلى ارتفاع قيمة الجزء من الدخل المخصص للاستهلاك (C) كمتغير تابع، وهو أمر غير منطقي، إذ من المفروض أن البركة تخفف من الإنفاق كأن يبارك الله للإنسان في متاع أو رزق فيغنيه ذلك عن أمر ينفق مبلغا آخر من ماله من أجل تجديده أو تغيره.
- كما أن المراد من البركة ثبوت الخير ودوامه، هذا الأمر الذي من المفروض أن يقلل الاستهلاك ولا يزيده.

وكنتيجة لذلك يمكن القول بأن: "البركة تقلل الاستهلاك ولا تزيده وهو ماينا قض النموذج المقترح أعلاه"، وعليه يمكن اقتراح تعديل لمعادلة الاستهلاك رقم 6 المذكورة أعلاه، وذلك وف قالنموذج التالي[4]:

---

[1] النموذج المقترح من طرف الباحثان عقبة عبد اللاوي، فوزي محير يق،نفس المرجع،ص7.

[2] الشرباصي أحمد، **المعجم الاقتصادي الإسلامي**،دار الجيل، بيروت،1981،ص51.

[3] محمد المنجد،البركة، متوفر على الرابط الالكتروني :

http://audio.islamweb.net/audio/index.php?page=FullContent&audioid=101039

[4] بن ذيبة يمينة،**نحو سياسة نقدية من منظور إسلامي في الجزائر (أطروحة مقدمة ل نيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير)**، قسم علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 3،الجزائر ،2017-2018،ص48

$$C=a+b\ Y/q.....(7)$$

ثانيا: الطلب على النقود بدافع الاحتياط:

يقصد بالاحتياط ما يحتفظ به الأفراد من دخولهم للاستعمال المستقبلي،أي تأجيل إنفاق النقود واستبدالها بالسلع والخدمات في وقت لاحق، وحتى تقوم النقود بهذه الوظيفة يجب أن تتوفربها شرطين[1]:

1. أن لا تتعرض قيمتها للانخفاض عبر الزمن.
2. قبول استبدالها بالسلع والخدمات.

إلا أن هذا الأمر في الإسلام غير متروك دون قيود، حيث أن الشرع أجاز اكتناز الأموال، ما لم تبلغ النصاب، فإذا بلغت ذلك تفرض عليها زكاة، وهو ربع العشر في حال النقود، هذا الأمر الذي ينظر له من جانبين، من جهة فهي ضريبة مالية من الله على الأغنياء المكتنزين توجه لأصناف ثمانية محددة في الشرع، وذلك لحكمة أرادها الله وفيها يظهر أنها وجه من وجوه التوزيع العادل للثروة، ومن جهة أخرى فالمسلم مأمور بتشغيل أمواله وعدم اكتنازها، بالتالي فإن الزكاة إنما تعد كعقوبة على الاكتناز، وحتى لا تتآكل بالأخذ منها للزكاة،لذلك فإن مقاصد الشريعة الإسلامية في أمور النقد قد تجمعتوجهات عدة، وهو ما يظهر لنا في الزكاة ذات أوجه النفع العديدة، من هنا تبرز لنا فكرة أن الأموال الموجهة للادخار سوف تتوجهتلقائياللاستثمار، في توافق مع النظرية التقليدية التي تنص على تقاطع منحنيي دالة الادخار ودالةالاستثمار، لكن في هذه الحالة لا دور لمعدل الفائدة التي يعول عليها التقليديون لإحداث التوازن بينالعرض والطلب على رأس المال وفق المعادلة التالية:

$$S=F(Y\ ,Z).....(8)$$

S: الطلب على النقود لغرض الادخار.

Z: القيمة النقدية للزكاة.

من هنا تظهر لنا العلاقة الوثيقة بين الادخار والاستثمار في الإسلام، فصاحب المال الفائض عن حاجته يجد له عدة خيارات، إما اكتنازها، وفي هذه الحالة سيواجه فريضة الزكاة حال بلوغ النصاب ودوران الحول عليها، أو سيواجه خيار الاستثمار– هنا لم نذكر خيار الاستهلاك لأن المال الفائض عن الحاجة وفي حال تم استهلاكه يصلح دالإسراف مع افتراض رشاد الفرد – وفي حالة ما استثمره بذاته أو استثمره غيره عند الادخار لدى المصارف فإن العلاقة الطردية القائمة بين الادخار والاستثمار جلية، وفقا لشكل التالي:[2]

---

[1] ضياء مجيد، **الفكر الاقتصاديالإسلامي في وظائف النقد (أصالة ومعاصرة)**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997، ص 1 39.

[2] بن ذيبة يمينة، مرجع سابق، ص 49–50.

الشكل 5.1 : التوازن بين الادخار والاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي.

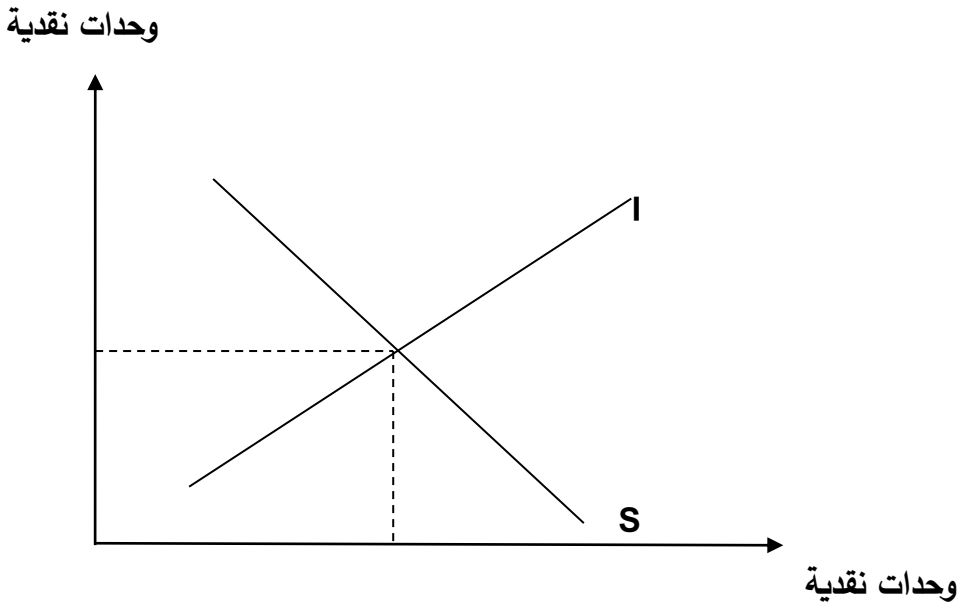

المصدر:عمار مجيد كاظم الوادي، **آليات تطبيق نظام نقدي إسلامي في دول إسلامية مختارة للمدة(1981-2006)** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية،العراق،2009،ص103.

نجد من الشكل أعلاه أن تلاقي منحنيي الادخار والاستثمار يتحقق بصورة تلقائية، ونقطة التقاء المنحنيين تمثل تساوي قيمة الأموال المستثمرة والمدخرة، أي تحقيق الاستخدام الأمثل لأموال الادخار، حيث نجد أن الطلب على المدخرات لاستثمارها يتفوق على عرضها، وهو أمر قد يكون صور يوهنا لان قول الإقراض للاستهلاك، لأن القرض الاستهلاكي في الإسلام لايجر عائدا بل يكون في صورة القرض الحسن كما أن العائد على الأموال لا يتحكم في تحقيق الاستخدام الأمثل لها كما هو الحال في النظريات الوضعية، فالمتحكم في ذلك هو حجم الأموال المدخرة وكذا الطلب عليها لاستثمارها، وكما سبق الذكر، وحسب النموذج الإسلامي نجد أن الربح غير مضمون حال طلب الأموال للاستثمار، وذلك لأنه لا يمكن تحديده مسبقا، بل يختلف من مشروع لآخر، وقد يكون سالبا في بعضها أي تحقيق خسارة، وهو مايشجع أكثر على الاجتهاد والعمل والمضاربة على عكس النموذج الوضعي الذي يعد العائد فيها ثابتا مهما كانت الأرباح أو الخسائر.

ثالثا: دافع المشاركة:

تعد نوع من العقود المعتمدة في التعاملات المالية الإسلامية وتستخدم حاليا في تعاملات المصارف الإسلامية، فيه يشترك الأطراف في المال والجهد أو في أحدهما، وتكون ملكية النشاط التجاري مشتركة بينهم، كما يشتركون أيضا في الربح والخسارة.

وتعتبر المشاركة من أهم صيغ استثمار الأموال في الفقه الإسلامي، وهي تلائم طبيعة المصارف الإسلامية وفئة كبيرة من المتعاملين معها، فيمكن استخدامها في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة. وتعد صيغة المشاركة من البدائل الإسلامية للتمويل بالفوائد المتبع في المصارف التقليدية.

وفي التعاملات المصرفية تكون الصيغة عبارة عن مشاركة بين البنك والمتعامل على أساس تقاسم رأس المال والعائد إن كان في مشروع جديد أو قائم. وقد يتم ذلك عبر المساهمة في ملكية أصول معينة على أساس تقاسم الربح طبقا للاتفاق المبرم بين الطرفين.[1]

[1] موقع الكتروني:hhtps://www.aljazera.net/encyclopedia/2009/12/27

خلاصة الفصل الأول:

بعد تعريفنا بمفهوم النقود وتوضيح أهم الوظائف التي تؤديها بالإضافة إلى خصائصها في كل من النظامين الاقتصاديين الوضعي (الكينزي) والإسلامي، قمنا بالتحليل العميق للدوافع التي تشجع المواطن على الاحتفاظ بالسيولة النقدية بدلاً من إيداعها في البنوك حيث أن هذه الدوافع تتنوع بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، وتختلف بشكل كبير بين النظامين.

في الاقتصاد الوضعي (الكينزي) يشير التركيز إلى العوامل الاقتصادية مثل التضخم، سعر الفائدة، ومخاطر الاستثمار لذا المواطن يحتفظ بالنقد كوسيلة للحد من المخاطر وحماية القيمة في ظل التغيرات الاقتصادية.

أما في الاقتصاد الإسلامي، فإن المبادئ المالية تقوم على قواعد شرعية تفرض ضوابط على المعاملات المالية، مما قد يشجع الأفراد على الاحتفاظ بالنقد لتجنب الفوائد الربوية والالتزام بالمعاملات الحلال.

تتناول الدراسة أيضًا الاختلافات في التأثيرات الاجتماعية والنفسية التي تساهم في هذا السلوك من خلال التحليل التطبيقي، سيتم تسليط الضوء على كيف تؤثر هذه العوامل مجتمعة على قرارات الأفراد في الاحتفاظ بالسيولة النقدية في كلا النظامين الاقتصاديين.

الفصل الثاني:دراسة تحليلية لدوافع الاحتفاظ بالسيولة النقدية لدى المواطن الجزائري

مقدمة الفصل الثاني:

بعد أن تطرقنا إلى الجانب النظري للموضوع والمتعلق بالنقود وأهم دوافع الاحتفاظ بها لدى المواطن الجزائري الآن يمكننا التنقل إلى الجانب التطبيقي حيث سنقوم بإسقاط أهم العناصر الموجودة في الجانب النظري على الجانب التطبيقي كما هو معمول به في البحوث العلمية وذلك باستخدام استبيان قمنا بتوزيعه على فئة غير محددة من المواطنين في ولاية تيارت، وذلك من أجل معرفة أهم الدوافع التي دفعت بهم للاحتفاظ بأموالهم في البيت بدل إيداعها في البنوك.

المبحث الأول: عرض أطر ومنهجية الدراسة

المطلب الأول: عرض لمختلف أطر ومنهجية الدراسة

أولا: عرض أطر الدراسة

تشمل كل دراسة علمية عملية التدرج المرحلي العلمي والمنطقي حيث يقوم بإيصال الباحث إلى جميع الأهداف التي استدعت إلى دراسة هذا الموضوع، وتنقسم هذه المراحل إلى عدة أطر منها الإطار المكاني والزماني للدراسة والتي نوضحها فيما يلي:

أ- الإطار المفاهيمي:

من خلال ما تم التطرق إليه في الفصل الأول يمكننا استنتاج بعض المفاهيم المتعلقة بالسيولة النقدية ومعرفة أهم دوافع الاحتفاظ بها من خلال مايلي:

- **مفهوم السيولة النقدية:**

تعتبر السيولة على أنها القدرة للوصول بسهولة إلى الأموال النقدية بدون فقدان قيمتها بشكل كبير واستخدامها لتلبية الاحتياجات اليومية كشراء السلع والخدمات، وكذلك للتعامل مع حالات الطوارئ التي تستدعي الحصول على السيولة الآنية كحالات المرض المفاجئة.

كما توجد بعض الحالات التي تلزم المواطن على أن يكون له سيولة متوفرة حاليا من أجل عملية شراء أي غرض كان مالكه يبيعه بأقل من سعره لأنه بحاجة ماسة إلى النقود فورا.

- **دوافع الاحتفاظ بالسيولة النقدية:**

يعد الاحتفاظ بالسيولة النقدية أمرا مهما لدى المواطنين في أي بلد، أما فيما يخص المواطن الجزائري فهناك العديد من الدوافع الرئيسية التي تدفعه للاحتفاظ بالسيولة النقدية خارج البنك ومن أهمها مايلي:

يحتفظ المواطن الجزائري بالسيولة خارج البنك من أجل معاملاته اليومية الضرورية ويحتفظ أيضا بالبعض من أجل النفقات الغير متوقعة (الحالات الطارئة)، وهناك من يتعامل بالمضاربة حيث تمنع متعامليها من الاحتفاظ بالسيولة في البنوك بسبب الحاجة للتعامل في سوق الأوراق المالية، كما يوجد هناك بعض المواطنين الذين يخافون من البنك ولا يعتبرونه أمنا من حيث احتفاظه ببعض المعلومات المتعلقة بإيداعاتهم وحساباتهم البنكية الخاصة وأيضا عدم تأمينهم لأموالهم عنده وذلك بسبب ما حدث مع "بنك الخليفة"، وفي بعض الأحيان تعتبر المعاملة السيئة من قبل موظفي البنوك مع العملاء سببا أيضا في منعهم من التعامل معهم، بما في ذلك فإنه هناك من يقول أن السبب راجع إلى الإجراءات الصعبة والمطولة التي يفرضها البنك من أجل كل عملية يقوم بها وأيضا بسبب المصاريف الكبيرة التي يتحملها معهم، وبما أننا مسلمين ونتعامل بما نصت عليه الشريعة الإسلامية فإن التعامل مع البنك يعتبر حرام (خارج ما جاءت به الشريعة) وذلك بسبب تعامل البنك بالفائدة

الربوية وبسبب عدم معرفة نوع المجالات التي يقوم البنك بتمويلها حيث أنه يعتبر أهم دافع يمنع المواطن من إيداع أمواله في البنوك.

ب- الإطار الزماني والمكاني للدراسة الميدانية:

تُعد الحدود الميدانية للدراسة من العناصر الأساسية التي تساهم في تحديد نطاق البحث وتوجيه مساره. تتضمن هذه الحدود الجوانب الجغرافية والزمنية والموضوعية التي يلتزم بها الباحث لضمان دقة النتائج وموضوعية التحليل.

- **حدود الدراسة المكانية**

شملت هذه الدراسة فئة غير معينة من المواطنين في ولاية تيارت من موظفين إداريين، أساتذة، سلك الأمن، المتقاعدين، أصحاب الأعمال الحرة...الخ، وقد تم توزيع 50 استبيانا مقسما على بلديتي مشرع صفا حيث تم توزيع 25 استبيانا فيها وكذا بلدية مهدية وزعت عليها 25 استبيانا.

- **حدود الدراسة الزمنية**

تم تطبيق الدراسة الميدانية في مدة يومين متتاليين:

يوم 14 ماي 2024م: تم توزيع جميع الاستبيانات على المواطنين.

يوم 15 ماي 2024م: تم استرجاع الاستبيانات الموزعة.

ج- الحدود البشرية والموضوعيةللدراسة

- **حدود الدراسة البشرية**

اعتمد البحث على أسلوب العينة العشوائية البسيطة لتمثيل المجتمع الحقيقي حيث تمثلت في مجموعة من الموظفين الإداريين، الأساتذة، الشرطة وأصحاب المهن الحرة...الخ، والذي بلغ عددهم 50 موظف وقد وزع الباحث أداة البحث "الإستبيانية" على 25 شخص ببلدية مشرع الصفا و25 شخص في بلدية مهدية وقد تم استرجاع 49 استبيانا، حيث تم استرجاع 25 استبيانا الموزعة في بلدية مشرع الصفا وتم استرجاع 24 استبيانا من بلدية مهدية.

- **حدود الدراسة الموضوعية**

تطرق البحث إلى موضوع تحليلي عن دوافع الاحتفاظ بالسيولة النقدية لدى المواطن الجزائري.

ثانيا: منهجية الدراسة و أداة ومنهجية جمع البيانات

أ- منهجية الدراسة:

استندت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الإحصائي بهدف دراسة وفهم المتغيرات المرتبطة بدراستنا الميدانية، بالإضافة إلى استخدام المنهج القياسي الذي يعتمد على تحليل البيانات باستخدام تقنية التحليل بالمركبة الأساسية (PCA)، وكذلك تم جمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف البحثواستخدمنا برنامج SPSS كأداة رئيسية لإجراء التحليلات الإحصائية العلمية الضرورية لهذه الأبحاث. حيث تم اختيار هذه التقنية لتحليل البيانات لأنها تُعد واحدة من الأساليب الإحصائية التي تركز على دراسة مجموعة من المتغيرات في وقت واحد، حيث يعتمد التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات على وصف وتحليل الظواهر ذات الأبعاد المتعددة وهو ما ينطبق على هذه الدراسة التي تتناول دوافع الاحتفاظ بالسيولة النقدية لدى المواطن الجزائري في ولاية تيارت، حيث تشمل الدراسة عشرة أبعاد ومتغيرات. تهدف هذه الطريقة إلى:

_ تمثيل المتغيرات الكلية للعينة بشكل هندسي استنادًا على جدول البيانات.

_ تحديد العوامل (المكونات) التي تفسر بشكل أفضل تشتت المتغيرات.

_ تقديم المعلومات المستخلصة من الاستبيان بصورة مبسطة.

_ تفسير أكبر نسبة ممكنة من التباين في المتغيرات الأصلية.

ب- عينة الدراسة ومنهجية جمع البيانات:

تضمنت العينة المدروسة المواطنين من بلدية مشرع الصفا وبلدية مهدية الواقعتين ضمن النطاق المكاني للبحث في ولاية تيارت،ولمعالجة البيانات لقد تم الاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS واستخدام الأدوات الإحصائية التالية:

_ استخدام التكرارات والنسب المئوية والدوائر النسبية والأعمدة البيانية لوصف استجابات أفراد العينة.

_ حساب المتوسط الحسابي لتحديد مدى تمركز إجابات أفراد عينة الدراسة حول كل عبارة من عباراتالاستبيان.

_ استخدام الانحراف المعياري لبيان مدى تشتت إجابات أفراد العينة.

_ البحث في المتوسط الحسابي.

ج- مصادر جمع البيانات:

اعتمدت هذه الدراسة على نوعين أساسيين من البيانات:

- **البيانات الأولية:**

تم البحث في الجانب الميداني من خلال توزيع استبيانات لدراسة بعض مفردات البحث، وجمع المعلومات اللازمة المتعلقة بموضوع الدراسة. بعد ذلك تم تفريغ البيانات وتحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي

SPSS، بالإضافة إلى استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة وبرامج حاسوبية مثل Excel وذلك بهدف الوصول إلى دلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

- **البيانات الثانوية:**

قام الباحث بمراجعة الكتب والدوريات والمنشورات المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، بهدف التعرف على العوامل الرئيسية التي تدفع المواطنين للاحتفاظ بالسيولة النقدية بدلاً من إيداعها في البنوك، حيث يريد الباحث من خلال الاعتماد على المصادر الثانوية في الدراسة التعرف على الأسس والطرق العلمية الصحيحة في كتابة الدراسات، وكذلك الحصول على تصور عام حول أحدث المستجدات في مجال الدراسة.

د- وسيلة جمع البيانات (الاستبيان):

من أساليب البحث التي على الباحث أن يعتمدها هي جمع البيانات، ومع ذلك يجل أن تكون هذه البيانات صحيحة لأن نتائج التحليل ليس لها أي قيمة إن لم تكن البيانات صحيحة ولهذا يمكن الحصول عليها عن طريق توزيع استبيانات حيث أن هذه الطريقة المباشرة المعتمدة في جمع البيانات والإجابة على التساؤلات وذلك من أجل التحقق من فرضيات المشكلة قيد الدراسة.

لقد تم تقسيم الاستبيان إلى ثلاثة أقسام كالتالي:

1- القسم الأول: يتضمن هذا القسم مجموعة من الأسئلة التي تهدف إلى جمع البيانات وتوزيعها على أفراد العينة. تشمل هذه الأسئلة معلومات عن الجنس، العمر، المهنة، المستوى التعليمي، التعامل مع البنوك، ونوع البنك الذي يتعاملون معه.

2- القسم الثاني: يتضمن هذا القسم مجموعة من الأسئلة الفرعية، مكونة من عشرة أسئلة، تهدف إلى تقييم مدى أهمية الدوافع التي تجعل المواطن الجزائري يحتفظ بالسيولة خارج البنوك.

- **البند الأول:** الاحتفاظ بالأموال خارج البنك من أجل المعاملات اليومية.
- **البند الثاني:** الاحتفاظ بالأموال خارج البنك من أجل النفقات الغير متوقعة.
- **البند الثالث:** الاحتفاظ بالأموال خارج البنك من أجل المضاربة.
- **البند الرابع:** مدى الثقة الممنوحة للبنوك من ناحية احتفاظها بالمعلومات المتعلقة بتعاملك معها.
- **البند الخامس:** عدم تعاملك مع البنوك سببه المعاملة السيئة من قبل الموظفين.
- **البند السادس:** البنك غير آمن في حفاظه على الأموال.
- **البند السابع:** عدم تعاملك مع البنوك بسبب الإجراءات الصعبة التي يطبقها.
- **البند الثامن:** عدم الثقة في البنوك من ناحية احترامها للقوانين في المعاملات التي تقوم بها.
- **البند التاسع:** عدم احترام البنوك في معاملاتها بما جاءت به الشريعة الإسلامية.

- **البند العاشر:** عدم إيداعك للنقود في البنوك سببه المصاريف الكبيرة التي تتحملها معهم.

3- القسم الثالث: يعتبر تكملة للقسم الثاني لمعرفة المزيد من العناصر الأخرى والتي لم تذكر في الاستبيان.

هـ- اختبار صدق وثبات الاستبيان:

قبل البدء في عملية التحليل واستخلاص النتائج، من الضروري التأكد من صدق وثبات العبارات الواردة في الاستبيان حتى يضمن هذا أن تكون النتائج موثوقة وواقعية ما يعني صدق أداء الدراسة أن يكون الاستبيان شاملاً لكل البيانات المطلوبة للتحليل، وأن يقيس ما صُمم لقياسه بدقة. بالإضافة إلى ذلك يجب أن تكون جميع مفرداته واضحة ومتسلسلة، بحيث يتمكن المستجيبون من الإجابة عليها بسهولة وبدون صعوبة.

المطلب الثاني: عرض نتائج التوزيع الإحصائي للعينة الخاضعة للدراسة:

تتألف العينة العشوائية التي سوف تخضع للدراسة من 49 عنصر، وهو ما يمثل عدد الإستبيانات المقبولة، ومن خلال هذا العرض سنقوم بعرض نتائج الإجابة علىأسئلة القسم الأول للاستبيان.

أولا: التأكد من مصداقية و موثوقية الاستبيان باستعمال معامل كرونباخ آلفا:

يمثل الجدول التالي النسبة المئوية للعينة المستجوبة حيث كان كالتالي:

الجدول 1.2 : ملخص معالجة البيانات.

		N	%
Observations	Valide	49	98,0
	Exclus[a]	1	2,0
	Total	50	100,0

a.Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

المصدر: من إعداد الطالبتين وبالاعتماد على مخرجات (CPA)

من خلال الجدول رقم 19 نلاحظ أنه تم توزيع 50 استبيان على المواطنين ولكن تم استرجاع 49 استبيان وضياع استبيان واحد فقط.

الجدول 2.2 : قيمة معامل كرونباخ آلفا.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Alpha de Cronbach basé sur des éléments normalisés	Nombre d'éléments
,594	**,599**	**10**

المصدر: من إعداد الطالبتين وبالاعتماد على مخرجات (CPA)

يبين الجدول السابق قيمة معامل كرونباخ آلفا مساوية 0,594 يعني وجود موثوقية قليلة ودرجة متوسطة من الثبات للاستبيان المعتمد في هذه الدراسة، ولأجل الزيادة في مصداقية وثبات الاستبيان نقوم بإعادة تقدير قيم معامل كرونباخ آلفا بعد حذف البنود والتي نجدها في الجدول التالي:

الجدول 3.2 : قيم كرونباخ آلفا بعد حذف البنود (المتغيرات أو الأسئلة).

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression on d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression on d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Carré de la corrélation multiple	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
VAR00001	49,5510	229,544	,380	,776	,539
VAR00002	49,9388	241,559	,248	,789	,575
VAR00003	53,0612	236,350	,300	,472	,561
VAR00004	49,5306	259,671	,137	,316	,600
VAR00005	51,3878	232,659	,407	,367	,535
VAR00006	52,1837	241,153	,300	,552	,561
VAR00007	50,3265	223,391	,519	,536	,507
VAR00008	49,9796	246,229	,270	,429	,568
VAR00009	48,1224	246,485	,374	,361	,549
VAR00010	50,2857	296,125	-,154	,549	,659

المصدر: من إعداد الطالبتين وبالاعتماد على مخرجات (CPA)

نلاحظ من خلال الجدول رقم 21 أن بحذف بعض البنود يرتفع معامل كرونباخ آلفا بشكل تدريجي وبنسب قليلة وعلى هذا الأساس سنقوم بحذف البند الذي يمثل لنا أقصى درجة لهذا المعامل وهو البند رقم 10 حيث يصبح كرونباخ آلفا كالتالي:

الجدول 4.2 : قيمة معامل كرونباخ ألفا.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Alpha de Cronbach sur des éléments normalisés	Nombre d'éléments
,659	**,661**	**9**

المصدر: من إعداد الطالبتين وبالاعتماد على مخرجات (CPA)

من خلال الجدول رقم 22 نلاحظ أن معامل كرونباخ آلفا ارتفع نسبيا وأصبح 0,65 وهذه نسبة مقبولة.
الجدول التالي يفسر نسبة ارتفاع معامل كرونباخ آلفا في حالة حذف بنود أخرى كالتالي:

الجدول 5.2 : قيم كرونباخ آلفا بعد حذف البنود (المتغيرات أو الأسئلة).

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Carré de la corrélation multiple	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
VAR00001	43,7959	224,207	,484	,774	,596
VAR00002	44,1837	232,320	,378	,757	,622
VAR00003	47,3061	241,425	,307	,416	,639
VAR00004	43,7755	266,261	,133	,286	,676
VAR00005	45,6327	236,362	,428	,367	,612
VAR00006	46,4286	244,292	,325	,509	,634
VAR00007	44,5714	229,417	,515	,531	,593
VAR00008	44,2245	263,011	,172	,371	,667
VAR00009	42,3673	258,196	,308	,278	,639

المصدر: من إعداد الطالبتين وبالاعتماد على مخرجات (CPA)

من خلال ما تم ملاحظته في الجدول رقم 23 فإن معامل كرونباخ آلفا لم يرتفع لدرجة أن يجعلنا نقوم بحذف أي بند آخر، ولذلك سنقوم بالحفاظ على هذه البنود التسعة المتبقية والتي تعطي معامل كرونباخ آلفا بقيمة 0,65 والذي سنعتبرها قيمة كافية لقبول موثوقية وثبات الإستبيان المستخدم في جمع البيانات التقييمة حول مختلف بنود الإستبيان المستخدم في هذه الدراسة.

ثانيا: التوزيع الإحصائي للعينة:

أ – نتائج توزيع العينة المستجوبة حسب الجنس:

تمثل بيانات الجدول التالي نتائج توزيع العينة المستجوبة حسب الجنس كما يلي:

الجدول 6.2 : توزيع العينة المستجوبة حسب الجنس.

الجنس	ذكر	أنثى	المجموع
عدد العينات	29	20	49
النسبة المئوية	59%	41%	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1) وبعد إدراجها في برنامج Excel تم الحصول على الشكل التالي:

الشكل 1.2 : توزيع العينة المستجوبة حسب الجنس.

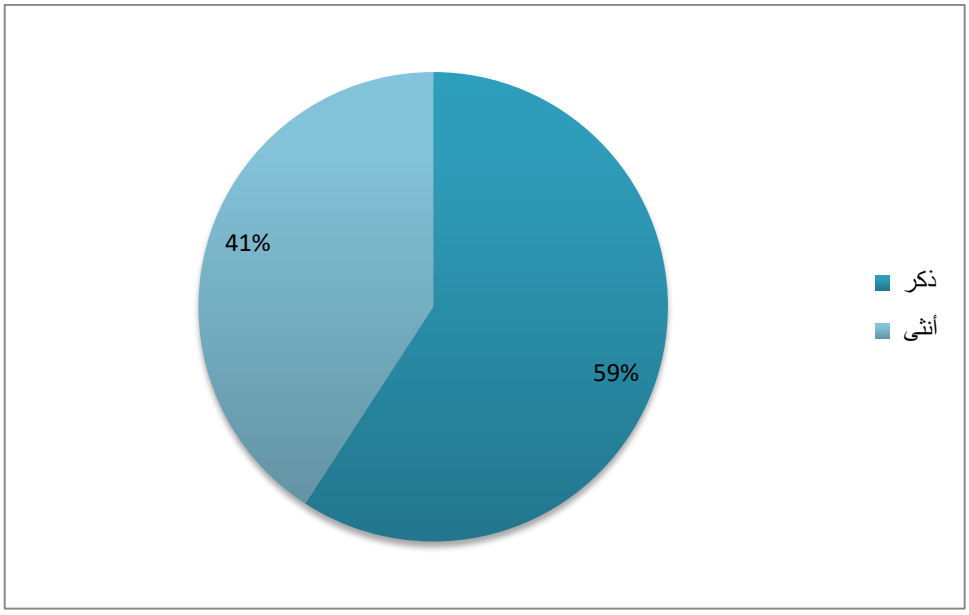

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

التعليق:

يوضح الشكل رقم (6) نسب توزيع العينة المستجوبة حسب السن حيث نلاحظ أن عدد الذكور يفوق نصف العينة الكلية وبنسبة 59%، أما بالنسبة للإناث فإنهم بنسبة أقل من الذكور ما يعادل 41%، هذا ما يفسر أن في أغلب القطاعات التي تم توزيع الاستبيانات فيها تحتوي على الفئة الذكرية بشكل كبير.

ب – نتائج توزيع العينة المستجوبة حسب السن:

تمثل بيانات الجدول التالي نتائج توزيع العينة المستجوبة حسب السن كما يلي:

الجدول 7.2 : توزيع العينة المستجوبة حسب السن.

السن	من 25 إلى 31	من 32 إلى 38	من 39 إلى 45	من 46 إلى 52	من 53 إلى 59	من 60 إلى 66	المجموع
عدد العينات	4	10	14	14	4	3	49
النسبة المئوية	8%	20%	29%	29%	8%	6%	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

بالاعتماد على البيانات الموضحة في الجدول رقم (2) وبعد إدراجها في برنامج Excel تم الحصول على الشكل التالي:

الشكل 2.2 : توزيع العينة حسب السن.

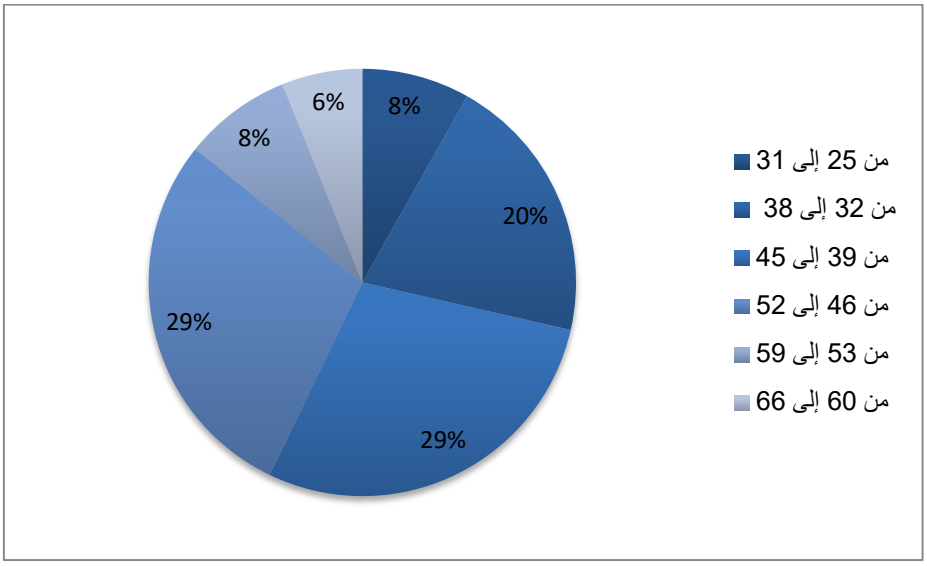

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

التعليق:

الشكل رقم –7– يمثل نسب توزيع العينة حسن السن وذلك من خلال توزيعهم على 6 فئات متساوية، حيث نلاحظ أن الفئة العمرية الشائعة بين أفراد العينة هي الفئة المحصورة بين (39سنة إلى 45سنة) و(46سنة إلى 52سنة) وبنسبة 29% لكل فئة أي أكثر من نصف العينة الكلية، ويليها الفئة العمرية التي تتراوح بين (32سنة إلى 38سنة) بنسبة 20%، أما أقل نسبة فكانت للفئة العمرية التي تتراوح بين (60سنة إلى 66سنة) حيث مثلت 6% من مجموع النسبة الكلية للعينة، ومن خلال هذا التحليل يمكن القول أن فئة الشباب والكهول هي التي أخذت حصة الأسد في مختلف القطاعات المستجوبة.

ج – نتائج توزيع العينة المستجوبة حسب المهنة:

يمثل الجدول التالي نتائج توزيع بيانات العينة المستجوبة حسب المهنة:

الجدول 8.2 : توزيع العينة المستجوبة حسب المهنة.

المهنة	قطاع الصحة	القطاع الأمني والعسكري	قطاع الجماعات المحلية	قطاع التعليم	المتقاعدين	أعمال حرة	قطاعات أخرى	المجموع
عدد العينات	2	2	15	13	8	2	7	49
النسبة المئوية	4%	4%	31%	27%	16%	4%	14%	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3) وبعد إدراجها في برنامج Excel تم التوصل للشكل التالي:

الشكل 3.2: توزيع العينة المستجوبة حسب المهنة.

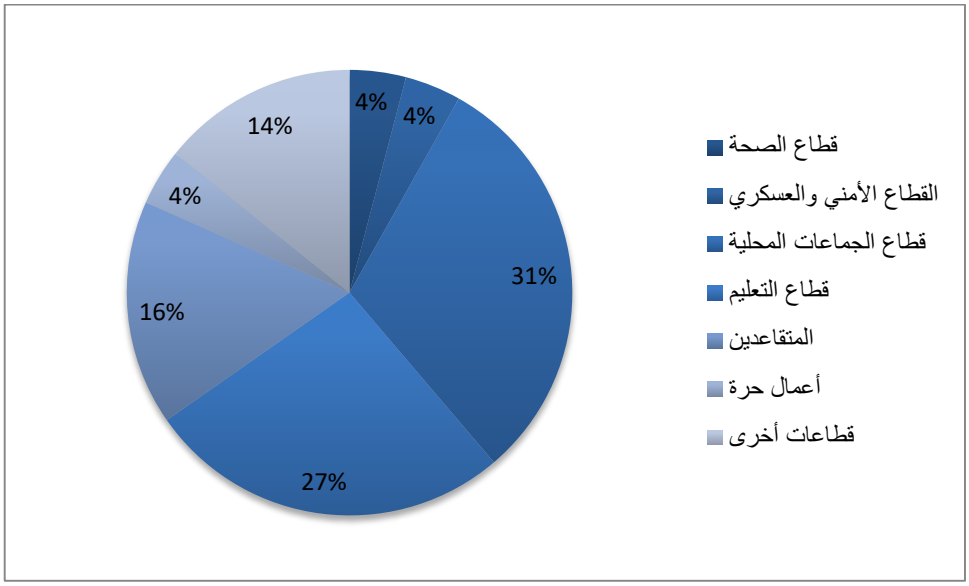

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

التعليق:

يظهر الشكل رقم –8– والذي يعبر عن نتائج توزيع العينة حسب المهنة أن أغلبية الفئة المستجوبة تنتمي إلى قطاع الجماعات المحلية والتي كانت بنسبة 37%، ويليها قطاع التعليم بنسبة 27% وهذا يوضح استجابة القطاعين في الإجابة على الاستبيانات الموزعة عليهم على غرار باقي القطاعات فقد تراوحت نسبة استجابتهم ما بين 4% إلى 16% كأقصى تقدير.

د – نتائج توزيع العينة المستجوبة حسب المستوى التعليمي:

يمثل الجدول الموالي نتائج توزيع العينة المستجوبة حسب المستوى التعليمي كما يلي:

الجدول 9.2 : توزيع العينة المستجوبة حسب المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	تقني سامي	المجموع
عدد العينات	1	5	18	23	2	49
النسبة المئوية	2%	10%	37%	47%	4%	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4) وإدراجها في برنامج Excel تم التوصل إلى مايلي:

الشكل 4.2: توزيع العينة المستجوبة حسب المستوى التعليمي.

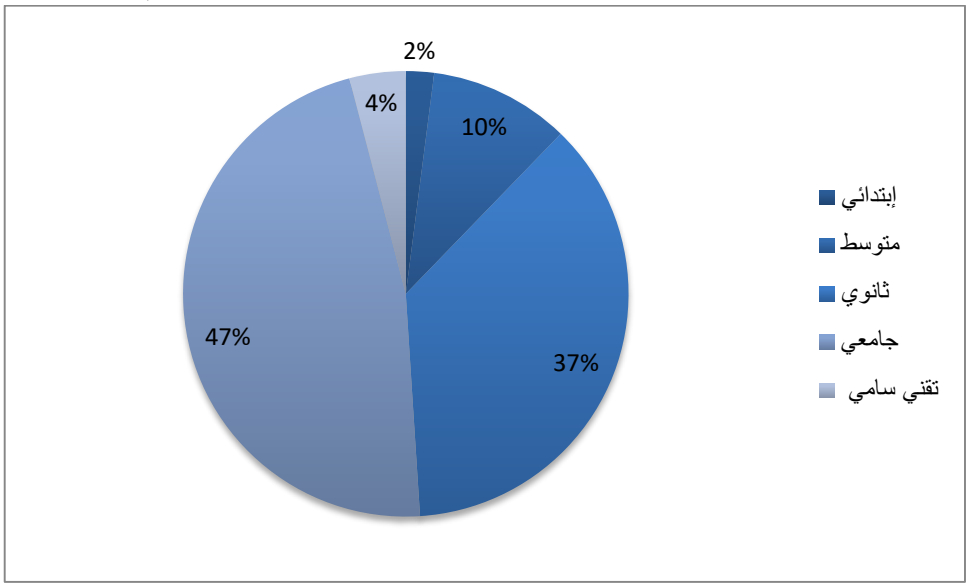

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

التعليق:

نلاحظ من خلال الشكل رقم (9) والذي يمثل نسبة توزيع العينة حسب المستوى الدراسي أن أغلبية الفئة تنتمي إلى الفئة الجامعية وذلك بنسبة 47% أي ما يقارب نصف العينة الكلية، ثم يليها المستوى الثانوي بنسبة 37%، أما المستويات الأخرى فهي بنسب قليلة حيث أن آخر المستويات هو المستوى الابتدائي بنسبة 2% هذا ما يدل على أن الاستبيانات قد تم توزيعها على الفئة المثقفة بشكل كبير.

هـ – نتائج توزيع العينة المستجوبة حسب تعاملها مع البنوك:

تمثل البيانات الموضح في الجدول التالي نتائج توزيع العينة المستجوبة حسب تعامل المواطنين مع البنوك:

الجدول 10.2 : توزيع العينة المستجوبة حسب التعامل مع البنوك.

التعامل مع البنوك	نعم	لا	المجموع
عدد العينة	10	39	49
النسبة المئوية	20%	80%	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

بالاعتماد على البيانات المقدمة في الجدول رقم (5) وبعد إدراجها في برنامج Excel تم الحصول على الشكل الموالي:

الشكل 5.2: توزيع العينة المستجوبة حسب التعامل مع البنوك.

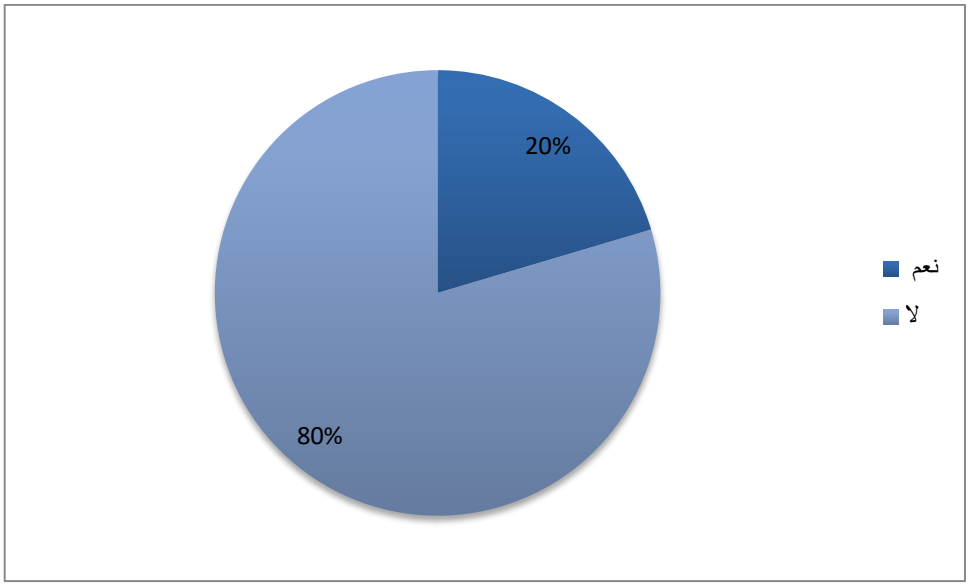

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

التعليق:

الشكل رقم –10– يظهر نتائج توزيع العينة المستجوبة حسب تعاملها مع البنوك ومن خلال هذا نلاحظ أن أغلب المستجوبين لا يتعاملون مع البنوك حيث مثلوا بنسبة 80% من العينة الكلية، أما الباقي فتعود للفئة التي تتعامل مع البنوك ولهذا ومن خلال النتائج الموضحة يمكننا القول أننا على الأغلب في الاتجاه الصحيح لأن الاستبيانات كانت موجهة للفئة التي لا تتعامل مع البنوك بشكل خاص.

و – نتائج توزيع العينة المستجوبة حسب نوع البنوك التي تتعامل معها:

يمثل الجدول التالي نتائج توزيع العينة المستجوبة المتعاملة مع البنوك حسب نوع البنك الذي تتعامل معه:

الجدول 11.2 : توزيع العينة المستجوبة حسب نوع البنوك التي تتعامل معها.

البنك	CPA	BADR	BNA	CNEP	المجموع
عدد العينة	2	3	1	4	10
النسبة المئوية	20%	30%	10%	40%	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (6) وإدراجها في برنامج Excel تم الحصول على الشكل التالي:

الشكل 6.2: توزيع العينة المستجوبة حسب نوع البنوك التي تتعامل معها.

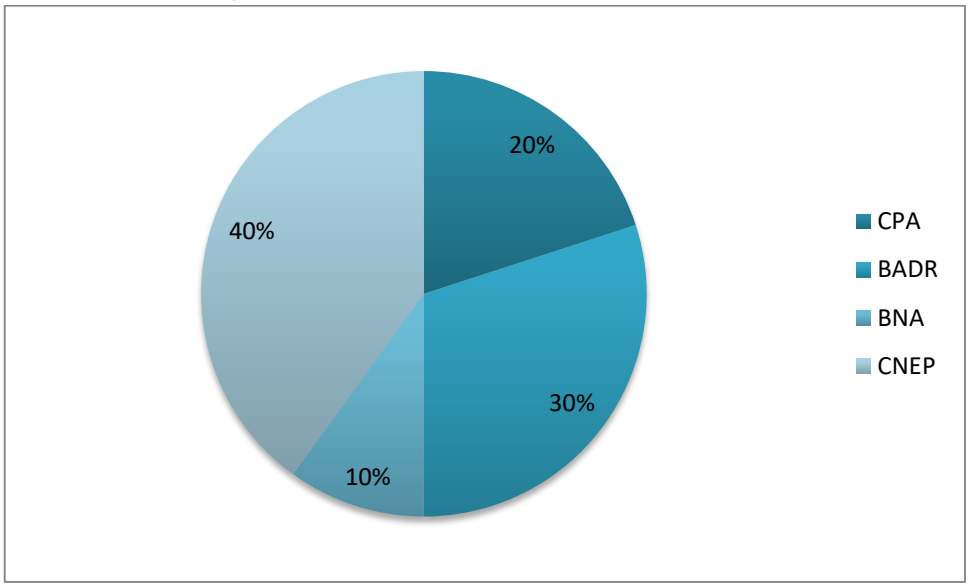

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

التعليق:

الشكل رقم –11– يوضح لنا توزيع العينة التي تتعامل مع البنوك حسب نوع البنك الذي يتعاملون معه بكثرة وهذا يوضح أن أغلبهم يتعاملون مع CNEP.

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية:

المطلب الأول: عرض وتمثيل نتائج الدراسة التقييمية بالإحصاء الوصفي:

أولا: عرض نتائج الدراسة المحصل عليها:

من خلال هذا سنقوم بعرض ما يتعلق بالقسم الثاني من الاستبيان.

1- عرض نتائج تقييم أفراد العينة لدافع المعاملات اليومية:

يمثل الجدول الموالي نتائج توزيع العينة المستجوبة حسب دافع المعاملات اليومية:

الجدول 12.2 : نتائج تقييم أفراد العينة لدافع المعاملات اليومية.

التقييم	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	المجموع
التكرار المطلق	7	3	0	4	1	5	1	0	4	4	20	49
التكرار النسبي	14%	6%	0%	8%	2%	10%	2%	0%	8%	8%	41%	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (7) وإدراجها في برنامج Excel تم التوصل للشكل الموالي:

الشكل 7.2: نتائج تقييم أفراد العينة لدافع المعاملات اليومية.

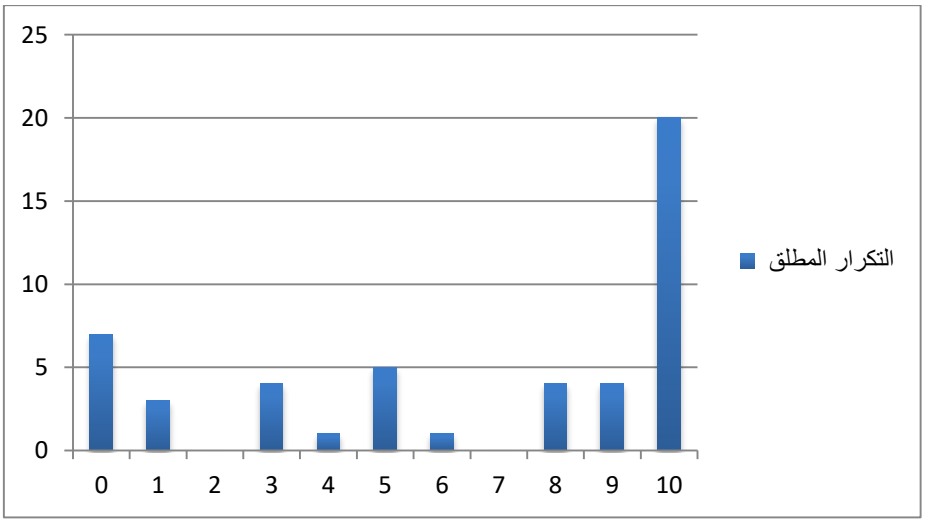

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

التعليق:

الشكل رقم (12) يعبر عن توزيع العينة المستجوبة حسب تعاملاتهم اليومية ومن خلاله نلاحظ أن أكبر تكرار ب20 يعود للتقييم رقم "10" يليه التقييم "0" ب 7 تكرارات،أما بالنسبة لأقل تكرار فكان للتقييمين رقم "2" و"7" ب0. أما في حالة تقسيم التقييمات على فئتين يصبح لدينا (من0 إلى5) نعتبرهم الفئة التي لا تتأثر بدافع

المعاملات، أما الفئة (من6 إلى10) هي التي تتأثر حيث كانت تحصد أكثر تكرارا من السابقة هذا ما يبين أن أغلب الفئة المستجوبة تحتفظ بأموالها من أجل معاملاتها اليومية.

2- عرض نتائج تقييم أفراد العينةلدافع النفقات الغير متوقعة:

تمثل بيانات الجدول التالي نتائج توزيع العينة المستجوبة حسب دافع النفقات الغير متوقعة (الحالات الطارئة):

الجدول 13.2 :نتائج تقييم أفراد العينةلدافع النفقات الغير متوقعة.

التقييم	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	المجموع
التكرار المطلق	8	3	4	2	2	1	1	2	4	3	19	49
التكرار النسبي	16%	6%	8%	4%	4%	2%	2%	4%	8%	6%	39%	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (8) وإدراجها في برنامج Excel تم الحصول على الشكل التالي:

الشكل 8.2 :نتائج تقييم أفراد العينةلدافع النفقات الغير متوقعة.

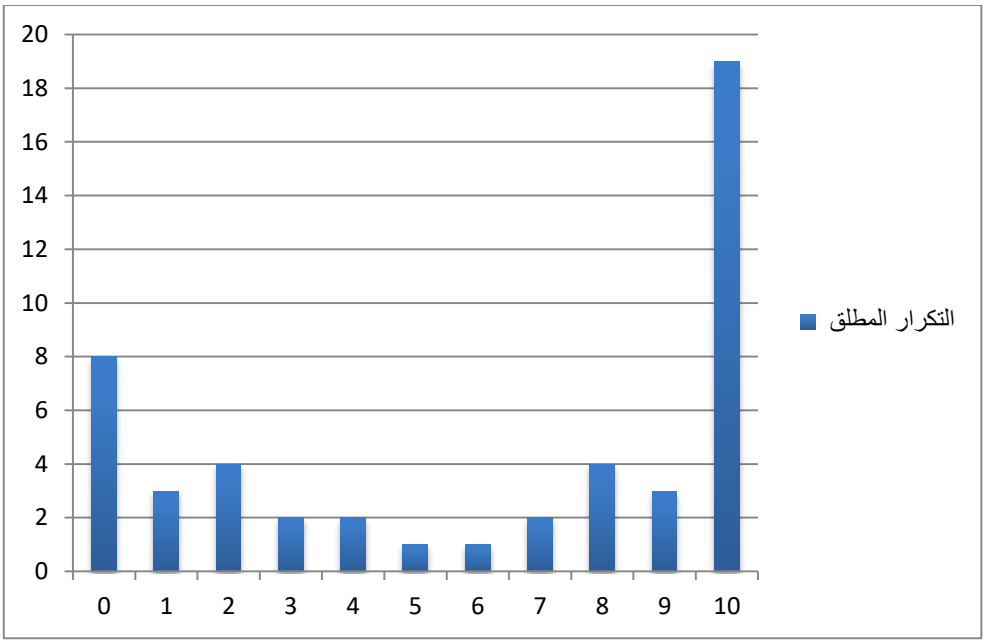

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

التعليق:

يمثل الشكل رقم (13) توزيع العينة المستجوبة حسب دافع النفقات الغير متوقعة حيث نلاحظ أن التكرار الأكبر عائد إلى التقييم رقم "10" ب 19تكرارا ويليه التقييم "0" ب 8 تكرارات، أما بالنسبة لأدنى تكرار كان "1" لكل من التقييمين "5" و"6".

إذا قسمنا التقييمات إلى فئتين فإن الفئة الأولى (من0 إلى5) يعتبرون الفئة التي لا يؤثر عليها دافع الحيطة والحذر، والفئة الثانية (من6 إلى10) الفئة التي يؤثر عليها هذا الدافع ومن خلال الشكل نلاحظ أن الفئة التي

لها أكثر تكرارات هي الفئة الثانية ولهذا يمكن أن يكون لهذا الدافع أهمية في تحديد قرارات المواطنين نحو احتفاظهم بأموالهم.

3- عرض نتائج تقييم أفراد العينةلدافع المضاربة:

يمثل الجدول الموالي نتائج توزيع العينة المستجوبة حسب دافع المضاربة كما يلي:

الجدول 14.2 :نتائج تقييم أفراد العينة لدافع المضاربة.

التقييم	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	المجموع
التكرار المطلق	28	2	2	0	0	1	4	0	4	1	7	49
التكرار النسبي	57%	4%	4%	0%	0%	2%	8%	0%	8%	2%	14%	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (9) وبعد إدراجها في برنامج Excel نحصل على الشكل الموالي:

الشكل 9.2: نتائج تقييم أفراد العينة لدافع المضاربة.

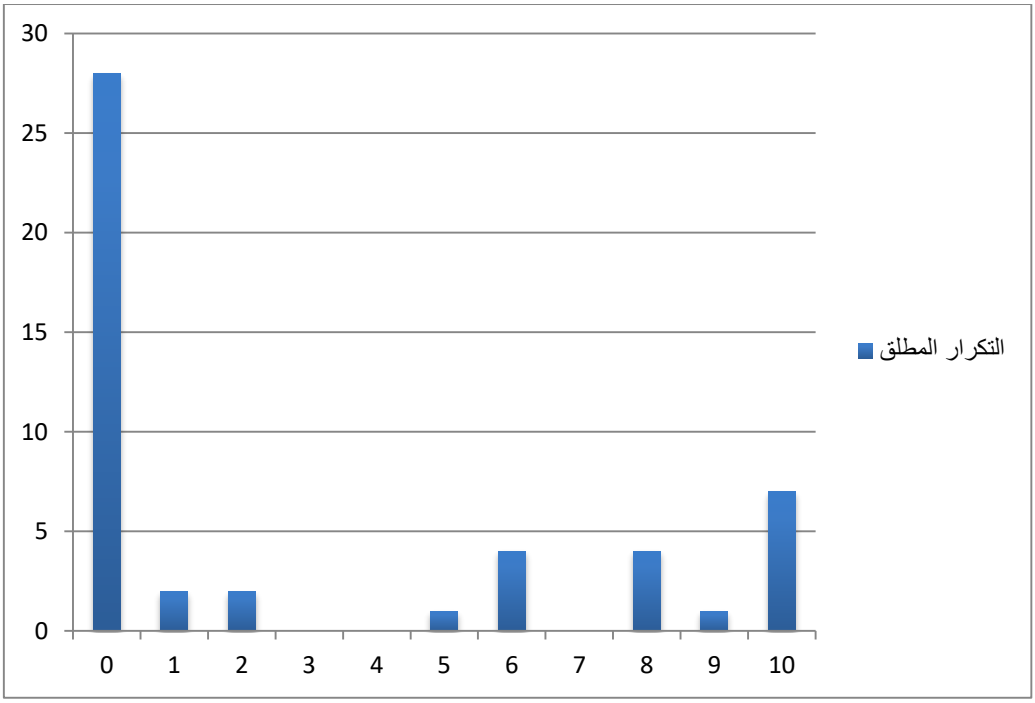

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

التعليق:

نلاحظ من خلال الشكل رقم (14) والذي يمثل توزيع العينة حسب دافع المضاربة أن التقييم "0" يحصل على أكبر تكرار ب"28" ويليه التقييم رقم "10" ب 7 تكرارات، أما أدنى التكرارات فكانت ب "0" لكل من التقييمات "3" و"4" و"7".

وفي حين قمنا بالتقسيم إلى فئتين فإن التقييمات (من0 إلى5) تأخذ أكبر عدد تكرارات مقارنة بالفئة الثانية (من6 إلى10) تأخذ أقل عدد، هذا ما يبين أن دافع المضاربة ليس في بالغ الأهمية عند بعض المواطنين وأنه ليس الدافع الذي يجعلهم يحتفظون بالسيولة دون إيداعها في البنوك.

4- عرض نتائج تقييم أفراد العينة لدافع الثقة في الاحتفاظ بالمعلومات الشخصية:

تمثل بيانات الجدول التالي نتائج توزيع العينة حسب مدى ثقة المستجوبين في البنوك من ناحية حفظها لمعلوماتهم الشخصية:

الجدول 15.2 :نتائج تقييم أفراد العينة لدافع الثقة في الاحتفاظ بالمعلومات الشخصية.

التقييم	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	المجموع
التكرار المطلق	9	1	0	0	3	4	0	4	5	12	11	49
التكرار النسبي	18%	2%	0%	0%	6%	8%	0%	8%	10%	24%	22%	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

بالاعتماد على البيانات الموضحة في الجدول رقم (10) وإدراجها في برنامج Excel نحصل على الشكل التالي:

الشكل 10.2:نتائج تقييم أفراد العينة لدافع الثقة في الاحتفاظ بالمعلومات الشخصية.

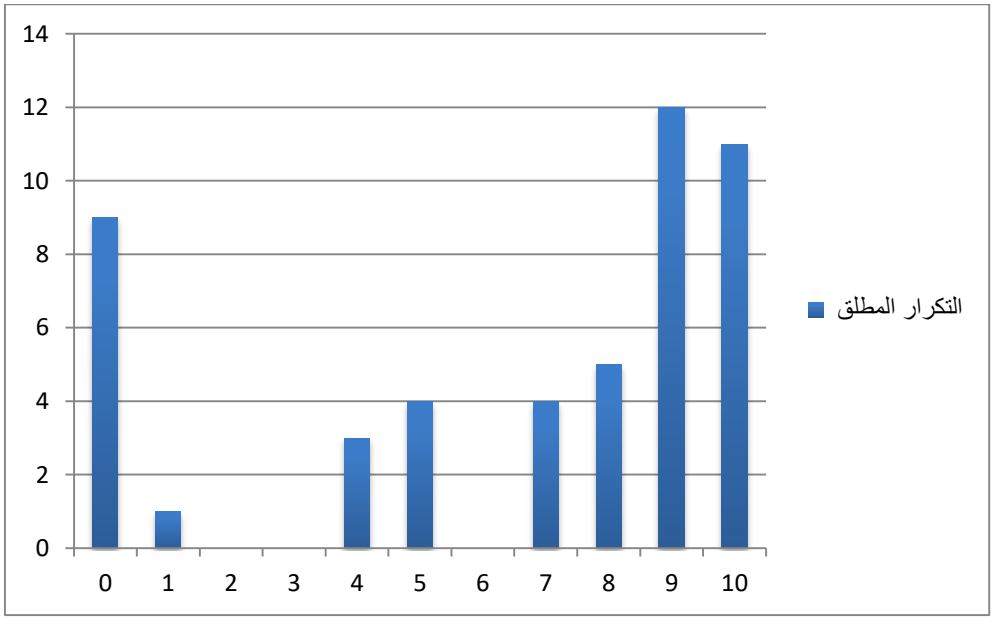

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

التعليق:

الشكل رقم (15) يمثل توزيع العينة حسب منحها الثقة في البنوك لاحتفاظها بمعلوماتها الشخصية حيث من خلاله نلاحظ أن أكبر تكرار كان للتقييم "9" وذلك بتكرار "12" ويليه التقييم "10" ب 11 تكرارا، أما أدنى تكرار

كان ب"0" للتقييمات "2" و"3" و"6". من خلال الشكل وإذا قمنا بتقسيم التقييمان إلى فئتين فإن الحصة الكبرى من التكرارات تكون للفئة الثانية (من6 إلى10) وهذا ما يظهر أن أغلب المستجوبين لديهم ثقة في البنوك من ناحية احتفاظها بالمعلومات المتعلقة بتعاملهم معها.

5- عرض نتائج تقييم أفراد العينةلدافع عدم التعامل مع البنوك بسبب المعاملة السيئة للموظفين:

يمثل الجدول التالي نتائج توزيع العينة المستجوبة حسب دافع عدم التعامل مع البنوك بسبب المعاملة السيئة من قبل الموظفين:

الجدول 16.2 : نتائج تقييم أفراد العينة لدافع عدم التعامل مع البنوك بسبب المعاملة السيئة للموظفين.

التقييم	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	المجموع
التكرار المطلق	10	6	2	1	2	8	1	3	8	4	4	49
التكرار النسبي	20%	12%	4%	2%	4%	16%	2%	6%	16%	8%	8%	100%

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (11) وإدراجها في برنامج Excelتم الحصول على الشكل التالي:

الشكل 11.2:نتائج تقييم أفراد العينة لدافع عدم التعامل مع البنوك بسبب المعاملة السيئة للموظفين.

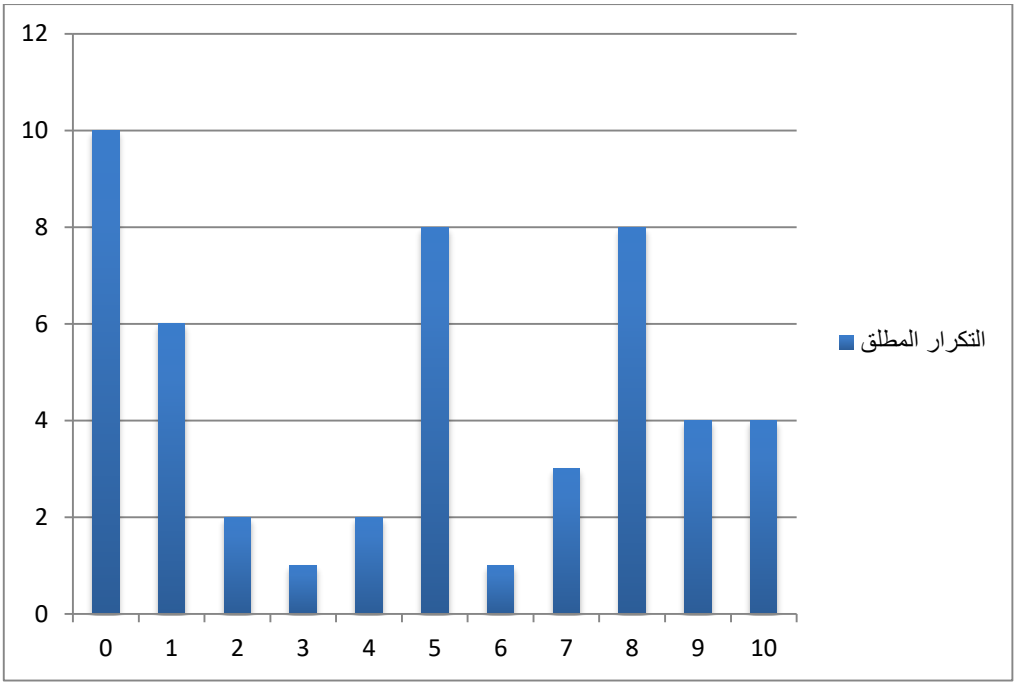

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

التعليق:

الشكل رقم (16) يوضح توزيع العينة حسب المعاملة السيئة من قبل موظفي البنوك، ومن خلال ما نلاحظه فإن التقييم "0" يحظى ب"10" تكرارات كأعلى تقدير ثم يليه التقييمين "5" و"8" بنفس التكرار "8"، أما بالنسبة لأدنى تكرار فكان ب"1" لكل من التقييمين "3" و"6".

أما إذا قمنا بتقسيم التقييمات إلى فئتين فإننا نلاحظ أن الفئة (من0 إلى5) تأخذ أكبر تكرار من الفئة الثانية وهذا يدل على أن أغلب المستجوبين لا يتعاملون مع البنوك بسبب المعاملة السيئة من قبل موظفيه.

6- عرض نتائج تقييم أفراد العينةلدافع الثقة من ناحية حفاظها على الأموال:

تمثل البيانات التالية نتائج توزيع العينة المستجوبة حسب دافع عدم الثقة في البنوك من ناحية حفظها للأموال:

الجدول 17.2 :نتائج تقييم أفراد العينة لدافع الثقة من ناحية حفاظها على الأموال.

التقييم	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	المجموع
التكرار المطلق	17	5	1	1	3	4	2	4	5	3	4	49
التكرار النسبي	35%	10%	2%	2%	6%	8%	4%	8%	10%	6%	8%	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

بالاعتماد على البيانات المقدمة في الجدول رقم (12) وبإدراجها في برنامج Excel تم الحصول على الشكل التالي:

الشكل 12.2 :نتائج تقييم أفراد العينة لدافع الثقة من ناحية حفاظها على الأموال.

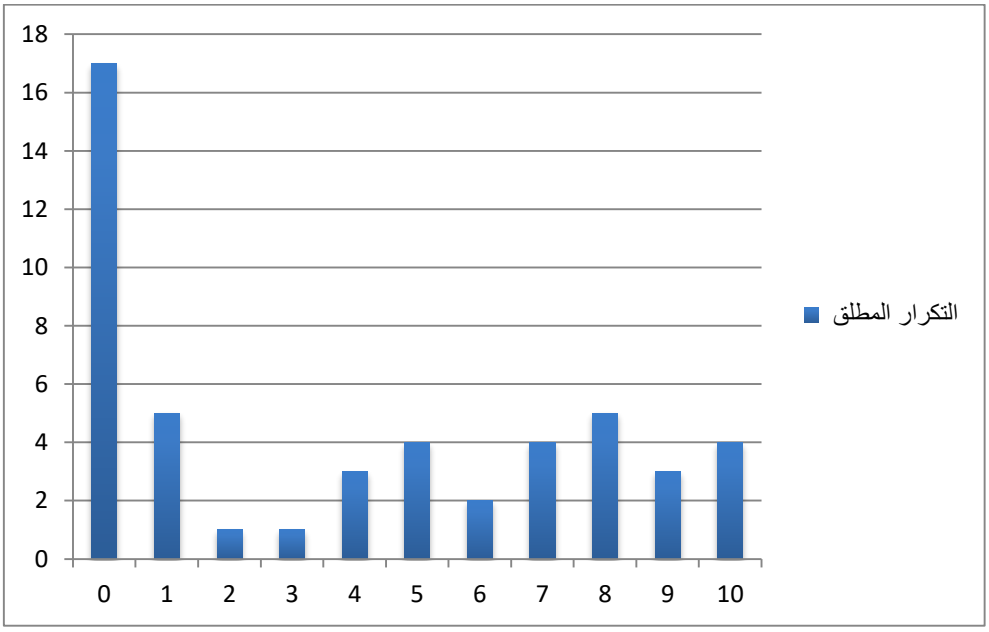

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

التعليق:

الشكل رقم (17) يوضح نتائج توزيع العينة حسب ثقة المستجوبين في البنوك من خلال حفاظها على أموالهم حيث نلاحظ أن التقييم "0" أخذ أكبر عدد تكرارات ب"17" تكرارا ويليه التقييمين "1" و"8" بنفس عدد التكرارات "5"، وأدنى عدد تكرارات ب"1" كان للتقييمات "2" و"3".

أما في حالة تقسيم التقييمات إلى فئتين فإن الحصة الأكبر من عدد التكرارات تكون للفئة الأولى (من0 إلى5) بما يعادل ثُلثي العينة الكلية وهذا يدل على أن أغلبية المستجوبين لا يثقون في البنوك من ناحية حفظها لأموالهم.

7- عرض نتائج تقييم أفراد العينة لدافع الإجراءات الصعبة التي تطبقها البنوك:

يمثل الجدول التالي نتائج توزيع العينة المستجوبة حسب مدى الرضا عن الإجراءات الصعبة التي تطبقها البنوك:

الجدول18.2 :نتائج تقييم أفراد العينة لدافع الإجراءات الصعبة التي تطبقها البنوك.

التقييم	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	المجموع
التكرار المطلق	8	2	2	4	1	6	3	3	9	3	8	49
التكرار النسبي	16%	4%	4%	8%	2%	12%	6%	6%	18%	6%	16%	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (13) وبإدراجها في برنامج Excel يتم الحصول على الشكل التالي:

الشكل 13.2 :نتائج تقييم أفراد العينة لدافع الإجراءات الصعبة التي تطبقها البنوك.

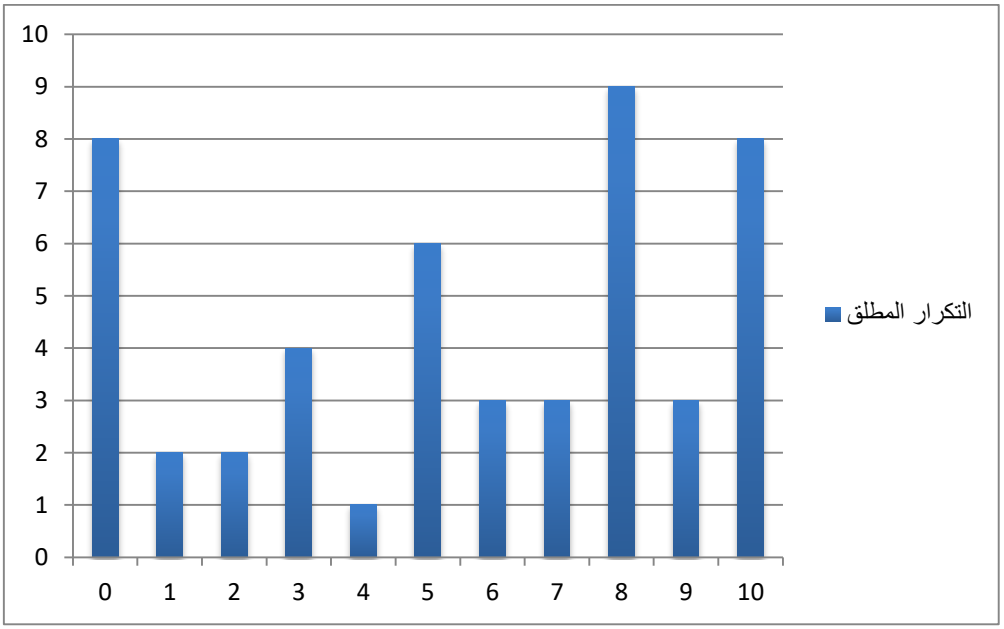

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

التعليق:

يوضح الشكل رقم (18) نتائج توزيع العينة المستجوبة حسب مدى قبولها بالإجراءات الصعبة التي تطبقها البنوك عليهم، حيث نلاحظ أن التقييم "8" يحظى بأعلى عدد تكرارات "9" تكرارات يليه التقييمين "10" و"0" بنفس عدد التكرارات "8"، وأما بالنسبة لأدنى تكرار كان للتقييم "4" بتكرار واحد.

أما في حالة تقسيم التقييمات إلى فئتين فإننا نلاحظ أن الفئتين الأولى والثانية: (من0 إلى5) و(من6 إلى10) على التوالي تقريبا متساوية في التكرارات الموزعة عليهما، هذا يدل على أن نصف العينة المستجوبة ليست راضية بهذه الإجراءات والنصف الآخر لا تهمه هذه الإجراءات.

8- عرض نتائج تقييم أفراد العينةلدافع الثقة في البنوك من ناحية المعاملات التي تقوم بها:

يمثل الجدول التالي نتائج توزيع العينة المستجوبة حسب مدى الثقة في البنوك من ناحية المعاملات التي تقوم بها:

الجدول 19.2 : نتائج تقييم أفراد العينة لدافع الثقة في البنوك من ناحية المعاملات التي تقوم بها.

التقييم	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	المجموع
التكرار المطلق	8	0	3	2	2	4	4	3	7	4	12	49
التكرار النسبي	16%	0%	6%	4%	4%	8%	8%	6%	14%	8%	24%	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (14) وبإدراجها في برنامج Excel تم التوصل إلى الشكل التالي:

الشكل 14.2: نتائج تقييم أفراد العينة لدافع الثقة في البنوك من ناحية المعاملات التي تقوم بها.

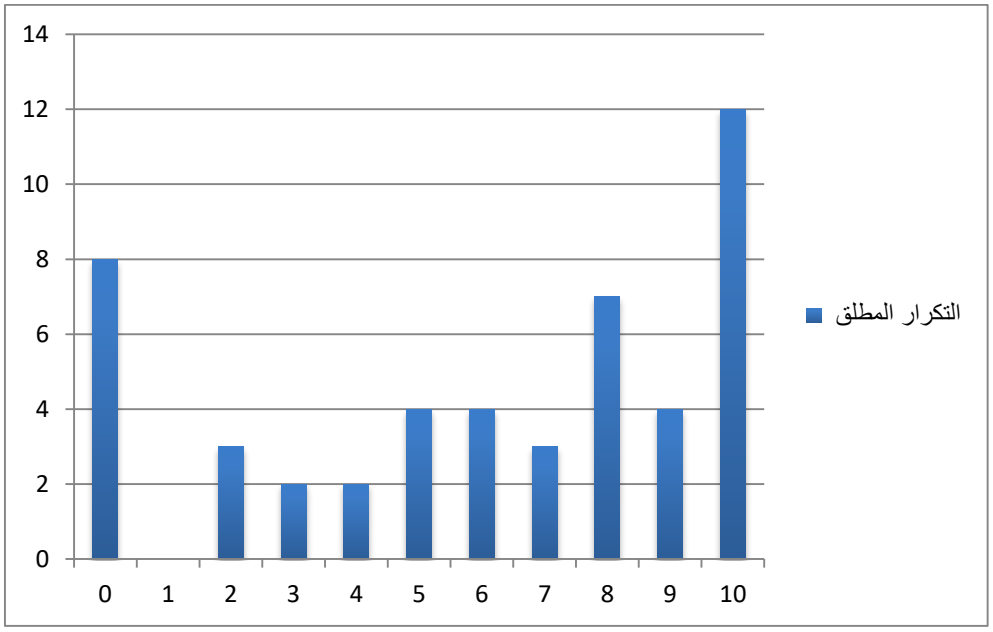

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

التعليق:

الشكل رقم (19) يوضح توزيع العينة حسب ثقة المستجوبين في البنوك من ناحية احترامها للقوانين في المعاملات التي تقوم بها، وحسب ما نلاحظه فإن التقييم "10" لديه أكبر عدد تكرارات وهو "12"تكرارا ويليه التقييم "0" ب "8" تكرارات، أما التقييم "1" ليس له أي تكرار و يسبقه التقييمين "3" و"4" ب تكرارين لكل تقييم منهما.

وعند تقسيم التقييمات إلى فئتين فإننا نلاحظ أن أغلب التكرارات كانت في الفئة الثانية (من6 إلى10) وهذا ما يبين أن أكثر من نصف العينة المستجوبة لا يثقون في المعاملات التي تقوم بها البنوك وهذا احتمال منطقي.

9- عرض نتائج تقييم أفراد العينةلدافع عدم احترام البنوك للشريعة الإسلامية في معاملاتها:

تمثل بيانات الجدول التالي نتائج توزيع العينة المستجوبة حسب مدى أهمية عدم احترام البنوك للشريعة الإسلامية في معاملاتها عند المواطنين:

الجدول 20.2 :نتائج تقييم أفراد العينة لدافع عدم احترام البنوك للشريعة الإسلامية في معاملاتها.

التقييم	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	المجموع
التكرار المطلق	4	0	0	0	0	5	3	3	7	2	25	49
التكرار النسبي	8%	0%	0%	0%	0%	10%	6%	6%	14%	4%	51%	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

بالاعتماد على البيانات الموضحة في الجدول رقم (15) وبعد إدراجها في برنامج Excelتم التوصل للشكل الموالي:

الشكل 15.2 :نتائج تقييم أفراد العينة لدافع عدم احترام البنوك للشريعة الإسلامية في معاملاتها.

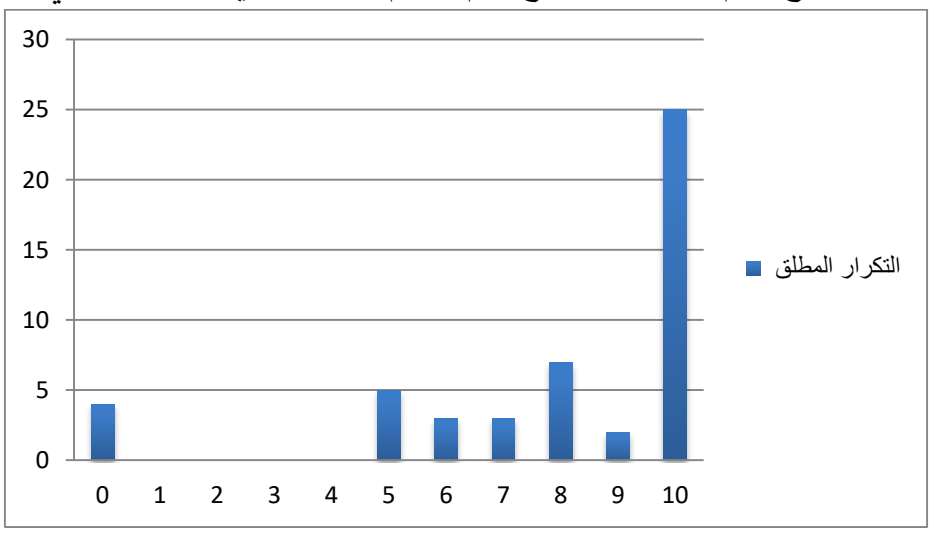

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

التعليق:

يمثل الشكل رقم (20) نتائج توزيع العينة حسب عدم احترام البنوك للشريعة الإسلامية في تعاملاتها حيث نلاحظ أن أكبر عدد تكرارات كان للتقييم "10" ب"25" تكراراويليه التقييم "8" ب "7" تكرارات وفيما يخص التقييمات الأخرى فكانت بتكرارات قليلة جدا.

في حالة تقسيم التقييمات إلى فئتين فنلاحظ أن أكبر تكرار يعود للفئة الثانية (من5 إلى10) أما بالنسبة للفئة الأولى (من0 إلى5) فإن تكراراتها تقريبا منعدمة، وهذا راجع إلى أننا مسلمين ولا نتعامل إلا بما جاءت به شريعتنا الإسلامية وبما أن البنوك تتعامل بالفائدة الربوية فهذا يعتبر دافع من الدوافع التي تجعل المواطنين يحتفظون بأموالهم خارج البنوك.

10- عرض نتائج تقييم أفراد العينة لدافع تحمل العملاء للمصاريف الكبيرة التي تفرضها البنوك:

يمثل الجدول التالي نتائج توزيع العينة المستجوبة حسب مدى تحمل العملاء للمصاريف الكبيرة التي تفرضها البنوك:

الجدول 21.2 :نتائج تقييم أفراد العينة لدافع تحمل العملاء للمصاريف الكبيرة التي تفرضها البنوك.

التقييم	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	المجموع
التكرار المطلق	8	2	2	0	2	7	3	6	7	3	9	49
التكرار النسبي	16%	4%	4%	0%	4%	14%	6%	12%	14%	6%	18%	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (16) وبإدراجها في برنامج Excel تم الحصول على الشكل التالي:

الشكل 16.2:نتائج تقييم أفراد العينة لدافع تحمل العملاء للمصاريف الكبيرة التي تفرضها البنوك.

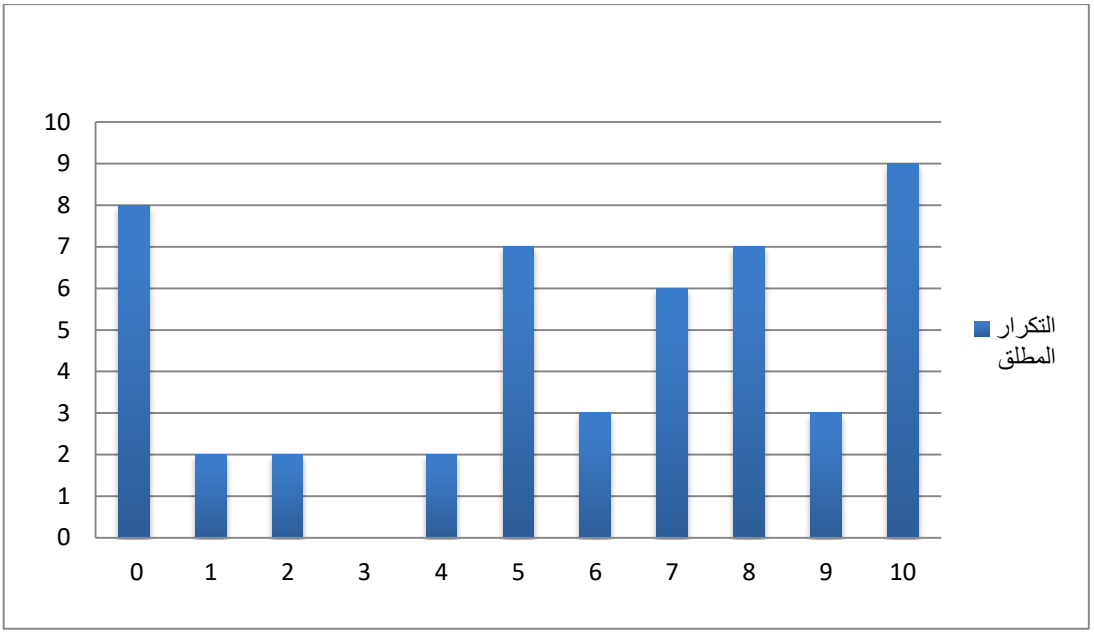

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

التعليق:

يعبر الشكل رقم (21) عن نتائج توزيع العينة حسب مدى رضا العميل بالمصاريف الكبيرة التي يتحملها مع البنوك حيث نلاحظ أن أكبر عدد تكرارات كان للتقييم "10" ب"9" تكرارات ثم يكون بعده التقييم "0" ب "8" تكرارات، أما أدنى تكرار فكان للتقييم "3" ب"0" تكرار حيث يسبقه كل من التقييمات "1" و"2" و"4" ب تكراريين لكل واحد منهم.عند تقسيم التوزيعات على فئتين الأولى (من0 إلى5) والثانية (من6 إلى10) يمكننا أن نلاحظ أن تقريبا الفئتين متساويتين في عدد التكرارات وهذا يبرز أن نصف المستجوبين غير راضيين بهذه المصاريف الكبيرة التي يتحملونها لا سيما في عملياتهم البنكية الفورية.

المطلب الثاني: عرض وتحليل النتائج التطبيقية المحصل عليها باستخدام تقنية التحليل بالمركبات الأساسية:

أولا: عرض لبعض الإحصاءات المتعلقة بمتغيرات الدراسة:

يمكن استعراض قيم متغيرات الدراسة للعينة المستجوبة من خلال الجدول التالي:

الجدول 22.2 : إحصائيات وصفية للبنود (المتغيرات أو الأسئلة).

	Moyenne	Ecart-type	N
VAR00001	6,4898	3,90578	49
VAR00002	6,1020	4,08883	49
VAR00003	2,9796	4,03366	49
VAR00004	6,5102	3,70879	49
VAR00005	4,6531	3,57393	49
VAR00006	3,8571	3,73050	49
VAR00007	5,7143	3,49404	49
VAR00008	6,0612	3,60791	49
VAR00009	7,9184	2,94984	49
VAR00010	5,7551	3,49720	49

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (CPA)

يشير الجدول رقم (17) إلى الإجابات المقدمة من طرف المستجوبين ومدى تقييمهم من 0 إلى 10 لدوافع الاحتفاظ بالسيولة النقدية قصد الدراسة وهي عبارة عن قيم مطلقة ومن خلال تلك الإجابات تم حساب الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي لكل عبارة بحيث انحصر الانحراف المعياري بين 2,94984 و4,08883 أما المتوسط الحسابي قدر ما بين 2,9796 و 7,9184.

الجدول 23.2 : إحصائيات وصفية خاصة بمتغيرات الدراسة.

	Moyenne	Minimum	Maximum	Intervalle	Maximum/ Minimum	Variance	Nombre d'éléments
Moyenne des éléments	5,604	2,980	7,918	4,939	2,658	2,033	10
Variance des éléments	13,485	8,702	16,719	8,017	1,921	5,380	10
Covariances entre éléments	1,722	-7,787	13,511	21,298	-1,735	13,409	10
Corrélations entre éléments	,130	-,545	,846	1,391	-1,554	,067	10

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (CPA)

أما بالنسبة للجدول رقم -18- فتم تقديم من خلاله التباين حيث كان محصورا بين 8,702 و16,719.

قبل الشروع في عملية التحليل واستخلاص النتائج يجب التأكد من مدى صدق وثبات العبارات التي تضمنها الاستبيان، حتى تكون ذات مصداقية وأكثر واقعية وصدق أداة الدراسة يعني أن يكون الاستبيان شامل لكل البيانات التي تدخل في عملية التحليل وتكون واضحة.

ثانيا: التأكد من قابلية تطبيق تقنية التحليل بالمركبة الأساسية

1. قياس مصداقية الاستبيان ومدى كفاية حجم العينة (طريقة مقياس KMO)

يتم استخدام مقياس كايزر–ماير–أولكين (*Kaiser-Mayer-Olkin*) لتحديد مدى كفاية العينة العشوائية المستخدمة في الدراسة. تشير قيمة هذا المقياس إلى مقارنة بين مقادير معاملات الارتباط المشاهدة (*The observe corrélation coefficients*) ومعاملات الارتباط الجزئي (*The partial corrélationcoefficients*). إذا كانت قيمة مقياس KMO صغيرة، فهذا يشير إلى أن استخدام التحليل العام قد لا يكون فكرة جيدة في الدراسة قيد البحث. وقد وضع العالم كايزر (*Kaiser*) تصنيفًا معينًا لقيم هذا المقياس كما هو موضح أدناه:

عندما تكون قيمة KMO≤0,90 فإن ذلك يدل على أن الكفاية تكون ممتازة.

عندما تكون قيمة 0,90 ≥KMO≥ 0,80 فإن ذلك يدل على كفاية جيدة جدا.

عندما تكون قيمة 0,80 ≥KMO≥ 0,70 فإن ذلك يدل على كفاية جيدة.

عندما تكون قيمة 0,70 ≥ KMO ≥ 0,60 فإن ذلك يدل على كفاية مقبولة.

عندما تكون قيمة 0,60 ≥KMO≥ 0,50 فإن ذلك يدل على كفاية ضعيفة.

عندما تكون قيمة KMO≤ 0,50 فإن التحليل في هذه الحالة غير مقبول. [1]

الجدول 24.2 : قيمة مقياس كايزر – ماير – أولكينو اختبار بارتليت.

Mesure de précision de l'échantillonnage de Kaiser – Mayer – Olkin.		,592
Test de sphéricité de Bartlett	Khi–deux approximé	152,884
	ddl	36
	Signification de Bartlett	,000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (CPA)

نلاحظ أن قيمة مقياس KMO أكبر من أو تساوي 0.50 هذايشير إلى أن العينة المستخدمة في هذه الدراسة غير كافية بشكل مناسب ويعكس أيضًا ضعف مصداقية الاستبيان المعتمد في جمع البيانات، بالإضافة إلى ذلك كانت قيمة اختبار بارتليت مقبولة حيث بلغت 0.00 = Bartlett مما يؤكد إمكانية تطبيق تقنية التحليل

[1] م.م.علي محمد علي الفرداوي، استخدام أسلوب التحليل العاملي لتحديد العوامل المؤثرة في نسبة الطلاق، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 118، 2019م، ص 313.

العاملي والمتمثلة في التحليل بالمركبات الأساسية (PCA) لمعالجة البيانات التي تم جمعها بواسطة الاستبيان الموزع على العينة المختارة للدراسة.

2. التأكد من نوعية تمثيل المتغيرات

الجدول 25.2: نوعية التمثيل.

	Initial	Extraction
VAR00001	1,000	,860
VAR00002	1,000	,879
VAR00003	1,000	,564
VAR00004	1,000	,688
VAR00005	1,000	,566
VAR00006	1,000	,666
VAR00007	1,000	,740
VAR00008	1,000	,707
VAR00009	1,000	,409

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (CPA)

3. تحديد مصفوفة التباين الكلي المفسر واستنتاج المركبات الأساسية

أ- جدول التباين الكلي المفسر:

الجدول 26.2: التباين الكلي المفسر.

Composante	Valeurs propres initiales			Extraction Sommes des carrés des facteurs retenus		
	Total	% de la variance	% comulés	Total	% de la variance	% comulés
1	2,615	29,056	29,056	2,615	29,056	29,056
2	2,073	23,037	52,093	2,073	23,037	52,093
3	1,391	15,459	67,552	1,391	15,459	67,552
4	,931	10,349	77,901			
5	,766	8,513	86,414			
6	,470	5,219	91,633			
7	,328	3,646	95,279			
8	,298	3,310	98,589			
9	,127	1,411	100,000			

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (CPA)

يبين الجدول أعلاه أن هناك ثلاثة عوامل فقط تم أخذها بعين الاعتبار، حيث يفسر المحور العاملي الأول 29.05% من التباين الكلي، بينما يفسر المحور العاملي الثاني 23.03% من التباين الكلي، والمحور العاملي الثالث يفسر 15.45% من التباين الكلي.

حيث يمكن تمثيل بيانات الجدول رقم (26) في المنحنى البياني التالي:

الشكل 17.2: التمثيل البياني للقيم الذاتية.

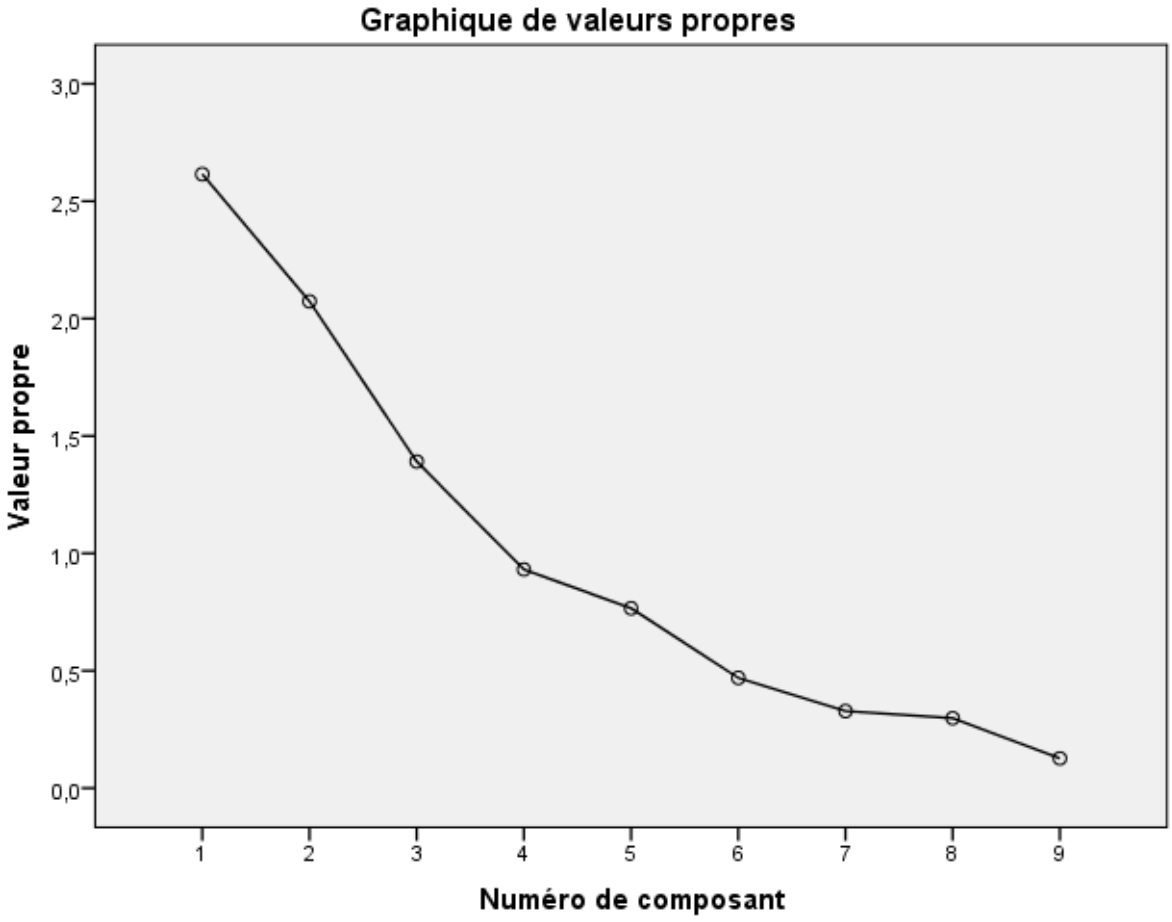

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (CPA)

بالاعتماد على المنحنى البياني في الشكل رقم (22) يمكن ملاحظة 3 عوامل أساسية قد أخذت بعين الاعتبار حيث فسرت ما نسبته 67,55% من التباين الكلي.

وبناءً على هذه المتغيراتيمكننا إنشاء جدول مصفوفة المركبات الذي يظهر وجود عوامل مهمة تدفع المواطنين للاحتفاظ بأموالهم خارج البنوك.

4. إيجاد مصفوفات المركبات الأساسية

الجدول التالي يمثل مصفوفة المركبات الأساسية المتكونة من 3 عوامل أساسية:

الجدول 27.2: مصفوفة المركبات.

	Composante		
	1	2	3
VAR00001	,691	-,617	,049
VAR00002	,603	-,718	,022
VAR00003	,433	-,541	,289
VAR00004	,134	,184	,797
VAR00005	,644	,370	-,121
VAR00006	,593	,414	-,379
VAR00007	,733	,425	-,150
VAR00008	,166	,438	,698
VAR00009	,488	,412	,037

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

a. 3 composantes extraites.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول أعلاه أنه تم اختزال المتغيرات 9 في 3 محاور تقيم أهم دوافع الاحتفاظ بالسيولة النقدية لدى المواطن الجزائري وهي كالتالي:

المركب رقم -1-: دوافع الإحتفاظ بالسيولة باستثناء دوافع المضاربة والاحتياط والثقة في البنوك

VAR00001 تمثل المعاملات اليومية بنسبة 0,691

VAR00005 تمثل المعاملة السيئة من قبل الموظفين بنسبة 0,644

VAR00006 تمثل الأمان في الحفاظ على الأموال بنسبة 0,593

VAR00007 تمثل الإجراءات الصعبة التي يطبقها البنك بنسبة 0,733

VAR00009 تمثل عدم احترام البنوك للشريعة الإسلامية في تعاملاتها بنسبة 0,488

المركب رقم -2-: دافعي المضاربة والاحتياط

VAR00002 تمثل النفقات الغير متوقعة بنسبة 0,718

VAR00003 تمثل المضاربة بنسبة 0,541

المركب رقم –3–: دافع الثقة في البنوك

VAR00004 تمثل الثقة في البنك من ناحية حفظ المعلومات بنسبة 0,797

VAR00008 تمثل الثقة في البنك من ناحية احترامه للقوانين بنسبة 0,698

من خلال الجدول رقم –26– نلاحظ أن:

المحور العاملي الأول يفسر 29,056% من التباين الكلي و ذلك ب 5 متغيرات.

المحور العاملي الثاني يفسر 23,037% من التباين الكلي وذلك بمتغيرين.

المحور العاملي الثالث يفسر 15,459% من التباين الكلي وذلك بمتغيرين.

يمكن دمج عنصري الثقة في البنوك من ناحية حفظ المعلومات واحترامها للقوانين في عنصر واحد يعبر عن ثقة المواطنين في البنوك بشكل عام.

بعد استخلاص وتحليل البيانات لدراستنا التطبيقية للعينة المكونة من 49 مستجوب موزعة على المواطنين في مختلف القطاعات تبين أن عنصر الثقة في البنوك هو الدافع الكبير الذي يحرض المواطنين على احتفاظهم بأموالهم خارج البنوك كما ظهر أن هناك عناصر أخرى أيضا لها أهمية بالغة في هذا القرار:

_ عدم الثقة في البنوك بشكل عام.

_ دافع المضاربة والاحتياط.

_ دافع المعاملات اليومية.

خلاصة الفصل الثاني:

في هذا الفصل تم تسليط الضوء على أهم العوامل التي تؤثر على سلوك المواطن الجزائري في احتفاظه بالسيولة النقدية. ومن خلالها تم الكشف عن جميع المناهج المتبعة لدراسة موضوع البحث، والذي شمل المنهج الوصفي والتحليلي الإحصائي بالإضافة إلى مختلف أدوات الدراسة من استبيانات وبرامج إحصائية SPSS وحاسوبية Excel.

فمن خلال هذه الدراسة حاولنا التعرف على نقطة حساسة وهامة تتمثل في أهم العوامل التي تدفع المواطن الجزائري للاحتفاظ بأمواله خارج البنوك وهذا ما تم استنتاجه من هذه الدراسة حيث تبين أن هناك دوافع مختلفة تحرض المواطن على عدم التعامل معها.

خاتمة عامة

خاتمة:

تناولنا في هذه الدراسة المتواضعة الدوافع الرئيسية لاحتفاظ المواطن الجزائري بالسيولة النقدية، حيث تبين أن هذه الدوافع متعددة ومتنوعة وتتأثر بعوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية، كما يلعب عدم الاستقرار الاقتصادي، التضخم وتذبذب سعر الصرف دورًا كبيرًا في تعزيز الميل للاحتفاظ بالنقد بالإضافة إلى ذلك تساهم العادات والتقاليد ونقص الثقة في النظام المصرفي في تعزيز هذا السلوك.

من خلال دراستنا التطبيقية تبين لنا أن السبب الرئيسي لاحتفاظ المواطن الجزائري بالسيولة النقدية هو عدم الثقة في النظام المصرفي حيث يلعب هذا العامل دوراً كبيراً في عزوف المواطن الجزائري عن إيداع أمواله في البنوك، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل المضاربة والاحتياط.

فقد تبين لنا أن كل الفرضيات التي وضعناها في بداية بحثنا كانت صحيحة، والتي تتضمن ما يلي:

- قلة الثقة في النظام المصرفي من ناحية سريتها للمعلومات تدفع المواطنين الجزائريين للاحتفاظ بالسيولة النقدية بدلا من إيداعها في البنوك (الفرضية مقبولة).
- يعتبر الخوف من المخاطر الاقتصادية المستقبلية السبب الرئيسي الذي يدفع المواطنين للاحتفاظ بالسيولة النقدية كإجراء احترازي (الفرضية مقبولة).
- يفضل المواطنون الجزائريون الاحتفاظ بالسيولة النقدية و توظيفها في الاستثمارات التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية مثل التمويل الإسلامي (الفرضية مقبولة).

❖ **النتائج والتوصيات:**

1. نتائج الدراسة:

- مستوى الثقة في النظام المصرفي يؤثر بشكل كبير على قرار الاحتفاظ بالنقد، فعدم الثقة في البنوك والخوف من الأزمات المالية يدفع المواطنين إلى تفضيل الاحتفاظ بالنقد بدلاً من إيداعه في البنوك.
- تبين أن الاحتفاظ بالسيولة النقدية يساعد الأفراد على تلبية احتياجاتهم اليومية بسهولة وراحة، حيث يُعد النقد وسيلة سريعة وبسيطة للتعاملات اليومية.
- أظهرت الدراسات أن أحد الدوافع الرئيسية للاحتفاظ بالسيولة النقدية لدى المواطن الجزائري هو الشعور بالأمان المالي، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية غير المستقرة.

2. توصيات الدراسة:

- تعزيز الثقة في النظام المصرفي يمكن تحقيقه من خلال تحسين الشفافية وتقديم ضمانات للمودعين لحمايتهم من الأزمات المالية المحتملة.
- وضع سياسات اقتصادية مستقرة ومحفزة للنمو يسهم في تقليل المخاوف الاقتصادية، ويقلل من الحاجة للاحتفاظ بالسيولة النقدية لتحقيق الأمان.
- وضع معايير تتماشى مع الشريعة الإسلامية في مختلف العمليات المصرفية يساعد المواطنين على إيداع أموالهم بكل راحة واطمئنان.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

❖ **قائمة الكتب:**

_ الأستاذ الدكتور عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية، د طبعة، الإسكندرية، 2014م.

_ الدكتور فليح حسن خلف، النقود والبنوك، جدارا للكتاب العالمي، عمان، 2006م.

_ الدكتور محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015م.

_ الدكتورة زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، الإسكندرية، 2007م.

_ الدكتور محمد سعيد السمهري، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011م.

_ الدكتور محب خله توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، شارع سوتير، الإسكندرية، 2011م.

_ الأستاذ محمد أحمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، صنعاء، 2015م.

_ الدكتور محمد الخطيب نمر و الأستاذ مسعود صديقي، التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق، د طبعة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008م – 2009م.

_ الدكتور ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، د طبعة، الإسكندرية، 2002م.

_ يوسف كمال محمد،المصرفية الإسلامية (الأساس الفكري)،دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، الطبعة الثانية للكتاب،1996.

_ مسلم،صحيح مسلم، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2002، كتاب المساقاة، باب الربا.

_ مالك بن انس، المدونة الكبرى، ج3، دار صادر.

_ احمد بن تيمية، مجموع فتاوى شيخ الإسلام بن تيمية، مكتبة المعارف، الرباط.

_ شمس الدين بن قيم الجوزية،إعلام الموقعين عن رب العالمين، ج2، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993.

ضياء مجيد، الفكر الاقتصادي الإسلامي في وظائف النقد،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006.

رفيق يونس المصري،النقود في الاقتصاد الإسلامي، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ، القاهرة، الشارقة، الطبعة الأولى، 2013.

_ ابن العربي، أحكام القرآن، ج3، دار الشعب.

_ مجموع فتاوى ابن تيمية ج30.

_ ابن القيم، إعلام الموقعين، ج2، دار الجيل، بيروت.

رفيق يونس المصري، النقود في الاقتصاد الإسلامي، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق–القاهرة–الشارقة، ط1، 2013.

_ جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، دار الخلدونية، الجزائر، ط1، 2007.

_ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، المفهوم–الأهداف–الأدوات، دار الفجر، القاهرة،ط2005،1.

_ هلال درويش، اقتصاديات نقدية تاريخ–حركة–تشريع، 2007.

_ صبحي تادرس قريصة، مدحت العقاد، مقدمة في علم الاقتصاد، بيروت، الدار الجامعية، 1990.

_ محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الإسلامي، دار ميسرة، الأردن، ط 1، 2010.

_ الشرباصي أحمد، المعجم الاقتصادي الإسلامي، دار الجيل، بيروت، 1981.

_ ضياء مجيد، الفكر الاقتصادي الإسلامي في وظائف النقد (أصالة ومعاصرة)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997.

❖ **المجلات:**

_ أ رجراج وهيبة، إدارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 05، 2014م.

_ م.م.علي محمد علي الفرداوي، استخدام أسلوب التحليل العاملي لتحديد العوامل المؤثرة في نسبة الطلاق، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 118، 2019م.

❖ **المواقع الالكترونية:**

_ محمد المنجد،البركة، متوفر على الرابط الالكتروني :

http://audio.islamweb.net/audio/index.php?page=FullContent&audioid=101039

_ موقع الكتروني:hhtps://www.aljazera.net/encyclopedia/2009/12/27

❖ **الرسائل و الأطروحات الجامعية:**

_ بن ذيبة يمينة، نحو سياسة نقدية من منظور إسلامي في الجزائر(أطروحة مقدمة ل نيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير)، قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر 3،الجزائر،2017–2018.

❖ **البحوث والمقالات:**

عقبة عبداللاوي، فوزي محير يق، نحو بناء نموذج اقتصاد إسلامي، مداخلة مقدمة للمؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، مركز الأبحاث، الإحصائية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، اسطنبول، تركيا، من 9-10سبتمبر 2013.

قائمة الملاحق

الملحق أ : الاستبيان.

جامعة ابن خلـدون- تيارت
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
سنة ثانية ماستر إقتصاد نقدي وبنكي

إستبيان حول أهم دوافع الإحتفاظ بالسيولـــة النقدية لدى المواطن الجزائري (ولاية تيارت)

سيدي الفاضل سيدتي وآنستي الفاضلة،

باعتبار أن البنوك التجارية تلعب دورا رئيسيا في تطوير حركة النشاط الاقتصادي وذلك من خلال ما تقدمه من خدمات مصرفية هامة للأفراد والمؤسسات، والتي يكون على رأسها مهمة الوساطة المالية التي تتمثل في نقل الأموال الفائضة إلى وحدات العجز من أجل تمويلها، وعلى هذا الأساس وفي هذا السياق فإننا نهدف من خلال هذه الدراسة لمعرفة أهم الدوافع التي تجعل المواطن في ولاية تيارت يحتفظ بأمواله في بيته بدلا من أن يودعها في البنك، ولأجل نتائج واقعية نرجو من الإخوة الأفاضل والأخوات الفاضلات مساعدتنا بروح أخوية، مع العلم أن هدف هذا البحث هو إنجاز مذكرة ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي.

- الجنس (ذكر أو أنثى) : .....
- السن : .....
- المهنة : .....
- المستوى التعليمي : .....
- هل تتعاملون مع البنوك : (نعم) ○ أو (لا) ○
- البنك الذي تتعاملون معه: .....

ملاحظة حول طريقة الإجابة:

تكون الإجابة بوضع (X) في خانة التقييم الذي تراه مناسبا، مع العلم أن اختيار العلامة 00 يعني أنه الدافع الذي لا يمنعك من التعامل مع البنك، أما اختيار العلامة 10 يعني أنه الدافع الذي يمنعك من التعامل مع البنك.

1- ما مدى إحتفاظك بأموالك خارج البنك من أجل معاملاتك اليومية (شراء احتياجاتك)؟

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0

2- ما مدى احتفاظك بالأموال خارج البنك من أجل النفقات الغير متوقعة (الحالات الطارئة)؟

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0

3- ما مدى احتفاظك بأموالك من أجل المضاربة (التعامل في الأسواق المالية — البيع والشراء)؟

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0

4- ما مدى الثقة التي تمنحها للبنوك من ناحية احتفاظها بالمعلومات المتعلقة بتعاملك معه؟

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0

5- إلى أي درجة تعتقد أن عدم تعاملك مع البنك سببه المعاملة السيئة من قبل الموظفين؟

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0

6- إلى أي درجة تعتبر أن البنك غير آمن في الحفاظ على أموالك؟

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0

7- إلى أي درجة ترى أن سبب عدم تعاملك مع البنك هو الإجراءات الصعبة التي يطبقها البنك؟

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0

8- ماهي درجة عدم ثقتك في البنك من ناحية احترامه للقوانين في المعاملات التي يقوم بها؟

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0

9- إلى أي درجة تعتقد أن البنوك لا تحترم في معاملاتها ما جاءت به الشريعة الإسلامية؟

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0

10- إلى أي درجة ترى أن سبب عدم إيداعك للنقود في البنوك هو المصاريف الكبيرة التي تتحملها معهم؟

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0

إن كنتم ترون بأن هناك أسباب ومبررات ودوافع أخرى لتفضيلك الإحتفاظ بأموالك في بيتك عوضا عن إيداعها في البنوك، ولم نذكرها في هذا الاستبيان، فنرجـو من سيادتكم ذكرها و توضيحها لنـا.

1- .....

.....

2- .....

.....

3- .....

.....

عبارة شكر واعتذار وتقدير:

إخواننا الأفاضل، أخواتنا الفاضلات، نرجو أن تتقبلوا منا أصدق الاعتذار عن أي إزعاج أو تعب نكون قد سببناه لكم أو عن أي دقائق نكون قد أضعناها من وقتكم، وأن تقبلوا منا أخلص عبارات الاحترام وأخلص مشاعر التقدير والعرفان، شاكرين لكم روحكم التعاونية والأخوية

ـــــ - - - ـــــ لكم منا جزيل الشكر و الامتنان وتقبلوا منا فائق الإحترام و التقدير ـــــ - - - ـــــ

الملحق ب : مصفوفة الارتباط بين العناصر.

Matrice de corrélation inter-items

	VAR00001	VAR00002	VAR00003	VAR00004	VAR00005	VAR00006	VAR00007	VAR00008	VAR00009	VAR00010
VAR00001	1,000	,846	,481	,053	,205	,041	,247	-,156	,161	-,427
VAR00002	,846	1,000	,518	,010	,114	,052	,127	-,198	-,001	-,545
VAR00003	,481	,518	1,000	-,002	-,003	,088	,013	,168	-,065	-,045
VAR00004	,053	,010	-,002	1,000	,149	-,160	,085	,396	,091	,010
VAR00005	,205	,114	-,003	,149	1,000	,484	,499	,100	,292	-,105
VAR00006	,041	,052	,088	-,160	,484	1,000	,590	,128	,237	-,123
VAR00007	,247	,127	,013	,085	,499	,590	1,000	,175	,450	-,013
VAR00008	-,156	-,198	,168	,396	,100	,128	,175	1,000	,208	,414
VAR00009	,161	-,001	-,065	,091	,292	,237	,450	,208	1,000	,261
VAR00010	-,427	-,545	-,045	,010	-,105	-,123	-,013	,414	,261	1,000

الملحق ج :مصفوفة الارتباط.

Matrice de corrélation[a]

		VAR00001	VAR00002	VAR00003	VAR00004	VAR00005	VAR00006	VAR00007	VAR00008	VAR00009
Corrélation	VAR00001	1,000	,846	,481	,053	,205	,041	,247	-,156	,161
	VAR00002	,846	1,000	,518	,010	,114	,052	,127	-,198	-,001
	VAR00003	,481	,518	1,000	-,002	-,003	,088	,013	,168	-,065
	VAR00004	,053	,010	-,002	1,000	,149	-,160	,085	,396	,091
	VAR00005	,205	,114	-,003	,149	1,000	,484	,499	,100	,292
	VAR00006	,041	,052	,088	-,160	,484	1,000	,590	,128	,237
	VAR00007	,247	,127	,013	,085	,499	,590	1,000	,175	,450
	VAR00008	-,156	-,198	,168	,396	,100	,128	,175	1,000	,208
	VAR00009	,161	-,001	-,065	,091	,292	,237	,450	,208	1,000
Signification (unilatérale)	VAR00001		,000	,000	,359	,079	,391	,043	,142	,135
	VAR00002	,000		,000	,472	,218	,363	,191	,086	,497
	VAR00003	,000	,000		,494	,491	,273	,465	,125	,329
	VAR00004	,359	,472	,494		,154	,136	,280	,002	,266
	VAR00005	,079	,218	,491	,154		,000	,000	,247	,021
	VAR00006	,391	,363	,273	,136	,000		,000	,191	,050
	VAR00007	,043	,191	,465	,280	,000	,000		,115	,001
	VAR00008	,142	,086	,125	,002	,247	,191	,115		,076
	VAR00009	,135	,497	,329	,266	,021	,050	,001	,076	

a. Déterminant = ,031

الملحق د : التمثيل البياني للقيم الذاتية.

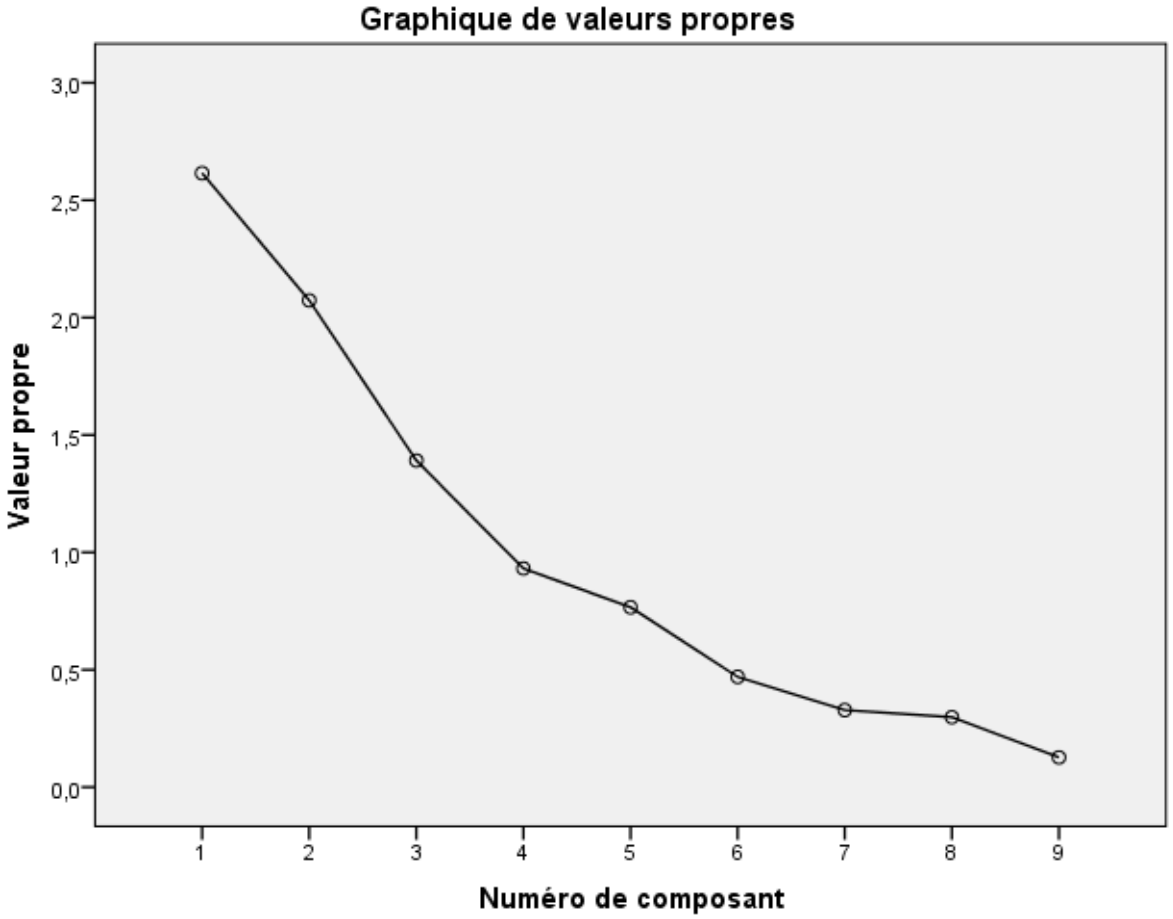

الملخص:

تعد مشكلة الاحتفاظ بالسيولة النقدية من الظواهر الاقتصادية الهامة التي تعكس سلوكيات الأفراد المالية وتوجهاتهم في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الجزائر، في حين أن هذه المشكلة تظهر بوضوح نتيجة لتعدد العوامل المؤثرة عليها مما يستدعي دراسة متأنية لفهم دوافعها وآثارها على الاقتصاد الوطني، ومن خلال ما سبق قمنا بدراسة أهم دوافع الاحتفاظ بالسيولة النقدية لدى المواطن الجزائري من أجل إيجاد حلول لهذه المشكلة حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي مستخدمين الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية، شمل هذا الأخير 10 عبارات موزعة على 50 مستجوبا من مختلف القطاعات ومن ثم تحليل بيانات الدراسة للوصول إلى نتائج باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

وبعد الانتهاء من هذه الدراسة وإظهار نتائجها تبين أن أهم دافع للاحتفاظ بالسيولة النقدية لدى المواطن الجزائري وبالأخص سكان ولاية تيارت هو عدم الثقة في البنوك وهذا ما يستدعي إيجاد حلول مناسبة لمعالجة هذه المشكلة.

الكلمات المفتاحية: السيولة النقدية، المضاربة، المشاركة.

The issue of holding cash liquidity is a significant economic phenomenon that reflects individuals' financial behaviors and tendencies under the prevailing economic and social conditions in Algeria. This issue becomes evident due to the multitude of factors influencing it, necessitating a careful study to understand its motivations and its impact on the national economy. Therefore, we conducted a study to explore the main motivations behind Algerian citizens' retention of cash liquidity in order to find solutions to this problem. We employed a descriptive-analytical method, using a questionnaire as the primary tool for collecting primary data. This questionnaire included 10 statements distributed among 50 respondents from various sectors, followed by analyzing the study data to obtain results using the SPSS statistical analysis program.

Upon completing this study and revealing its results, it became clear that the primary motivation for holding cash liquidity among Algerian citizens, especially in the Wilaya of Tiaret, is a lack of trust in banks. This necessitates finding appropriate solutions to address this issue.